

ليكن الوطن محلاً  
للسعادة المشتركة ..  
نبنيه بالحرية والعقل  
والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

# الجدید السبيل

براماج التغيير



فلسطين لن تقوت

■ مصر: بين التغيير الحقيقي والإصلاح الشكلي

■ دراسة: نموذج جديد للتنمية الوطنية

■ ملف: صحرة المصريين فى خطر..!

■ القاعدة: تنظيم أم مجرد

■ مساهمات: سمير أمين.. لا توش.. وشو مسكى

■ ندوة - دراسات - حوارات - تقارير





# الجديد اليسار

• ليكون الوطن محلاً للسعادة  
المشتركة، نبتنيه بالحرية والعقل  
والمصنع.

رعاية الطهطاوى

العدد الثامن والتاسع خريف ٢٠٠٤



\* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحدى.

\* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة-

ميدان طلعت حرب-القاهرة. هاتف:

٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس

٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد

الالكترونى

alyassar@alahaLi.com



الاشتراكات فى مصر: سنوياً

للأفراد ١٢ جنيهاً للمؤسسات

١٥ جنيهاً. خارج مصر: للأفراد

١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

الآراء الواردة بالمجلة، لا تعبر

بالضرورة عن رأى حزب التجمع.

رئيس مجلس الادارة

د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكى

نائب رئيس التحرير

أمينة النقاش

مديرا التحرير

عادل الضوى- محمد فرج

التصميم والاخراج

حامد العويسى

## مجلس التحرير

د. ابراهيم العيسوي  
د. القنونس عزيز  
د. جودة عبد الخالق  
رأفت سيف  
د. رفعت السعيد  
د. سمير فياض  
سيد عبد العال  
عبد الغفار شكر  
د. علي النويجي

## هيئة المستشارين

أبو سيف يوسف  
د. اسماعيل صبرى عبد الله  
خالد محيى الدين  
د. سامي رامين  
عادل غنيم  
د. عبد الباسط عبد المعطى  
د. عبد المنعم تليمة  
محمد سيد أحمد

## المحتويات

- بين التغيير الشكلي والتغيير المطلوب..... د. إبراهيم سعد الدين ٥

### • ندوة :

- حول برنامج « التجمع » للتغيير الوطنى .....إعداد: انتصار بدر ٩

- أبو عمار .. الرقم الصعب .....نبيل زكى ٢٦-

### • ملف :

- صحة المصريين ..... د. سمير فياض ٢٧

### • دراسة العدد :

- نموذج جديد للتنمية الوطنية ..... د. إبراهيم العيسوى ٤٩

- ظهور العاصفة .....نبيل زكى ٨٢

### • مقالات :

- الإمبراطورية المنطوية على نفسها .....نعوم تشومسكى ٨٥

- القاعدة : تنظيم أم مجرد تسمية .....أوليفيه روا ٩٠

- عرفات ..... لايموت ..... ن . ز . ١٠٠

### • محاورات :

- قضية التنمية : الحقيقة والأسطورة ..... د. سمير أمين وسيرج لاتوش ١٠١

### • كتب :

- الثورة الكوبية إلى أين ؟ ..... د. أحمد الحصرى ١١١

### • ثقافة :

- الأغنية وضمير الجماعة الشعبية ..... عيد عبد الحليم ١١٥

### • تقارير :

- المؤتمر السنوى الثانى للحزب الحاكم .....عبد الستار حقيقه ١٢٧





# بين التغيير الشكلي والتغيير الوطني المطلوب لمصر

د. إبراهيم سعد الدين

أصبحت قضية تغيير نظام الحكم في مصر قضية حالة وملحة . فقد مضت أكثر من خمسين سنة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي شكلت نظام الحكم الذي يتصف بالدمج بين السلطات التشريعية والتنفيذية . كما أن القضاء أصبح في إطارها محاطاً به بين من يملك سلطة إصدار القوانين ومن يملك قوة التنفيذ المادي لهذه الأحكام.

اجتماعية لصالح العمال والفلاحين والطبقات الشعبية ، ونفذت برنامجاً وطنياً للتصنيع وتنمية وطنية مستقلة ، وكان النظام يتخذ هذه السياسات بحكم توجهات قيادته التي اعتمدت على أجهزة الدولة القابضة على السلطات كلها وبالاعتماد على أجهزة أمن خارجي وداخلي هي مؤسسات رسم السياسات وتغذيتها بالمعارف والمعلومات وبدائل اتخاذ القرارات وبأجهزة إدارة قادرة على تنفيذ السياسة التي تتخذ ومتابعتها معتمدة على تعبئة الجماهير عن طريق صحافة وأجهزة إعلام صادرة عن الدولة ومسيطر عليها منها ، ورغم الهزيمة

كما أن النظام يقوم في قمة السلطة الموحدة والمندمجة على قيادة فردية لشخص الرئيس الذي يملك السيطرة على أجهزة التشريع والتنفيذ ، كما يملك السيطرة على التنظيم السياسي أو الحزب الحاكم الذي نشأ في ظل الدولة وأصبح يؤدي إلى جانب الأجهزة الأمنية والإعلامية دوراً إعلامياً ومعلوماتياً . واندمج الحزب في الدولة وأصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

وقد اتبعت ثورة ٢٣ يوليو في مرحلتها الناصرية سياسات وطنية تحررية مضادة للاستعمار والصهيونية ، كما اتبعت سياسات

العسكرية التي أفقدت النظام شرعيته فإن الهزيمة قد فجرت ضرورة الصمود ومواجهة العدو واستمرار التنمية المستقلة وحشد القوى من أجل مواجهة عسكرية مع إسرائيل . وجرى فعلا الاستعداد لذلك وأعيد بناء القوات المسلحة . بما مكن من تحقيق نصر ١٩٧٣ .

وقد تم فى إطار نظام ٢٣ يوليو انتقال السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر إلى نائبه الوحيد إذ ذاك الذى تم تعيينه رسميا عن طريق استفتاء تم تنظيمه فى ظل سيطرة أجهزة الدولة القابضة .

ورغم أن الرئيس الجديد وعد بإصلاح نظام الحكم والاحتفاظ بجوهر السياسات التى طبقت فى المرحلة الناصرية . فقد تخلص الرئيس من رجال عبد الناصر الذين كانوا يقبضون على أجهزة الحكم والأمن والإعلام وعلى التنظيم السياسى بعد ستة أشهر من توليه السلطة .

وما أن اكتسب الرئيس السادات شرعيته الخاصة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ حتى بدأ فى تنفيذ سياسات مخالفه بعد أن كان الوعد بأن تستمر وتبقى واحتفظ بأسلوب الحكم ونظامه رغم الوعد بالتغيير .

وقد استطاع الرئيس أن يتخلص من خلفاء عبد الناصر وأن يبدأ طريقا مختلفا بفضل ما لمنصب الرئاسة من سلطات مجمعة . ولما تحيط برئاسة الدولة فى الثقافة السياسية من

تقديس .

وكان من الطبيعى ألا يفرط الرئيس فى سلطته بعد أن انتصر باستخدامها فى مواجهة من يخالفونه سياسيا .

وكان دستور ١٩٦٤ قد رسم سلطات الدولة باعتبار أن رئيس الجمهورية هو الممسك بالفعل بالسلطة التشريعية وأنه هو مصدر الدفع فى العملية السياسية وهو مصدر اتخاذ القرارات ورسم السياسات فهو الرئيس الأعلى للدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وهو من يضع السياسة العامة للدولة بمشاركة الحكومة التى يعين أعضائها . ومجلس الوزراء طبقا للدستور ذو مسئولية تنفيذية فى الأساس . ورئيس الجمهورية يقترح ثلث أعضاء المجلس النيابى ترشيحه ، ويرشحه ثلثا أعضاء المجلس على الأقل ثم يطرح اسمه باعتباره المرشح الوحيد على الاستفتاء الشعبى ، وعند تمام الاستفتاء تكون سلطته مستمدة من الشعب مباشرة . مما لا يملك المجلس النيابى إزاءه أية سلطة بينما يملك هو سلطة حل المجلس النيابى . ومن سلطته تعيين الوزراء ورئيس الوزراء وتغييرهم ، وله حضور جلسات مجلس الوزراء فيكون له رئاسته . ومدة ولايته هى ست سنوات تزيد سنة على مدة ولاية المجلس النيابى .

وقد اتبع دستور ١٩٧١ ذات النهج فى رسم سلطات الدولة وطريقة ترشيح رئيس



الجمهورية وطريقة الاستفتاء عليه ومدة ولايته وعلاقته بالسلطة التنفيذية . كما اعتبر بالإضافة إلى ذلك حكما بين السلطات . وأصبح من سلطته بالإضافة لذلك أن يتخذ إجراءات سريعة يواجه بها مخاطر أى حالة تتجاوز السلطات المبينة بالدستور وأن يعرض ذلك خلال خمسة عشر يوما على الاستفتاء العام طبقا للمادة ٧٤ . ورغم أن الرئيس السادات جعل الدعوة للديمقراطية والحرية هي أميز ما يميز نظام حكمه عن حكم الرئيس عبد الناصر فقد انتهى الأمر بأن يصبح له من المناصب والألقاب والمسئوليات أكثر مما كان يحوزه عبد الناصر . ضاماً إلى اختصاصاته إلى جانب أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة . إنه قد صار أيضاً الرئيس الأعلى لقوات الشرطة ، ورئيس الهيئة القضائية إلى جانب رئاسته للحزب الحاكم ومفوض عام في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والمجالات المتصلة بالأمن القومي إلى جانب سيطرته على المجلس الأعلى للصحافة.

وقد بقي الوضع على ما هو عليه بعد مصرع الرئيس السادات وحتى الآن ، ويصف المستشار طارق البشري في دراسة له عن الديمقراطية ونظام ١٩٧١ الأوضاع السائدة بقوله : " إنه " مع بقاء ظاهرة الاندماج في الرئاسة بين السلطات والهيئات على مدى يزيد على ٢٠ سنة بعد وفاة السادات فإن الظاهرة

قد أصبحت أفدح وصار الوضع " إنه توجد سلطة تشريعية ولكن بغير استقلال ، وثمة سلطة قضائية ولكن محاط بها وبوزارة العدل نفوذ كبير في إدارتها وثمة أحزاب ولكنها حزب حاكم مندمج في السلطة وفي رئاسة الدولة ، وأحزاب معارضة تقوم بنشاط صحفى واجتماعات لأعضائها في الغرف والقاعات المغلقة ولا تصل إلى مؤسسات الدولة بنفوذ ذي أثر ، وثمة صحافة خاضعة للسيطرة ونقابات وجمعيات خاصة تخضع للسيطرة من جانب أجهزة الدولة " .

ويخرج المستشار طارق البشري من توصيفه للأوضاع إلى استخلاص مهم وهو " إنه إذا حدث انفراد بالسلطة بغير مشاركة في اتخاذ القرار وبغير تهديدات لها ولا تهديدات خارجية عليها وعلى امتداد زمان لا ينتهي بتداول فان في هذه الحالة تكون السلطة قد تشخصت أي اكتسبت صفات العمل الخاص ، وتكون الدولة أهم الهيئات العامة وأدومها وأبقاها قد انتقلت من العموم إلى الخصوص فصارت شأننا خاصا بالقائم عليها " .

وتبرز شخصية السلطة أكثر ما تظهر في سيطرة حرم الرئيس على الحركة النسائية وعلى أنشطة مختلفة تتعلق بالطفولة والثقافة كما تبرز في سيطرة نجل الرئيس على لجنة السياسات في الحزب الوطني ورئاسته لاجتماعات يشارك فيها رئيس الوزراء والوزراء



، وفى عديد من الاجتماعات والزيارات الرسمية دون أن يكون له منصب رسمى يؤهله لذلك ، كما تبرز أيضاً فى التعديل الوزارى الأخير الذى تم بترشيح من لجنة السياسات التى يرأسها نجل الرئيس .

وترتبط الشخصية أيضاً بتغليب ظاهرة الانتخاب كأداة لاختيار القيادات وتغليب الاعتماد على التعيين حتى فى تلك المناصب التى كان يتم الانتخاب فيها من قبل . وبينما يصبح المعينون مسئولين أمام من قام بتعيينهم فإن من يقوم بالتعيين لا يخضع لأى نوع من المساءلة أو المحاسبة .

وقد أخرت السلطة أى إصلاح سياسى حقيقى فى مصر بدعوى أولوية الإصلاح الاقتصادى . إلا أن الإصلاح الاقتصادى نفسه اتخذ مسارا معوجا أدى به إلى الفشل وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومع الشخصية أيضاً يتم انتشار الفساد . فالعديد من المختارين تتم حمايتهم بواسطة من اختاروهم والذين يقومون بالدفاع عنهم .

لكل الأسباب السابقة ولغيرها مما ترتب عنها من نتائج أصبح تغيير نظام الحكم ضرورة حتمية ذات أولوية . من أجل ذلك أطلق حزب " التجمع " مبادرته التى تضمنها

مشروع برنامج التغيير الوطنى فى مصر . الذى يشمل إلى جانب الإصلاح السياسى ، تحديداً للمواقف الوطنية ، ومطالب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ذات الأولوية التى يمكن أن تلتف حولها كل القوى الوطنية فى مصر على اختلاف اتجاهاتها .

ويتطلع " التجمع " أن يصبح هذا المشروع بعد مناقشته وإدخال أى تعديلات ضرورية عليه مشروعاً لكل مصر تناضل كل القوى الحزبية والديمقراطية والمنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات وغيرها من أجل وضعه موضع التطبيق .

إن التغيير الشكلى فى الوزارة ، واختيار جيل جديد أكثر شباباً لتولى المسئولية عن تسيير وزارات الدولة لن يكون مجدياً لتحقيق أى إصلاح جاد أو تبنى أى سياسات وطنية أو اجتماعية جديدة خاصة إذا كان هؤلاء هم على الأكثر عناصر فنية . قد يعرف بعضهم بالإجادة فى مجاله الخاص ، ولكن لم يعرف عن أى منهم تبنى أى فكر إصلاحى شامل حتى فى المجالات التى هم مسئولون عنها ويفيب عن أغلبهم أى نظرة عامة لجملة القضايا التى تعاني منها مصر .





## حول برنامج "التجمع" للتغيير الوطنى



### المشاركون :

- |                         |                    |
|-------------------------|--------------------|
| ١- د. إبراهيم سعد الدين | ٢- أحمد بهاء شعبان |
| ٣- حسين عبد الرازق      | ٤- عادل الضوى      |
| ٥- عبد الغفار شكر       | ٦- فاروق العشرى    |
| ٧- محمود أمين العالم    | ٨- د. منار الشورى  |







---

## اليسار.. تفتح حوارا حول برنامج "التجمع" للتغيير الوطنى

---

■ أعدها للنشر: إلتصار بدر

---

د. إبراهيم سعد الدين : تغيير أسلوب الاستفتاء مفتاح  
التغيير فى مصر.

حسين عبد الرازق : نريد حشد أكبر قاعدة جماهيرية  
حول المشروع.

محمود أمين العالم : معركتنا بالأساس من أجل الدستور.  
عبد الغفار شكر : نحتاج إلى برنامج عاجل يستفيد منه  
الجميع.

منار الشورى : الباقي من الزمن أقل من طموحاتنا فى  
التغيير.

أحمد بهاء شعبان : النظام فاسد ومستبد وغير صالح  
للاستخدام.

فاروق العشرى : الحكم على ثورة يوليو بالنظر لمشروعها  
الوطنى.

تناضل لاستعادة بعض ما فقدناه بعد  
حكم السادات.

عقدت مجلة اليسار الجديد ندوة حول مشروع حزب التجمع للتغيير الوطنى ، أدارها الدكتور إبراهيم سعد الدين عضو المجلس الاستشارى للتجمع ورئيس مجلس إدارة مجلة اليسار الجديد ، وشارك فيها عبد الغفار شكر عضو المكتب السياسى لحزب التجمع والكاتب والمفكر محمود أمين العالم وحسين عبد الرازق الأمين العام لحزب التجمع والدكتورة منار الشوربجى أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية والمديرة الأكاديمية لمركز الدراسات الأمريكية بها ، وأحمد بهاء شعبان الناشط السياسى واليسارى المستقل ، وفاروق العشرى القيادى الناصرى المعروف . وفيما يلى عرض مفصل لوقائع الندوة .

### التغيير أساس برامجه

الدكتور إبراهيم سعد الدين : أريد أن أبدأ بكلمة صغيرة هى أن موضوع التغيير مطروح من حزب التجمع منذ صدر برنامجه الأول والثانى بما يعنى أن التغيير ليس جديداً بالنسبة لفكر التجمع ، فالتجمع يطرح تغيير النظام القائم ، لكن الجديد فى الأمر أن قضية التغيير أصبحت قضية حالة على مستوى المجتمع كله وعندما كنا نطرح قضية التغيير لم يكن المجتمع كله مهتماً لها ، اليوم ، الطرف الذى نعيش فيه عملية التغيير قضية أصبحت مطروحة على المستوى الشعبى المصرى ، وعلى

مستوى العالم العربى فى كثير من الأحيان وأيضاً فى العالم ، وما جعل عملية التغيير تطرح بالحاح هو حالة الركود والجمود التى استمرت لفترة طويلة جداً فى مجتمعاتنا العربية ومن بينها المجتمع المصرى . فالأوضاع المصرية فى حالة جمود شبه كامل وتسير من وضع سيئ إلى أسوأ خلال فترة زمنية طويلة ، على عكس مايقوله الحزب الوطنى إن المجتمع فى حالة تقدم مستمر لأن المجتمع فى حالة زيادة عمق الأزمة وهذا مايعرفه الجميع . المسألة لا تحتاج إلى شرح ، وكون المجتمع أصبح مهتماً لعملية التغيير يجعل هذه القضية حالة والمهم فيها ليس الناحية الفكرية ولا النظرية ، إنما المهم الناحية الكيفية التى يمارس بها العمل السياسى من أجل إحداث تغيير مناسب للأوضاع المصرية ونقلها من حالة الجمود إلى حالة أخرى مختلفة ، والحقيقة إن نظام الحكم الموجود بدأ منذ عام ١٩٥٤ وليس عام ١٩٨١ ، هو النظام الذى قام عام ١٩٥٤ وركز السلطة فى يد رئيس الجمهورية ، ومن هنا وجدنا أنه مع تغيير الرؤساء يمكن أن تتغير السياسات لأن السيطرة الكلية للرئيس تمكنه من ذلك برغم أن أجهزة السلطة قد تكون هى نفسها ودون تغيير كبير ، إن ما يتمتع به الرئيس من سلطات يجعله قادراً على تغيير مسار العملية التاريخية



بالكامل وبنفس أجهزة السلطة القائمة ، وإذا أخذنا الفترة التاريخية من عبد الناصر حتى الآن فمِنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حدث تغيير فى أجهزة السلطة فى العهد الملكى ونشأت أجهزة جديدة بينما منذ أن نشأت هذه الأجهزة حتى الآن فهى مستمرة ، يحدث تغير فى الأشخاص لكنهم يمارسون العملية السياسية على نفس النمط ومن هنا فإن عملية التغيير لا يمكن أن تتم فى مصر دون تغيير نظام السلطة وليس تغيير الأفراد أيا ماكانوا ، وهذا ماحاول التجمع أن يطرحه فى الورقة التى أظن أن الأستاذ حسين عبد الرازق مسئول عنها بالدرجة الأولى وهى موجودة معكم وموضوعنا مناقشة هذه الورقة مع التركيز بصفة أساسية على ما العمل من أجل نقل هذا من شعار إلى خطة عمل ؟



عبد الغفار شكر

: هناك نقطة لابد أن تأخذ جانباً خاصاً من النقاش وهى موقع الديمقراطية من عملية التغيير فى مصر.

محمود أمين العالم : ليس هناك فرق بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية فى التنفيذ العلوى ، وأنا هنا اخترت الطرح الذى ذكرته

سيادتكم ، وأعتقد إننا يجب أن نركز المسألة على شكل السلطة الحقيقية لأن لها أهميتها ، فعندما نتأمل شكل السلطة فى الحالة المصرية لانستطيع أن نتوقف عند الشكل السياسى على الرغم مما يمكن أن يكون له من دلالات سلبية ، بمعنى أنه قد تكون هذه الظاهرة بدأت من ثلاثة قرون مثلاً ليس مهماً ، المهم تأمل ماحدث ، الذى حدث أن الإخوان حاولوا فرض الإرادة ، والشيوعيين رفضوا سياسات معينة وخرجوا وبقيت السلطة وسطية ووجدت نفسها مسئولة عن جهاز دولة كامل وليس لها حزب ، وفى التاريخ الذى نعرفه عندما تقوم سلطة تغيير خاصة إذا كان تغييراً حازماً ولم تغير جهاز الدولة القديم وما الذى حدث ؟ أن جهاز الدولة استولى عليها فهذا ليس معناه أن نقف عند هذا بل نتأمل ما الذى حدث رغم ما ارتكبه جهاز الدولة من أخطاء ومواقف ، الذى حدث تغيير جذرى فى البنية الاقتصادية ، تغيير جذرى فى التعليم ، تغيير جذرى فى السياسة الخارجية ، وكل هذه المسائل لم تؤت أكلها الحقيقى ثم جاء نظام آخر له الشكل العلوى ، ليس لأن الشيوعيين خرجوا وغيرهم ولكنه فرض نفسه وفرض سياسة جذرية مخالفة ، ومن ثم لايمكن القول أن المسألة هى استمرار نظام أو أن النظام هو الشكل ، وأنا باعترى أنى أخذت الكلمة بعد الكلمة الافتتاحية



لكنها قضية مهمة للغاية لأنها موضع خلافنا، أشعر أن التركيز على الشكل كما ذكره الدكتور ابراهيم في كلمته والحقيقة لا يوجد سياسى يبدأ بما العمل بدون لماذا وليه وإزاي وكيف خاصة بعد ملاحظتي لأكثر من زميل يكتبون فى الأهالى ويركزون على فكرة الديمقراطية، الديمقراطية فى أى واقع وأى شكل وأى دلالة وخاصة فى هذا الوضع على سبيل المثال واسمحوا لى أن انتقل لنقطة أخرى فأنا لأجد فى الورقة أى إشارة للدستور ، هل تعلمون أن الدستور جيد ولكن لا يعمل به ، هناك اجهاز للدستور ومن ثم فما هى معركتنا مع هذا الدستور الذى يتكلم عن القطاع العام ، والتوجه الاقتصادى ، هذا الدستور ملئ ولم نفكر فى معركة دستورية من أجل إعمال الدستور على سبيل المثال فى الوقت الذى يمكن أن تصبح هذه المعركة ليست ديمقراطية فقط ، ولكن ديمقراطية واجتماعية وسياسية ، أخشى أن نجتمع ونقول ما العمل العملى فقط أيضاً لابد من العمل الفكرى أيضاً.

إن معركتنا من الداخل وليست من الخارج الأمريكانى فالخارج الأمريكانى متحقق منذ سنوات والداخل الذى يريده الأمريكان أيضاً متحقق فإذا دفعنا قضية الديمقراطية ككل بالمعنى العام لن تحقق رؤية بنيوية فى واقعنا

كما أرى فى التقرير مثل " تطوير مناهج التعليم ماذا تعنى بهذا، هناك أشياء تبدو كما لو كانت ينبغي ، ينبغي نفعل كذا وينبغي نقول كذا المسألة فى رأى غير هذا تماماً بل ينبغي نفعل كذا لماذا وكيف ، أنا أتحدث بشكل عام ، علينا أن نبدأ بالدستور لأن الدستور مضروب بالجزمة وهذه قضية دستورية كبيرة إلى جانب السياسات التى لا أرى إلا الصورة الجهيرة جداً لمطلب الديمقراطية معلقا فى الفراغ ومعزولاً وأنا فى رأى لابد من التعشيق ربما أكون مغالياً ولكن التعشيق ، بمفهوم الديمقراطية التى نريدها وهذا هو الفارق بيننا وبين أمريكا واكتفى بهذا القدر.

حسين عبد الرازق لى أوضح .. هذا ليس البرنامج العام لحزب التجمع الذى صدر



أو نشر فى يوليو عام ١٩٩٩ والذى يتكلم عن كل القضايا أكثر من ذلك بكثير وصدر قرار من المؤتمر بتكليف الأمانة العامة

واللجنة المركزية باصدار برامج متخصصة انتهى منها برنامج وهو الخاص بالتعليم ، هذه أول نقطة أريد توضيحها ، النقطة الثانية أنه بعد صدور البرنامج العام صدرت مجموعة من القرارات تطبيقاً لهذا البرنامج نسعى



لتحقيقها خلال خمس سنوات وهذا المشروع المطروح أمامكم مشتق من البرنامج ، وهو برنامج عاجل المفروض أن نسعى إلى تطبيقه خلال ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ قبل استفتاء الرئاسة في سبتمبر وقبل انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥.

إن هو برنامج لمرحلة زمنية أقل من سنتين يستهدف أن يكون استفتاء الرئاسة مختلفاً واصررنا في بدايته على إنه مشروع لبرنامج للتغيير الوطنى مطروح أولاً على الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدنى بهدف أن يصبح برنامجاً تتبناه كل القوى الوطنية والديمقراطية فى مصر وقد أنهيناه بدعوة الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز البحوث - إلخ للنقاش حوله واقتراح التعديلات والإضافات لنصل من خلال النقاش إلى برنامج متفق عليه وقمنا بعقد ندوة دعينا إليها ٤٥ شخصية متنوعة ، من الإخوان المسلمين والشيوعيين وما بينهما وعدد من الشخصيات المستقلة قدموا ملاحظاتهم ، كما عقدنا اجتماعين أحدهما مع ممثل حزب الوفد ، أعد بعض التعديلات ستصلنا قريباً والاجتماع الثانى كان مع رئيس الحزب الناصرى وقريباً سيرسل لنا أيضاً بعض التعديلات ، هذا ولم ندع أى قوى فى السلطة ، فليس لدينا وهم بأن السلطة التابعة للسياسة

الأمريكية يمكن إقناعها بتبنى برنامجنا الاقتصادى ، وعندما يصبح البرنامج فى أيدينا سنحاول طرحه على الرأى العام ككل وليس النخبة السياسية فقط .

### الديمقراطية مفتاح التغيير

النقطة الثانية وهى قضية الديمقراطية السياسية ، حزب التجمع بكل وثائقه خاصة فى المرحلة الأخيرة يرى أن الديمقراطية السياسية هى المدخل لأى تغيير ولايضع شرطاً لذلك ، ونحن نطالب بديمقراطية سياسية على ضوء المبادئ العامة التى استقرت للديمقراطية السياسية فى العالم وفى حال نجاحنا فى تطبيق الديمقراطية ومن ثم تداول السلطة لانخشى أن يصل إلى السلطة أى تيار آخر سواء كان الإخوان المسلمين أو غيرهم فمسئوليتنا أن نصبح قوة حقيقية فى الشارع وستأتى بنا الانتخابات فى مرة قادمة وإذا كان هناك من يخشى من وصول الإخوان للسلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية فهناك أيضاً هذا التخوف لدى البعض ضد الشيوعيين ، ونحن هنا لانقبل المزايدة على أحد ونثق فى أن الديمقراطية ستفرض نفسها على الجميع ونحن مهتمون بالحوار حول هذا البرنامج وإجراء تعديلات مع كل القوى المستعدة لذلك.



حديثك عن الديمقراطية وهو جانب السياسة المحتمل الحديث فيه مع الحكومة فى حين الجوانب الأخرى ستترفضها الحكومة مثل الجانب الاقتصادى والاجتماعى وهى الجوانب المقبولة من القوى الوطنية.

أنا الحقيقة اجتهدت فى قراءة هذا النص على أساس زاويتين ، الزاوية الأولى الرؤية العامة والاتساق فى الرؤية العامة ، والثانية هى التفاصيل والتوازن مابين الرؤية العامة والتفاصيل ، وإلى أى مدى نحتاج إلى التفاصيل واتفق مع الأستاذ محمود أمين العالم أن هناك غياباً للتفاصيل ، على أية حال سأتكلم عن التغيير السياسى والدستور ، لأنه إذا تحدثنا عن جمهورية برلمانية إذا نحن نتحدث عن تقليص سلطات رئيس الدولة لفترة محددة فقط لأنه إذا أقمنا جمهورية برلمانية سيصبح رئيس الدولة دوره شرفياً ومن ثم لسنا فى حاجة للحديث عن سلطات رئيس الجمهورية لأن هذه مرحلة مؤقتة ، أريد أن أوضح أن هناك انفصلاً مابين الكلام عن الجمهورية البرلمانية وباقى النقاط الأخرى .

النقطة الثانية المهمة فى هذا السياق أن الورقة تحدثت عن جمهورية برلمانية وقبلها بسطرين تكلمت عن واحدة من أهم الشروط الأساسية لعملية تحقيق الديمقراطية وهى الفصل بين السلطات كيف والنظام البرلمانى

محمود أمين العالم : لدى ملحوظة صغيرة ، هذا ليس برنامجاً بمعنى عندما تقول الضغط من أجل القضاء على الفقر أين البرنامج هنا؟ عندما نقول إصلاح ضريبي فهل هذا برنامج ؟

هناك كلام عن التغيير ولكن على أساس غامضة هذه ينبغي عامة لا تؤدي إلى دلالة واضحة عكس ما ذكرت .

### حسم القضايا الخلافية

الدكتورة منار الشوربجي : أشكر الأستاذ حسين على هذا التوضيح فلم يكن واضحاً فى



ذهنى هل هذا برنامج للتغيير فأتين الإطار الزمني المحدد له ومعلقة هذه الورقة بالبرنامج العام لحزب التجمع ولكن

رغم تحديديك للإطار الزمني بمدة عامين فباتصور أن هذه المدة أقل طموحاً مما هو مطروح فى الورقة فلا يعقل أن نقضى على الفقر مثلاً فى خلال عامين ولا يجوز الحديث عن التعليم فى إطار هذه المدة ، وإذا كنا نريد إجماعاً وطنياً فلا يمكن الحديث عن معركة ضد الخصخصة وبالتالي هناك أشياء فى هذه الوثيقة ستترفضها بعض القوى الوطنية ، أيضاً

لايوجد فيه فصل بين السلطات ، أعتقد أننا فى حاجة لبلورة رؤية واضحة لما نريد هل نريدها جمهورية رئاسية مع إعادة النظر فى سلطات كل مؤسسة أم نريدها جمهورية برلمانية وبالتالي ستختلف المسألة وهذا مايطرح نفس الفكرة التى طرحها الأستاذ أمين العالم ألا وهى الدستور فتصورى باستثناء الجملة الخاصة بإلغاء المادة (٧٤) لايوجد كلام عن الدستور وهذه مسألة مهمة جداً فما موقفنا عن وجود الدستور لأن الكلام حول جمهورية برلمانية معناه تغيير الدستور فهل نقبل تغيير الدستور أو بعض ماورد فيه هذه المسألة لابد من التعامل معها لأنها قضية خلافية فى مصر ، نفس الملاحظة تنسحب على شىء آخر وهو غياب الحديث عن قضايا مهمة جداً فى العمل الوطنى مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وهل نقبل أن تكون مطلقة وبالتالي هل نقبل تشكيل الأحزاب الدينية ، هذه أيضاً قضية خلافية لابد من حسمها لأن ما العمل تعنى الضغط على الحكومة، ومفتاح هذا هو الاجماع الوطنى حول تغيير حقيقى فى مبصر وحتى لاتستغل الحكومة الانقسام ما بين القوى الوطنية المختلفة ومن ثم لابد من جهد للتوصل إلى اتفاق على القضايا الخلافية ، أيضاً الورقة تتحدث عن الإعلام المرئى وغاب الحديث عن قضية مهمة جداً وهى حال الصحف الحزبية وتمويلها وفى

تصورى لابد من وجود شكل قانونى لحماية الصحف الحزبية وتمويلها ، أيضاً غابت التفاصيل فى موضوع الخطاب الدينى رغم أهمية هذا الموضوع فهناك شبه إجماع عن حاجتنا لتجديد الخطاب الدينى ولكن من سيقوم بتجديد الخطاب الدينى وكيف هل هم المشايخ أم الذين يدرسون الدين فى المنازل أم غيرهم ، نحن فى مرحلة حرجة جداً فى تاريخ مصر ولم نعد نملك رفاهية الحديث بالعموميات ، لابد أن نكون أكثر تركيزاً وتفصيلاً وهذا ينقلنى للجزء الاقتصادى فهناك غياب كامل له فى الورقة فلنفترض أننا تخلصنا من الحكومة كيف سندير ميزانية الدولة ، يبقى الحديث عن تطوير التعليم وهو جيد وكل القوى الوطنية تتحدث عن تطوير التعليم . وكل منها له رؤية مختلفة عن الآخر ، فما هى الأولويات فى عملية تطوير التعليم ، نسبته فى الميزانية العامة للدولة خصوصاً وأن البرنامج يطرح شيئاً آخر مثل الرعاية الصحية فموضوع الميزانية من الضرورى إدارة حوار حوله بين القوى الوطنية المختلفة.

النقطة الأخيرة وهى العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وفى تصورى أنه لابد من عقد مؤتمر مواز خاصة ونحن على أبواب الحملة الإنتخابية الأمريكية ، صحيح من سنأتى به الإنتخابات لن يكون الأفضل ولكن



هناك أحاديث كثيرة حول المعونة الاقتصادية ولا أعتقد أن هناك خلافاً بين القوى الوطنية حولها إنما القضية الأهم هي المعونة العسكرية ، نحن نعتمد على الأمريكان عسكرياً وبالتالي نحن أمام قضية مهمة للغاية وهي كيف نحمي الأمن القومي المصري ، بدون الحديث عن المعونة العسكرية لن نصل إلى نقاش موضوعي هادف في العلاقات المصرية - الأمريكية.

### تغيير أم إصلاح ؟

أحمد بهاء شعبان : قبل حديث الأستاذ حسين عبد الرازق كانت لدى عدة ملاحظات على الورقة فقد تصورت أنها بيان خاص بحزب التجمع موجه إلى العامة ، واليوم ونحن نناقش مسألة التغيير لابد من مناقشة مفهوم



التغيير ومفهوم الإصلاح ، لأنه بدون حسم هذه القضية سندخل في متاهة كبيرة جداً ؛ فهناك خلط سواء في هذه الورقة أو في الثقافة السياسية بشكل عام ما بين المفهومين، وهما من وجهة نظري مفهومان متناقضان ، فالإصلاح يبدأ أو يكون متاحاً حينما تكون هناك بيئة سليمة وبها بعض الأخطاء

والتجاوزات التي يمكن استبدالها أو استعواضها كي يعود البناء إلى سابق عهده الصحيح والسليم الذي يمكن الاعتماد عليه، ولكن حينما تصل بنا الأمور إلى هذا البناء الفاسد برمته فالحديث عن الإصلاح يصبح نوعاً من تجميل القبيح وترويجاً لنظام فاسد ينبغي الخلاص منه ، وهذا يدخلنا في متاهات لن تؤدي لموقف سليم وبالتالي أود في البداية أن أتخفظ على قضايا مطروحة من منطلق إمكانية إصلاح النظام لأن جوهر الاتفاق العام بين الناس أن النظام تم عبر عقود طويلة اختراقه من مؤسسات الفساد الداخلية والخارجية ولم يعد صالحاً للاستخدام وبالتالي سأبدأ معتمداً على قضية التغيير ومتجاوزاً قضية الإصلاح لأن الإصلاح قضية يطرحها الحزب الوطني والولايات المتحدة الأمريكية والقوى التي تعتمد في وجهات نظرها للواقع على هذا النظام باعتباره قابلاً للاستمرار .

### غياب البعد الاجتماعي

تعقيباً على كلام الدكتور إبراهيم فأنا لم أشعر في السياق العام للحديث بوجود البعد الاجتماعي ، وكنت أتصور أن حزب التجمع باعتباره يقدم نفسه كحزب يساري يتبنى مطالب الطبقات الشعبية في المجتمع لن يغيب عنه الانتماء الطبقي خاصة في تحليل الدكتور إبراهيم فقبل كلام الأستاذ حسين تبدو الورقة

وكأنها بيان عام سيوافق عليه الجميع فالرأسماليون مع بعض الإصلاحات الطفيفة فى البرنامج ، وحزب الوفد سيوافق لأن البعد الاجتماعى الطبقي غائب ، وانطلاقاً من هذه الملاحظة يبدو طبيعياً أن النظام الراهن هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو فى غياب الرؤية الطبقية لكن إذا وضعنا فى الاعتبار أن المتغيرات الطبقية الحادة جداً التى جرت فى كل المجتمع المصرى وخصوصاً بعد انقلاب ٧١ وبالأخص خلال الربع قرن الأخير فأنا أعتقد أن هناك تغييراً عميقاً فى التوجهات والمصالح الطبقية وفى الرؤى والانحيازات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية فى النظام القائم وبالتالي إذا سلمنا بأن هذا النظام هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو فى واقع الأمر ستشمل قدرتنا على التغيير به فنظام ٢٣ يوليو كان نظاماً وطنياً وله مشروع برنامج وطنى حتى وإن كنا معترضين ولنا خلافات معه ، هذه المسألة لا بد من إيضاها قبل أن أعود لكلام الأستاذ حسين عبد الرازق والحقيقة هو طرح منحنى آخر باعتبار أن هذا المشروع مطروح على القوى السياسية لبلورة برنامج للنضال خلال أقل من عامين ، وأعتقد أن ملاحظة الدكتورة منار الشوربجى باستحالة ذلك موضوعية ففى ظل الإدراك لطبيعة الوضع الحالى وهزال الحركة السياسية والقيود العنيفة جداً التى

تحيط بعملية الحركة المعارضة ، وفى وضعية تنصل فيها النظام الحاكم حتى من وعوده بتغيير شكله فى بنيته فإن الكلام عن التغيير كلام فارغ ، ومن يتحدث عن الإصلاح عليه أن يراجع نفسه وبالتالي ما العمل فى ظل هذه القواعد الجديدة القديمة.

أعتقد أن التغيير فى مسار عملية الإصلاح منذ فبراير ٢٠٠٤ حتى الآن المفصل فيها هو زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأستطيع أن استنتج أنه قد تمت عملية مقايضة بين النظام واستمراره لما هو عليه فى مقابل تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن الضغط باسم التغيير أو الإصلاح ، وبالتالي نحن أمام نظام يمكن أن يوصف سياسياً بأنه نظام مستبد ولن يقدم أى تنازل وغير مستعد لأدنى مشاركة فى السلطة وغير قابل للتطوير أو الإصلاح ، ولم يعد أمامنا غير نقطة واحدة فقط منذ الآن حتى نهاية العام المقبل وهى تكثيف القوى لإبراز موقف واضح جداً من القوى السياسية برفض هذا النظام وطرح برنامج للتغيير من نقطة واحدة هى " تغيير النظام " وبناء نظام وطنى ديمقراطى جديد بملامح تفصيلية يمكن النقاش حولها فيما بعد نظراً لصيغتها الاستراتيجية وضيق الوقت .

**الأستاذ عبد الغفار شكر :** هناك توضيح لا بد منه لتصحيح ما انطبع فى الأذهان



باعتبار ثورة ٢٣ يوليو ممتدة بسياساتها حتى الآن بالطبع لا ، فالأستاذ طارق البشرى له دراسة عن نظام الحكم ١٩٧١ تقول إن ثورة يوليو أقامت نظاماً فردياً للحكم مصحوباً بالوطنية وبالعدالة الاجتماعية وإن التركيبة الثلاثية له كانت تخفف من حدة الحكم ثم جاء السادات وفك النظام وأعاد تركيبه تاركاً فيه الحكم الفردى بدون العدالة الاجتماعية والوطنية ، وفى العشرين عاماً الأخيرة حدث شخصنة للدولة واستمرار للمناصب الرئيسية والأحكام العرفية.

**الدكتور ابراهيم سعد الدين :** عندما نتكلم

عن ثورة يوليو فنحن لانتكلم عن نظام الحكم



وإنما نتكلم عن سياسات الحكم وتوجهاته طوال هذه الفترة ويمكننا أن نفرق بوضوح بين مرحلة وطنية تهدف للعدل

الاجتماعى والاستقلال ومرحلة عكس هذا تماماً بدأت منذ عام ١٩٧١ تتجه للارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحليف الاستراتيجى الوثيق وفض النضال ضد الاستعمار والتوقف عنه كاملاً فان تغيير التوجهات الاقتصادية والسياسية شىء وكيف

ينظم الحكم فهذا شىء آخر ، وأنا قصدت فى كلامى أن النظام الموجود فى الحكم نظام رئاسى ، للرئيس فيه سلطات كبيرة للغاية وهو شبيه من ناحية المظهر فقط بالنظام الرئاسى الأمريكى ولكنه يخلو من أى قوى موازية لقوى الرئيس عكس النظام الأمريكى الذى يتمتع فيه الرئيس بقوة كبيرة تنتخبه ولكنه محكوم فى ذات الوقت بكونجرس قوى جداً ، وبنظام قانونى ومن ثم هو نظام به توازنات ، إن النظام المصرى وكل أنظمة دول العالم الثالث تتركز السلطة فيها بصفة أساسية فى يد الرئيس الذى يحدد سياسات ينفذها رئيس الوزراء دون أن يكون له برنامج ذاتى فالبرنامج هنا هو برنامج الرئيس ، فى هذا الإطار يطرح تغيير نظام حكم الدولة والقصد فيه تغيير مبادئ لنظام تتركز السلطة فى يد فرد يجرى عليه الاستفتاء ولا ينتخب وقد ذكرت فى البداية أن أجهزة السلطة فى الدولة التى تم تغييرها ما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ أصبحت بعد ذلك تقبل توجهات الرئاسة المختلفة وتقوم بتنفيذها ويمكن القول أن عبد الناصر كان على يسار جهاز السلطة للغاية والسادات وصل إلى أن أصبح على يمين جهاز السلطة للغاية خصوصاً فى العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة ومنذ الثمانينيات حتى الآن أجهزة السلطة والرئاسة أقرب إلى

بعضها البعض منها في عهدى عبد الناصر والسادات والمطروح هنا هو كيفية تشكيل أجهزة الحكم وهل يستمر النظام الرئاسى الحالى معتمداً على أسلوب الاستفتاء أم أنه لابد من تغيير هذا باعتباره مفتاحاً للتغييرات الأخرى.

### برنامج الحد الأدنى

فاروق العشرى : فى البداية أحب أن أوضح أننى مع مبدأ القضايا التى تطرح



للمناقش ويتم التجمع حولها فاذا كانت هناك دعوة من التجمع للالتفاف حول المشروع المطروح فهناك أيضاً مشروعات

أخرى مطروحة يتعين وضعها فى الاعتبار ولو برؤية نقدية ، هذا من أساسيات الرؤية الموضوعية التى نود الوصول إليها . واسمحوا لى قبل الحديث عن هذا بتعقيب فيما يتعلق بثورة يوليو قبل وبعد عام ١٩٧١ الاشكالية ليست فى آليات الحكم فقط ولكن يحكم عليها بالنظر إلى المشروع الوطنى والاجتماعى التحررى الذى كان مطروحاً حتى عام ١٩٧١ ، لأن هذا المشروع ووجه بالتحديات التى تمكنت من ضربه سواء من الخارج أو من السادات أو

من غيره وهذه هى القضية التى تجمعنا حالياً لأننا نناضل حالياً فى سبيل استعادة بعض ماكان لدينا قبل عام ١٩٧٠ ومن ثم فما هى سمات المشروع الوطنى التحررى الاجتماعى الذى يناسب مصر فى هذه المرحلة.

النقطة الثانية ، علينا أن نركز على سمات الواقع الحالى ونحن نتحدث عن الديمقراطية ففى رأى يستحيل الوصول للسلطة سلمياً فى ظل النظام القائم وآلياته ووسائله ومصالحه بالدرجة الأولى وارتباطاته ومن هنا البديل فى رأى هو ضرورة البحث عن أسلوب ديمقراطى جماهيرى على أوسع نطاق لتعرية النظام وكشفه وفضح حالة الانهيار.

مؤشرات الإنهيار الاقتصادى فى مصر خطيرة جداً فعلى سبيل المثال هناك مؤشرات تؤكد أن ٥٪ من المصريين فقط يستأثرون بنصف الدخل القومى ، كما يوجد فى مصر ٥ ملايين عاطل بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من قوة العمل بينما تقدرها الأرقام الرسمية المنشورة بـ ٢ مليون عاطل بما يعادل ٩٩٪ من قوة العمل هذا فى الجانب الاقتصادى فأى إصلاح يمكن أن يقوم به من يسيطرون على الحكم فى مصر وعلى الجانب السياسى هل سيسمح هؤلاء بتداول السلطة بعد ما أصبح على قمة السلطة فى مصر تحالف الثروة والسلطة معاً ؟ ومن هنا فإن



الأمل الوحيد أن يتبنى التجمع بصفته قائداً تاريخياً لليسر حشد أكبر قدر من القاعدة الجماهيرية والمنظمات والأحزاب في شكل جبهة عريضة جداً بحيث تشكل مجاميع وأغلبية ، فهذا هو التحدي فهل سينجح اليسار من خلال الأفكار التي سيطرحها الآن في برنامج أريد تسميته برنامج الحد الأدنى للتجمع الوطني أن يصل إلى توجهه وطني حقيقي ، وهنا سأطرح على الهامش مسألة تغيير الدستور ، فأننا نخشى إذا تولى هذه العملية أعضاء من مجلس الشورى أو مجلس الشعب أو لجنة منبثقة من حقوق الإنسان القومية وكل هذه الهياكل أن نبوء عشرات الخطوات إلى الوراء ، وأن تكون هناك قيود أكثر مما هي في الواقع الراهن ، ومن هنا على اليسار أن يتبع تكتيكاً سياسياً شعبياً جماهيرياً وأنا أعلم الفن والعبقرية في تجربة الشيوعيين عموماً في كيفية الارتباط والاقتراب من الجماهير .

أنا رأيي أيضاً ألا نتصادم مع الدين ولاندخل في أغلبية قائمة وموجودة بحكم التعداد ، نحن نريد هذه الأغلبية وليس تصفيتها كما أن الفصائل الموجودة على الساحة الآن هي جزء من هذه الجماهير التي يتعين علينا أن نسعى لتكتيلها حول قضايا خاصة أن كثيراً من الإخوان ومنهم عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان والدكتور عبد الحميد الغزالي يطرحون رؤيتهم من الألف للياء كما يطرحها اليسار ويرغبون في الوصول

لوحدة فكرية حولها كما يفعل اليسار ، وإذا استعرضنا نصف الإخوان سنجد عدداً من الخطوط الرئيسية مطروحة في ١٤ قضية في مجال الإصلاح السياسي الجمهوري الديمقراطي من خلال مبادئ الاسلام مع مبدأ تداول السلطة بمعنى أنهم يحترمون أيديولوجية الآخرين ولن يجبروا أحداً على التخلي عن أفكاره أو معتقداته وأرجو أن ننظر إلى هذا بمرونة ، وأنا لست وكيلاً عنهم ولكن أرى أنهم فصيل من الشارع وأن الحلول الديمقراطية تجعلنا نضع أيدينا في أيديهم في قضايا مشتركة لاختلاف حولها هل يمكن ذلك أم أن اليسار سيذهب في اتجاه آخر ، نريد في الدقائق القادمة أن نلتقي على دفعة واحدة.

هذه مداخل أساسية أردت طرحها قبل الدخول في القضايا التفصيلية المطروحة في الورقة.

**عادل الضوى :** في اعتقادي أن " سلسلة "

المبادرات التي طرحتها الأحزاب والقوى



السياسية الرئيسية في المجتمع .. مازالت بعيدة عن الجمهور ، وهي أشبه بالحوارات والمساجلات النخبوية التي تدور " مع " و

بين " الجماعة السياسية في المجتمع وفقط ..

وهنا كلامي بخصوص برنامج التجمع

للتغيير - أى مبادرته - نحن فى حاجة لجهد حقيقى سياسى وجماهيرى وإعلامى - ليتواصل الجمهور مع برنامجنا، وأركز على قضية - قد تبدو بعيدة بعض الشئ عن الموضوع وإن كانت متماسة معه .. وهى مشاريع البرامج النوعية التفصيلية .. وهذه المشاريع كانت مطروحة - للانجاز - منذ المؤتمر العام الرابع للحزب .. وهى مهمة ونحن نتحدث عن " البديل " .. المواطنون يهمهم التعرف الواضح على سياستنا البديلة ، خاصة فى القطاعات الخدمية ( التعليم - الصحة - الإسكان .. إلخ ) نحن لدينا رؤية تفصيلية فى قضية الإصلاح السياسى والديمقراطى .. وفقط .. ولن نتفاعل الجماهير بالشكل الذى نأمله مع رؤيتنا إلا - وهذا ما أعتقده - من خلال طرح برامج تفصيلية لسياسات " بديلة " فى كافة القطاعات والمجالات.

### برنامج عاجل

عبد الغفار شكر : من خلال سير المناقشة ، نحن أمام قضيتين مختلفتين ، قضية متعلقة بتصورنا لمستقبل مصر ، وهى أساس كل المبادرات المطروحة ، مبادرة الاخوان ، مبادرة الحزب الناصرى .. إلخ ، وقضية أخرى وهى قضية التغيير العاجل فى خلال عام ونصف وبالتالى أعتقد أن المناقشة أوضحت بجلاء إنه من المهم لنا التمييز بين العمليتين ، عملية مطلوب الاستمرار فى النقاش حولها وهى وضع برنامج للتغيير يستهدف وضع رؤية لمستقبل مصر وبالتالى يمكن أن يلتقى فيها

قوى وتختلف معها قوى أخرى وغالبا ستكون القوى التقدمية الديمقراطية فى صف والقوى الأخرى فى صف آخر لكن هذا لا يمنعنا من المحاولة على أشياء مشتركة ويجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا لأننا فى حاجة ماسة إلى برنامج عاجل للتغيير يركز على المهام المطلوب انجازها قبل انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب القادمة ، ويكون جوهر هذا البرنامج هو فتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى يسمح بعد ذلك بالدخول فى عملية تغيير نظام الحكم أو غيره ، وخلال مدة - عام ونصف - لابد من التعبئة حول هذا البرنامج على أوسع قدر ممكن من القوى الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدنى وسيستفيد من هذا الجميع وهذا سيفتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى فى نظام الحكم حتى وإن لم يكن كاملاً ، علينا وضع عدد من الأهداف وهى إلغاء القيود على حرية تأسيس الأحزاب ، إلغاء القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدنى ، فتح الباب أمام أجهزة الإعلام للتعبير عن جميع اتجاهات الرأى فيها ، تغيير انتخاب رئيس الجمهورية ، ليصبح بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح ، هذا مايجب التركيز عليه والمؤتمر العام الخامس لحزب التجمع كان واعياً لهذه المسألة وأوصى بأن تعطى الأولوية فى نضاله السياسى حتى أكتوبر ٢٠٠٥ وأنه فى هذه الفترة يسعى إلى طرح هذه القضية ، كما أوصى بالانفتاح على اليسار ثم السعى إلى



### محمود أمين العالم:

على ضوء ما قيل ينبغي العمل على تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية بما فيها الاخوان لها عدة مهام ، الأولى التقدم بمشروع لتعديل الدستور وأعتقد أن البلد كلها ستلتف حوله ثانيا وضع خطة تنمية مؤقتة تتضمن كل ما اتفقت عليه الجبهة من تفاصيل .

ثالثا لابد من إضافة الرؤية العربية هذه النقاط الثلاث ممكن أن تشكل برنامجاً لجبهة وطنية ديمقراطية خلال هذا العام .

### حسين عبد الرازق :

أغلب الملاحظات التي سأذكرها تتعلق بملاحظات الدكتور منار، أولاً مسألة المطالبة بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح وتعارض هذا مع قبولنا جمهورية برلمانية فأنا أعتقد أن الجمهورية البرلمانية لا تشترط انتخاب رئيس الجمهورية من البرلمان ففي فرنسا ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة وهي شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية ، وهذه الصيغة ربما تكون ملائمة لمصر ، ثانيا لا يوجد فصل بين السلطات في النظام البرلماني وحسب معلوماتي أنها جزء أساسي في العلاقة بين السلطات في النظام البرلماني ، فيما يتعلق بالدستور ، الورقة لم تذكر كلمة الدستور نصاً لكن عندما نتحدث عن تقليص وتحديد سلطات رئيس الجمهورية فهي تتحدث عن تعديل في الدستور. فيما يتعلق بالإصلاح الديني في رأيي أنها ليست مسئولية المشايخ هذه مسئوليتنا ومسئولية كل من هو قادر على تجديد الخطاب

بناء تحالف أو جبهة للقوى الديمقراطية في المجتمع عموماً وبالتالي يستطيع اليسار أن يلعب دوراً في هذه العملية . وفي رأيي أن الندوة كشفت بوضوح عن هذه الحقيقة.

### أحمد بهاء شعبان :

الحقيقة أستاذ عبد الغفار كلامه قابل للتطبيق وبالتالي أعتقد أننا نحتاج إلى مرحلتين من الحوار مرحلة داخل البيت بين مجموعات وفصائل واتجاهات وشخصيات اليسار الماركسي في الأساس تحسم فيه الخلافات وتبلور فيه الرؤى للوصول إلى برنامج متفق عليه ، ثم ننتقل إلى مرحلة من الحوار على مستوى أعلى بين فصائل اليسار بشكل عام تضم الماركسيين ، والاتجاهات الناصرية والقومية ومنها حزب التجمع حتى نصل إلى الحوار العام الذي تشارك فيه قوى من خارج اليسار مثل الاخوان المسلمين.

إذا نحن في حاجة إلى ثلاثة مستويات من الحوار العاجل نظراً لضيق الوقت بمعنى أن تتم لقاءات سريعة بين الاتجاهات الماركسية والشيوعية بمختلف اتجاهاتها ثم حوار أوسع مع الاتجاهات اليسارية والقومية ثم اتجاه شامل.

واتفق مع الأستاذ عبد الغفار في جوهر الفصل بين المهمات العاجلة والمهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية التي تحتاج بطبيعتها وظروفها إلى وقت أطول وحوار أطول ووسائل تفصيلية أدق لن تكون متاحة في هذا الزمن القصير.

الدينى ، ولدينا أمثلة الدور الذى قام به الدكتور نصر حامد أبو زيد ولم يكن شيخاً واجتهادات الأستاذ خليل عبد الكريم وهو المحامى فهى إذن مسئوليتنا جميعاً ، فيما يتعلق بموضوع الميزانية وحجم التعاملات ، الفكرة الأساسية أننا ننفق أكثر من ٥٠٪ من الميزانية على الشرطة والجيش أى على أجهزة حماية النظام ، قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة هذه كلها تفاصيل ومرة أخرىؤكد أن هذا البرنامج لفترة محددة حتى عام ٢٠٠٥ ووارد فى صياغته أن يوقع عليه كل من حزبى الوفد والناصرى فهو لا يخص اليسار وحده.

**أحمد بهاء شعبان :** أحب إضافة نقطة فى موضوع العلاقات الدولية وهى أهمية الإشارة إلى ظاهرة القوى العالمية المناهضة للعولة الرأسمالية باعتبارها حليفاً محتملاً لنا بل هم الحلفاء الوحيدون المضمونون على الساحة.

**محمود أمين العالم :** لابد من تشكيل سلطة

بديلة ، فالشعب له حق السلطة فالعمل السياسى الحقيقى اليوم ليس مجرد إصدار بيان مشترك ، يجب تشكيل سلطة من الأحزاب ، سلطة كلامية ، سلطة برنامج ، سلطة رأى عام تخاطب الجماهير وتشكل فى ضوء ذلك خمسة أو ستة برامج والقضايا التى عليها خلاف يتم تأجيلها ، وهذه السلطة تنمو من خلال العمل ومن خلال المؤتمرات استعداداً للانتخابات القادمة.

**فاروق العشرى :** أعتقد أن الحوار تخطى جوانب كثيرة من الموضوع لكننا لم ندخل فى تفاصيل عدة فأرجو استكمال الندوة بأخرى حول هذه التفاصيل.

**الدكتور ابراهيم سعد الدين :** طبعاً أرحب بالندوة واستمرارها ومن لديه رؤية خاصة بالتفاصيل يمكن كتابتها وتسليمها لعبد الغفار لتحديد محاور الندوة التالية وشكراً.





## أبو عمار . . الرقم الصعب

يسجل «أوري دان» - وهو يميني عنصري إسرائيلي من أتباع السفاح شارون - في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية الشهادة التالية:

«عندما كان شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ظل يكرر سؤالا واحدا إلي قادة الموساد - المخابرات الإسرائيلية - خلال الاجتماعات، حول الموعد الذي سينفذون فيه أوامر قاتلهم - رئيس الحكومة مناحم بيجن - بتصفية عرفات».

وفي ١٤ أبريل الماضي، كشف شارون نفسه أنه أبلغ الرئيس الأمريكي بوش بأنه لم يعد يعتبر نفسه ملتزما بما تعهد به في لقائهما الأول الذي جري في مارس عام ٢٠٠١ بعدم المس بعرفات.. فأجابه الرئيس بوش بأنه ربما يكون من الأفضل ترك مصير عرفات في يد قوة عليا، أي في يد الله.. ورد عليه شارون قائلا: «إنه ربما يتعين أحيانا.. مساعدة الله»!!.

والآن تقول مصادر فلسطينية مقربة من عرفات إن مستولين فرنسيين أبلغوا المسئولين الفلسطينيين الكبار المرافقين للرئيس الفلسطيني في باريس أن الفحوص الطبية التي أجريت لعرفات أثبتت إصابته بحالة تسمم ببطئ، وإذا صح هذا النبأ يكون شارون قد ابتدع وسيلة جديدة للقضاء علي عرفات غير القتل المباشر..، وغير الطرد. علي امتداد أربعين سنة.. ملأ «أبوعمار» الدنيا وشغل الناس في كل أركان الأرض. وهذا الرقم الصعب في المعادلة الصعبة.. يبدو اليوم - في غيابه - أكثر حضورا.

وحكاية عرفات هي واحدة من أساطير القرن العشرين.. فنادرا ما يتحول القائد أو الزعيم ليصبح «الرمز» الذي يصعب الفصل بين شخصه وبين قضية شعبه العادلة، وتاريخه هو تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة علي امتداد أربعة عقود من الزمان. إنه نسيج وحدة في دنيا العرب. مسافر بلا حقائب!

عندما قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يقدمه إلي العالم ليكون المتحدث باسم شعبه.. تقرر أن تكون البداية في موسكو، واتفق عبدالناصر مع عرفات علي السفر إلي هناك، والتقي الاثنان في مطار القاهرة لكي يستقلا الطائرة لمقابلة الزعماء السوفيت. وفي المطار.. سأل عبدالناصر.. عرفات: «أين حقائبك؟ ورد عرفات: لا أحمل معي حقائب!».

إنه طراز استثنائي من القادة.. وعندما يتحرك من مكان إلي مكان لا يحمل معه سوي الكوفية وقلم الحبر والمسدس، تلك كانت أسلحته الرئيسية ومتاريسه في زمن الزحف الإمبراطوري الكاسح.

لم يكن رجلا عاديا في تاريخ الشعب الفلسطيني وفي تاريخ المنطقة.. فهو يكاد يختزل ويختصر قصة الفلسطيني التائه والمقاتل الذي يتشبث بموقعه، فلا تستطيع قوة علي الأرض اقتلاعه وفصله عن جذوره.

نبيل زكي



## صحة المصريين

إعداد: الدكتور سمير فياض

- ١- التجمع والجانب الصحى فى بيان الحكومة
- ٢- استراتيجية مشروع التأمين الصحى الشامل
- ٣- حول الصحة والبيئة والسكان فى مصر



## (١) حزب التجمع والجانب

### الصحي فى بيان الحكومة

يتبنى حزب التجمع شأنه شأن كل المصريين الدعوة لتوفير "الصحة للجميع"، ويرون: ضرورة تخصيص موارد مادية وبشرية أكبر، لإحداث تنمية بشرية أعلى، وهم حريصون على إدارة نظام صحى قومى شامل ، يدار بنظام الجودة الشاملة TOM، ومن منظور : أكثر عدلا، وأشمل تضامنا، وأكثر رشداً ، وأوسع تغطية صحية لكل السكان، فى حدود القدرات المادية لمختلف شرائحهم المجتمعية. وفى طريقهم لذلك يحدد حزبنا طرحه فى نقطتين:

الأولى: تطرح تصحيح نقائص ومثالب النظام الصحى الحالى. والنقطة الثانية: تطرح عدداً من البرامج تحقق التوجه نحو العدل والتضامن والتغطية الشاملة من خلال طرحهم لنظام التأمين الصحى القومى الشامل. ويعد الحزب بطرح مشروع "التأمين الصحى القومى الشامل" باعتباره صالحاً للتطبيق الجغرافى المتدرج على كل المصريين خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات، ويتمويل يبلغ ٥ % عند بداية التطبيق من الناتج القومى الإجمالى، تتحمل فيه الدولة من إيراداتها السيادية وصناديق التأمين والمعاشات الحكومية والأهلية بحصة من التمويل ، ويتحمل المواطنون من أصحاب الأعمال والجهات الحكومية التى يعمل فيها المصريون من ناحية والعاملون والموظفون فى تلك الجهات من ناحية أخرى ما بالحصة التمويلية بإسهام من أصحاب الأعمال يعادل ثلاثة أمثال من إسهام العاملون والموظفون) ، وكذلك حصة من حصيلة العقوبات المفروضة على الإتجار فى الممنوعات والسلع الضارة صحياً والمنتجات الملوثة للبيئة وما إليها ، مع فتح الباب للمواطنين الراغبين فى العلاج خارج النظام التأمينى المقترح مقابل خصم نسبة من اشتراكهم مقابل تكافل اجتماعى مع الفئات المشتركة بالنظام التأمينى.

## حزب التجمع والقضية السكانية فى عام ٢٠٠٤

يتناول حزبنا تلك القضية تحت مسمى "القجوة التتموية السكانية"، حيث نقرر ضرورة ربط القضية السكانية بطرحنا لقضية التنمية، حيث إن العلاقة بين هاتين القضيتين علاقة تبادلية، ولا نتصور حل المشكلة السكانية إلا من خلال تناولها من المدخل التتموى، ويطرح الحزب التدخلات التالية:

\* الدفع فى اتجاه تناقص الزيادة السكانية، مع المحافظة على تناقص نسبة الوفيات المطردة.

\* تناقص نسبة المواليد من خلال سياسات توسيع قاعدة التعليم، وتزويد من سن الإلزام حتى الثانوية العامة، أو ما يعادلها من المدارس الفنية شاملة البنات بالمماثلة بالذكور، وتعظيم توظيف الإناث، وزيادة عدد العاملات والموظفات.

\* والدفع فى اتجاه مزيد من المدن، ليعيش فيها مزيد من المواطنين، بما يترتب عليه من تأخر سن الزواج، وقصر فترة الخصوبة، وكذلك من خلال تبني سياسات تزيد من الفترة البينية (أى بين حملين متتابعين) للسيدات الحوامل، بما يؤدى إلى عدد أقل وأكثر صحة من الأبناء، وأخيراً فيتوقع أن تكون تكلفة تنشئة الأطفال وإعالتهم، حتى سن الشباب، أعلى وتتزايد بمرور الزمن، بما يؤدى إلى عدم القدرة على تنشئة أعداد أكبر من الأطفال، فى الأسرة الواحدة، وذلك ما يعنى تناقص عدد أفراد الأسرة النووية. ويتوقع أن يصل التناقص فى الزيادة السكانية إلى أقل من ٥٠%، وأن تنتهى ظاهرة الزواج والحمل المبكر، وأن يصبح متوسط العمر المأمول متجاوزاً السبعين عاماً، وأن يتزايد عدد السكان المسنين (أكثر من ٦٤ عاماً) إلى أكثر من ٦٠%.

\* تزايد التوجه فى النمو الحضرى السريع: ويترتب عليه التطور فى أحد اتجاهين:

\* إذا تم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن الأحياء فى المدن الحضرية، والمدن الجديدة وعموم السكان، سيكونون فى وضع صحى أفضل، ونمط حياة أكثر صحة، وتغير صحى فى اتجاه التعامل مع الأمراض بعلاج الأصحاء لمنع ظهور الأمراض، وظهور مجتمعات صحية، (مدن وقرى ومنظمات)، وخصوبة أقل لدى السيدات، ونمو السكانى متحكم فيه.

\* أما إذا لم يتم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن البيئة ستظل ملوثة، بل أكثر تلوثاً، ويظل عموم السكان فى وضع صحى عام متدن، ويصبح نمط الحياة أكثر أمراضاً وحوادث،



والعوامل المهيئة للمرض تكون غير متحكم فيها. والتغير الصحى يسير ببطء فى اتجاه الأمراض غير المعدية، حيث تظل الأمراض المعدية متسيدة لفترة أطول ، ويظل العلاج- وليس الوقاية- للمرض هو محور السياسات والأنشطة الصحية ، وقد يظل النمو السكانى غير متحكم فيه بدرجة كافية.

وعموما فإنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون فى الحضر نسبة ٥٥% وقد تصل إلى أكثر من ذلك ، إذا ما تحسنت الظروف المعيشية ، وتجاوز دخل أغلبية الفقراء خط الفقر الأعلى ، وأصبح مؤشر الفقر ومرتبته فى وضع أفضل (مصر رقم ٥٥ من بين أفقر ٨٦ دولة- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠). ولذلك نقترح :

تلك السياسات التى أشرنا إليها باعتبار أن المدخل التنموى بالمفهوم الذى أشرنا إليه هو المدخل الأفضل والأسرع فى تحقيق النتائج المرجوة ، والأنسب للمجتمع المصرى، يربط القضية بالتعليم ومحو الأمية، والتمدن، ومقاومة الفقر والإفقار، ومواجهة البطالة للذكور والإناث، والتمكين للمرأة فى مجتمعها.

حزب التجمع وقضية الصحة فى عام ٢٠٠٤.

الصحة مطلب إنسانى، وحق من حقوق الإنسان لم يتحقق حتى الآن:

الصحة ليست سلعة مطروحة فى سوق الخدمة. ويرى أصحاب الرؤية الرأسمالية قصر هذا الحق على الرعاية الصحية الأساسية للكافة، وترك الرعاية الصحية العلاجية بمستواها المتقدم (أغلبية الثانوى والثالثى) للسوق (عرضا وطلباً) ، والمساندة (لمن لا يقدرون) . على حين يرى حزب التجمع تبنى الموقف الذى ينادى بأن الصحة بكافة مستوياتها حق للجميع ، وبالرغم من ذلك ، فإن المبادئ لا تعنى القدرة على وضع هذا الحق موضع التنفيذ ، وهنا يتفاوت الموقف ، حيث إن الطرح لممارسة الصحة كحق يستند أساسا إلى: القدرة الاقتصادية، والتقنية ، والأداء الإدارى، والمهنى، وهنا تتفاوت القدرات التنفيذية لأصحاب الرؤى المختلفة. غير أن حزبنا ، يرى أن هذا الالتزام ليس أخلاقيا فقط، وإنما هو عامل حاسم فى التنمية البشرية والاجتماعية، وبدونه لن تبدأ عجلة التنمية فى الانطلاق ، ويرى ترجمة هذا الحق ليس إلى مقولة نظرية أخلاقية إنسانية فقط، وإنما إلى ترجيحه بما يعطى تحققه فى قطاع الصحة بعدا عمليا، ليصبح مطلباً أساسيا يفرض نفسه على الموارد

المتاحة، وتقتطع حصة الحق فى الصحة من الموازنة العامة للدولة التى يتوقع أن تصل فى رأيهم إلى ١٠% على الأقل من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠٢٠ ، شاملا : إسهاما من القطاع العائلى، ومن أصحاب الأعمال، بمبلغ مماثل لإسهام الدولة . وتصبح الصحة محكا للاختبار فى قدرتها الهائلة المتوقعة ، فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المجتمعية البشرية، عندما يمتلك البشر الشروط ، التى تمكنهم من بلوغ أقصى ما يمكن من الرصيد الصحى، للإنتاج وللتمتع بالحياة، والاحتفاظ برصيد صحى مستقبلى.

#### المرحلة الأولى: تصحيح نقائص النظام الصحى:

ويرى حزب التجمع أن هذا الحق الإنسانى لم يتحقق حتى الآن، لأسباب متعددة كلها قابلة للتعامل معها والقضاء على تلك الموانع، بتصحيح نقائص النظام الصحى الحالى، تمهيدا لتمكينه من الإنطلاق نحو تحقيق الصحة للجميع، ونشير إلى أهم تلك النقائص والتى لم يشير إلى أغلبها بيان الحكومة، رغم تكرار الإشارة إليها للعمل على تلأفيها فى خطابات رئيس الجمهورية ، سواء الموجهة إلى الحكومة ، أو إلى الشعب المصرى مباشرة أو من خلال المجلس وتلك النقائص هى:

١- ضعف المشاركة المجتمعية المحلية: حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ظهور منظمات حرة بجوار المنظمات الحكومية، فى وقت وعصر يتراجع فيه دور الدولة والحكومة.

٢- السلوكيات، وأنماط الحياة، المنافية للصحة: نتيجة لاستمرار معاناة بعض المجتمعات الإقليمية (المحافظات) ، والمجتمعات الهامشية فى المدن، وحتى فى المجتمعات الحضرية ذات المكنة والقدرة ، من تلك الأنماط الحياتية والسلوكية المتردية ، ونخص بالذكر منها:

\* الاستهلاك الغذائى المفرط وغير الملائم، المنتشر بين الشرائح المجتمعية القادرة ، فى معظم المحافظات الحضرية .

\* الاسترخاء البدنى وعدم ممارسة الرياضة طوال الحياة (ظاهرة مصرية عامة).

\* التدخين بين الذكور فى الشريحة العمرية ١٦ عاما فأكثر (ظاهرة متفشية).

\* معاقرة مواد الإدمان (مشكلة حياتية وصحية متزايدة ، خاصة فى المجتمعات الهامشية) .



٣- قصور النظام الصحى الوطنى: لا يزال النظام الصحى المصرى غير مقدر لأهمية أمور تنظيمية وإدارية مرتبطة بصميم النظام الصحى ، ومن بينها:

\* فى توزيع الموارد

\* فى توزيع الخدمات

\* فى نوعية الخدمة المؤداة للشرائح المجتمعية المختلفة.

\* فى تخصيص موارد مجتمعية لتنمية : القوى البشرية ، والمعلومات للمهنيين والمعلومات للمرضى.

\* فى تعزيز الرعاية الصحية الوقائية (إنفاقا وممارسة) ، وليس فى الرعاية العلاجية كأولوية خاطئة.

٤- سوء اختيار التكنولوجيا الطبية : فهناك اندفاع فى اختيارات ليس لها أولوية ، فى ظل موارد محدودة ، تتم على حساب أولويتى: الوقاية والرعاية الصحية الأولية. وتنعكس تلك الخيارات بأبلغ الضرر على الحوامل من السيدات ، وأمراض ووفيات حديثى الولادة والرضع والأطفال . كذلك يترتب على سوء اختيار التكنولوجيا والإفراط فى استخدام التكنولوجيا الطبية بغير داع ، فى فحوص ، وأبحاث، وأدوية، غير مطلوبة أو غير مفيدة ، وهذا يؤدى إلى تصاعد تكلفة الخدمات الصحية.

٥- سوء تنظيم وإدارة الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة: وذلك يحدث فى رأى حزبنا طبقا للأسباب العامة السائدة فى الدول النامية ، وكذلك بسبب محدودية وسوء تنظيم الإحالة إلى المستويات الصحية المناسبة والمتعددة . ونخص بالذكر النقاط التالية:

\* بالرغم من التوجه فى مصر نحو اللامركزية والتفويض ، بل والإدارة المحلية ، غير أنه لم يتم حتى الآن ، إعداد مستوى المحافظة ومديرياتها الصحية على ممارسة القدرات القيادية ، وتنمية قدرات اتخاذ القرار، مع عدم توافر موارد كافية لدى كثير من هذه المحافظات، وذلك ما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح التفويضات بلا قدرة وبلا تمويل كاف.

\* وقد آن لنا أن نعترف ، بأن نظم المعلومات الصحية ما زالت فى مرحلة التكوين، ولا تحكمها رؤية استراتيجية ذات مراحل للتنفيذ ، ولا متابعات لتحقيق أهدافها المرحلية ،

سواء فى مستويات الادارات المركزية ، أو فى المستوى الطرفى ( المحيطى ) فى المحافظات ، والأحياء ، والمدن ، والقرى .

٧- قصور السياسات ، والخطط ، المرتبطة بالموارد البشرية : ويشير حزبنا إلى سياسات وخطط القوى البشرية التى يجب إعادة النظر فيها ، وهى :  
\* توزيع القوى البشرية على القرى والمدن والمحافظات .

\* مستوى التعليم والتدريب ، حيث لا تتوافر كوادر عالية التأهيل بنسبة كافية فى التخصصات المختلفة ، بعيدا عن المحافظات الحضرية ، بل بعيدا عن القاهرة والاسكندرية والجيزة ، والمطلوب تحريك للقوى البشرية من الخبراء والمهنيين المتخصصين ، وذوى التخصصات النادرة ، والفنيين والتمريض المتخصص ، إلى المحافظات .

\* سد الفجوة التدريبية المطلوبة بعد التخرج ، للطبيب والممرضة ، بالتدريب ، من خلال : أدلة ترشيديّة ، وبروتوكولات ، وممارسات صحية جيدة التنفيذ فى الوحدات .

\* ولا يزال التعليم الطبى والتمريض والفنى ، فى حاجة إلى إعادة نظر كاملة ، فى ضوء متغيرات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات .

٧- ظروف ورواتب العاملين فى القطاع الصحى : ويترتب على ذلك سوء أحوال العاملين المعيشية ، نتيجة لربطهم بهياكل وظيفية حكومية ، ورواتب متدنية ، وذلك ما يهدر محاولات التنمية غير المصحوبة بتحسين تلك الأحوال .

٨- تدنى تغطية السكان بخدمات البيئة : بما تتطلبه من العمل على المحافظة على البيئة النظيفة ، نقية الماء ، نقية الهواء ، وتوفير النظم المناسبة للتخلص من الفضلات بأنواعها بما فيها البشرية ، وتعزيز المجهودات المتبناة للتخفيف من أثر التدهور البيئى ، وخطورته على السكان عامة ، وعلى الفئات الحساسة من الأطفال والسيدات الحوامل والمسنين خاصة .

ولذلك نقترح :

ضرورة تبنى تلك الأهداف ، وأن تقوم الأجهزة الفنية بتحديد المؤشرات المرحلية ، وتحديد خط الزمن اللازم للتنفيذ ، ومتابعة القياسات الدالة على التقدم فى تنفيذ تلك الأهداف ، كمحاولة لتصحيح نقاط الضعف فى النظام الصحى كبدائيات تمهيدية ،



ومتطلبات سابقة، لمحاولة وضع نظم الإصلاح الصحية التي ترى أنها محققة للصحة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، مطلوب توفيرها بعدالة ، لجميع المواطنين ، ليس كخدمة متاحة فقط، وإنما أيضا بنوعية وجودة ملائمة للمهنيين ، ومحققة لتطلعات كافة المستهلكين لتلك الخدمات ، وبعمليات وتكلفة مرشدة.

المرحلة الثانية: برامج تتوجه نحو تطبيق التأمين الصحى القومى الشامل:

### حول البرامج التمهيديّة:

بعد تصحيح نقائص النظام الصحى يصبح من حق المصريين التطلع لتنفيذ البرامج الطموحة ، المهينة لتعميم التأمين الصحى القومى الشامل وتطبيقه على أساس جغرافى ، ونشير إلى تلك البرامج دون تفصيل وهى:

- برامج التوافق الاجتماعى (العدالة والتضامن).
- برامج مواجهة ظاهرة الفقر وتأثيره فى المجال الصحى.
- بروز سياسات وبرامج اقتصادية ومالية ، معالجة للإهمال والهدر، وسوء استخدام الموارد المحدودة الخاصة بالصحة والخدمات الاجتماعية.
- برامج لرفع القدرة على التعامل مع ظاهرة العولمة وإدماج الشركات الكبرى.
- برامج للتعامل مع غلبة السوق الحرة، وحرية التجارة العالمية.
- برامج للتعامل مع الصحة فى ظل ثورة الاتصالات العالمية.
- برامج للتعامل مع التكنولوجيا الحيوية .
- برامج متقدمة عن الصحة وتدهور البيئة ..

### حول الأهداف فى إطار المتغيرات العالمية:

كما يتم التعامل مع المتغيرات العالمية وتأثيرها على الوضع الصحى: من خلال خطط سياسية وتنموية (سكانية واقتصادية واجتماعية) ، والمحافظة على بيئة صحية ، ونمط حياة سليم والدعوة للممارسات السليمة وقيمها وتواصل أدائها، سعيا لتوجيهات استراتيجية تستهدف:

- تحديد البروفيل المجتمعى لمصر، المتعلق بالمخاطر الصحية والأمراض ، والحوادث التى يتعرض لها المجتمع، إنطلاقا من وضعه الصحى الحالى.

- الاهتمام بالروابط المتكاملة بين الوضع الصحى الحالى من ناحية ، والسلامة الصحية من ناحية أخرى، والظروف الاقتصادية والأوضاع الإنتاجية والتعليم والبيئة والسكان والتغذية ، كإطار تتواجد فيه الصحة والعافية.
- تنامى الوضع المعلوماتى والمعرفى عن كل ما يتعلق بالصحة، ويزيد اعتماد المواطنين على أنفسهم للوصول إلى بيئة صحية ومجتمع صحى.
- وضع اهتمام خاص بالفئات الحساسة الأشد تأثرا بالمخاطر الصحية.
- الاهتمام للوصول إلى إدارة عصرية قائمة على المسئولية والشفافية، وتوجيه الحوافز لتحقيق سلوك إيجابى ، وتحديد أساليب وضع واختبار الأولويات الصحية، وتوليد بيئة حافزة على قيام شراكة مجتمعية ، لتوجيه الصحة، وتنفيذ مخططاتها ، وتوليد سياسة صحية محددة فاعلة وقابلة للتنفيذ:

#### حول التأمين الصحى القومى الشامل:

وأخيرا يبرز الحل الصحى المعاصر وهو التأمين الصحى القومى الشامل ، الذى يجب أن يبدأ حوار واسع حوله داخل المجلس وخارجه، وصولا إلى تصور مشترك، وبعد تحقق إصلاح صحى متوافق عليه، حتى يكون النظام المأمول محققا للمستهدفات المجتمعية والصحية المتوقعة ، ونشير إلى مشروع ورقة العمل التى سيتقدم بها حزب التجمع فى إطار ما تم داخله من نقاش ، الذى آن له أن يصبح نقاشا مجتمعيا متسعا، ونشير إلى الخطوط العامة التى دار النقاش الحزبى (بالتجمع) حولها:

#### أسس الإصلاح الصحى الأربعة:

تعريف الإصلاح الصحى

الإعداد للإصلاح الصحى وعناصره الاستراتيجية

#### أهداف ومسارات الإصلاح الصحى

- التغطية الشاملة
- الانتفاع بحزمتين صحييتين: الأساسية ، والشاملة
- تمويل الحزمتين الصحييتين:
- صندوق قومى تأمينى بفروع المحافظات
- موارد الصندوق المقترحة



- ترشيد الإنفاق الصحى
- التأمين الصحى الخاص
- أنظمة دفع لمقدمى الخدمة.

#### نظام تقديم الخدمة الصحية:

- \*مستويات الخدمة ووحداتها
- \* طب الأسرة، وطبيب المجتمع

#### التنظيم والادارة

- \*المستوى المركزى ، واختصاصه
- \* المنطقة الطبية ، واختصاصاتها
- \* إدارة الحى الصحية، واختصاصاتها.
- سياسات القطاع الدوائى ، وأهدافه .

#### والمطلوب هو:

إدراج موضوع برامج الإصلاح الصحى ومشروع التأمين الصحى القومى الشامل فى الحوارات الفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية المستهدف ظهورها واستمرارها وصولا إلى أكبر قدر من التوافق المجتمعى فى ظل تعددية الآراء.

رفض الجانب الصحى فى البيان الحكومى:

وأخيرا، يتضح لنا مدى سطحية التناول الحكومى لقضية الصحة فى بيانها، بل وقصوره عن عرض وجهة نظرها بطريقة منطقية ومنظمة، مما يلزمنا برفض الجانب الصحى فى بيانها، ضمن إطار الرفض العام للبيان، ليس بسبب اختلافنا مع هذا البيان فقط ، وإنما أيضا بسبب سطحية التناول .

## (٢) استراتيجية مشروع

### التأمين الصحى القومى الشامل

نرى أن تكون الأهداف فى المجالات الآتية :

- ١- التغطية الشاملة .
- ٢- الحزمتان الصحية الأساسية ، والكاملة .
- ٣- التمويل الخاص بهاتين الحزمتين .
- ٤- نظام تقديم الخدمات الصحية .
- ٥- النظرة العامة للتنظيم والإدارة .
- ٦- توصيات للاستفادة من سياسات القطاع الدوائى.

١- شمولية التغطية بالخدمات الصحية ذات الطابع التأمينى :

بحيث تكون الخدمة الصحية متاحة للكافة طبقاً لاحتياجاتهم وفى حدود قدراتهم .

وقد سار العمل فى الماضى ، ولازال يسير حتى الآن لتحقيق التغطية الرأسية لقطاعات سكانية ، مثل العمال والطلاب ، وهم يرون أنه قد آن الأوان للتوقف عن الاستمرار فى مثل هذا التطبيق ؟ وفتح الباب للتطبيق الأفقى بمفهومه الجغرافى ، بحيث يغطى حياً من

الأحياء ، أو محافظة من المحافظات ، وذلك تلافياً لتجزئة سكان المنطقة . وحتى تجزئة الأسرة بحيث يتبع كل فرد فيها نظاماً صحياً مغلقاً ، خاصاً به ، وبما يترتب على ذلك من أضرار تمت الإشارة إليها سابقاً .

وبالطبع ، سيتم الاستفادة مما تم من تغطية رأسية لقطاعات سكانية ، تشمل العمال بالقطاع العام والقطاع الخاص المنظم . موظفى الحكومة ، المشتركين من ذوى المعاشات ، وطلاب المدارس ، والمشاركين من



الأطفال قبل السن المدرسى .

ولابد من الإشارة إلى أنه أثناء التطبيق الجغرافى ، ستظهر هناك استثناءات للتغطية الرأسية ، فلا يعقل مثلاً أن ينتظر كبار السن ، سواء ممن لهم معاشات أو ممن ليس لهم معاشات حين استكمال تطبيق الحزمتين العلاجيتين ، على عموم مصر ، ويعتقد أصحاب تلك الرؤية أن هناك استثناءين عاجلين يرون لزوم امتداد الخدمة التأمينية إليهما ، مع توفير التمويل الضرورى والمكلف وهما :

شمولية التأمين الصحى على كبار السن ، فلا يجب أن يفتح الباب كل خمس سنوات مثلاً لاشتراك ممن لم يشتركوا من ذوى المعاشات ، وإنما يجب أن يكون الباب مفتوحاً دائماً لاشتراك من يرغب ، وتجنب تكلفة استثنائية مماثلة لصندوق العلاج على نفقة الدولة لتغطية المشتركين الجدد سواء كانوا ذوى معاش أم لم يكونوا ، فذلك حق دستورى صحى للمواطنين جميعاً ، وإن كان مكلفاً ، خاصة أن عدداً من هؤلاء المسنين لن يشترك إلا عند شعوره بخطر المرض على حياته ( وقد تم حديثاً صدور تشريع محقق لهذا الغرض " عبد العزيز شعبان " ) .

شمولية التأمين الصحى للرضع والأطفال قبل السن المدرسى وعدم ترك الباب اختيارياً لاشتراك الآباء ، وإنما يكون الاشتراك وجوبياً مع حق الاعفاء من رسوم الاشتراك لغير

القادرين ، وذلك لأن الأضرار المترتبة على نقص الوقاية أو العلاج تسبب مضاعفات أكثر تكلفة على المجتمع والأسرة والدولة لاحقاً . وبالطبع ، فإن تكلفة هذه الشريحة أيضاً مرتفعة ولكن توفير ذلك الثمن ضرورة حتى بالاقطاع من الضروريات .

وأخيراً ، فإننا نرى أنه لايعنى بالتغطية بالخدمة التأمينية تقديم خدمة شكلية بما يجعل المواطن هارباً دائماً دائماً من الجهات الحكومية والتأمينية ، باحثاً عن العلاج الخاص ، حتى ولو دفع الثمن غالياً ، فلايوجد أغلى من صحته ؟؟ ، فالجودة ليست نقطة نصل إليها وإنما هى نقطة البداية ، فلا قيمة لأى خدمة صحية مالم تكن جيدة ، والإتاحة للوصول إلى الوحدة غير المجهزة ، أو غير الممولة ، أو الفاقدة للخبرة والعنصر البشرى المقتدر ، أو الفاقدة للدفع الإنسانى ، هى خدمة غير حقيقية ومنفرة للمنتفعين.

٢- الحزمتان الصحيتان : الأساسية ، والشاملة : والانتفاع بهما :

الأولى : هى الحزمة الصحية الأساسية بعناصرها الأربعة وتقدم تلك الحزمة للمنتفعين بالتأمين الصحى كجزء من الحزمة الصحية التأمينية الكاملة التى ينتفعون حالياً بخدماتها ، مع تغيير مستوى الأداء ، ومستوى الانتفاع للأفضل .

وهى تقدم أيضاً ، إلى كل الذين سيدخلون

فى منطقة جغرافية ، يتم تطبيق تلك الحزمة فيها للكافة ، بصرف النظر عن قدراتهم المادية ، سواء ساهموا فى حدود قدراتهم أم لم يساهموا ، إذا كانت القدرة لاتسمح .

وهذه الشريحة الكبيرة تقدم إليها هذه الخدمة الأساسية بتمويل من الصندوق المقترح ( والمبين لاحقاً ) ، وتقدم إليها هذه الخدمة للجميع طبقاً لاختيارهم فى وحدات الحكومة أو التأمين أو القطاع الخاص المشترك فى الخدمة ، ويحاسب مقدمو الخدمة بآليات دفع لكل منهم ، مسيرة طبقاً لآليات السوق ، وحوافز التشغيل بصرف النظر عن أن الطبيب والوحدة المختصة بتقديم تلك الخدمة تابعة للقطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

الثانية : هى الحزمة الصحية التأمينية الكاملة ، وهى تختص بتقديم عناصر الخدمة العلاجية والتأهيلية ومتطلباتهما ، بالإضافة إلى خدمة الرعاية الصحية الأساسية ، وهى مماثلة لعناصر الخدمة الصحية التى يقدمها التأمين الصحى حالياً ، كالتزام دون قدرة على الوفاء بها ، بما يرضى المريض ، وحسب مواصفات الجودة . ويتزايد التوسع فى تطبيق هذه الخدمة لكى تصل فى النهاية إلى الكافة ، بدلا عن التطبيق الشرائح الرأسى الحالى ، وبالطبع ستوظف كل الوحدات والمنشآت الصحية المتاحة فى منطقة التطبيق بغض النظر عن جهة تبعيتها الإدارية الحكومية أو

كونها من القطاع الخاص . ويتم تمويلها من الصندوق التأمينى المقترح . ويحصل الأطباء ومقدمو الخدمة على « أتعابهم طبقاً لأسعار السوق ، وحسب طبيعة كل تدخل طبى بغض النظر عن أن الطبيب أو مقدم الخدمة يعمل بالحكومة أو القطاع الخاص.

وبالطبع فإن المنتفعين ( المستفيدين ) بالخدمة ليسوا كلهم منتمين لقطاع العمل المنظم بمفهوم العمل الحكومى ، أو العمل فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، فكثير منهم لا يعملون بوظيفة دائمة أو فى عمل ثابت ، وكذلك سيدات المنازل ( برغم أنهم منتجون وليس لهم أجر ) ، وكذلك الفئات الهامشية ، والذين يعملون بدون عقود ، وخدم المنازل ، والباعة الجائلون والعمال الزراعيون ، والفئات الأخرى غير المصنفة ولكن ليس لها أجر ثابت ، ومالم يتم تدبير تمويل وآليات تمويلية دائمة ومتجددة لتغطية الحزمة الكاملة لتلك الشرائح ، فلا يتصور إمكان تقديم الخدمة الصحية الكاملة لتلك الشرائح والفئات.

ويلاحظ أنه يجب أن يكون تطبيق الحزمة التأمينية المبتغاة إجبارياً ، على جميع المواطنين فى المحافظة موضع التطبيق ، وعلى من يرغب فى الخروج من النظام التأمينى أن يقبل اقتطاع نسبة مما يقدمه من تمويل ، مقابل السماح له بالخروج من النظام التأمينى ليعالج بمعرفته وعلى جانبه ، وتوظف تلك



النسبة المقتطعة لتحقيق التكافل المستهدف بين القادرين الذين يرون الخروج من النظام التأميني وبين ذوي الدخل المتدنى ، الذين يتمسكون بما لديهم من نظام شروط توافر التمويل وجودة الخدمة ، مما يتعذر توفيره لو تكرر خروج الأعلى دخلاً دون خصم مقابل ، لتحقيق التكافل المطلوب لتوفير التمويل الكافي.

### ٣- تمويل الحزمتين الصحيّتين :

وسيتم تناول قضية التمويل المهمة والضرورية لتمويل حزمتي الانتفاع ، وهى:

#### تخليق الصندوق القومى للتأمين الصحى :

يرى أصحاب تلك الرؤية أن يخلق صندوق على المستوى القومى لتمويل المشروع القومى للخدمات الصحية ، بدءاً بما يغطى حزمة الرعاية الصحية الأساسية ، وامتداداً للوصول إلى تغطية جميع عناصر حزمة الرعاية الصحية الكاملة.

ويرى البعض أن يكون للصندوق فروع لها كل الولايات فى نطاق محافظتها ، أو مجموعة من المحافظات ، إذا رُوى اعتبار مجموعة من المحافظات منطقة واحدة لتطبيق الحزم الصحية بها كوحدة واحدة.

ويتم تحديد حصص مناطق التطبيق طبقاً لدراسة تفصيلية ، تستند إلى النقاط والأفضليات كضرورة سابقة على توزيع التمويل.

#### موارد الصندوق :

إن المورد الأساسى للصندوق هو :  
١- التمويل المخصص لمنطقة التطبيق من مخصصات تمويل وزارة المالية للصحة ووحداتها فى منطقة التطبيق .

٢- بالنسبة للخاضعين للتأمين الصحى داخل منطقة التطبيق ، ومن ينضمون إلى التأمين الصحى لتوسيع نطاق الانتفاع وصولاً إلى الحزمة الكاملة ، توحد أنظمة الاشتراك بلا تمييز حسب الخاضعين لقانون ٣٢ والخاضعين لقانون ٧٩ بحيث يعامل الجميع بقانون ٧٩ أو ما يمثله ، مع رفع قيمة اشتراك المنتفع من ١٪ إلى ٥٪ وبالمقابل ترفع حصة اشتراك صاحب العمل من ٣٪ إلى ٤٪ بحيث يظل التوازن بين الحزمتين بعد رفعهما بنفس النسبة السابقة المتعارف عليها وهى ٣:١ .

٣- أما بالنسبة لذوى المعاشات والأرامل ، فتشير الدراسات إلى أن صندوق المعاشات يتمتع بقدرة تمويلية عالية ، لأسباب متعددة معظمها يرجع إلى حصول الصندوق على نصيب الأسد من حصص المعاشات ، وحصول المستحق على حصة الفأر من مستحقاته بالصندوق ، ولذلك يقترح بعض أصحاب تلك الرؤية أن يقوم الصندوق بدفع نصيب صاحب العمل مضاعفاً بواقع ٦٪ ، وأن يقوم المنتفع بدفع ١٥٪ فقط فى حالة اشتراكه وحده ، و٣٪ فى حالة اشتراك زوجته معه ، ويدفع صندوق المعاشات ٩٪ عن الفرد وزوجته ،

ولعل هذا المصدر التمويلي يغطي عجز الإنفاق الصحي على ذوى المعاشات جزئياً ويعوض أصحاب المعاشات عن حصتهم التى يبتلعها الصندوق.

٤- أما حصة الـ ١٪ الخاصة بإصابات العمل والتى تدفعها التأمينات الاجتماعية إلى هيئة التأمين الصحى الحالية مقابل الاشتراك الجبرى للعاملين بقطاع الأعمال والقطاع الخاص ، والـ ٢/١٪ التى تحصل عليها هيئة التأمين الصحى من التأمينات الاجتماعية مقابل اشتراك الموظفين بالحكومة ، خصماً من حصة الـ ٣٪ التى تحصلها هيئتا التأمين والمعاشات لتغطية المرضى والإجازات المرضية ، وتعويض الإعاقة ، ولاتدفع منها إلا أقل من ٣٠٪ لتغطية أهم بنودها وهو العلاج للإصابات ، فإن أصحاب تلك الرؤية يقترحون مضاعفة الحصة بحيث يصل إلى الصندوق الجديد ٢٪ للعامل ، ١٪ للموظف ، لتغطية إصابات العمل ، ومجملاً يقل عن ٥٠٪ من حصيلة الـ ٣٪ المشار إليها سابقاً.

٥- وتظل باقى موارد الهيئة العامة للتأمين الصحى للطلبة والأطفال وغيرها سارية ، على أن ينقل الاختصاص إلى صندوق منطقة التطبيق ، فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأساسية .

٦- كما يمول الصندوق :

\* بحصة تجمعها المالية عن طريق

جهازها الضريبي من سلع ومبيعات مرتبطة بأضرار بيئية وسكانية ، مثل المشروبات الكحولية والسجائر ، والصناعات الملوثة ، وأنشطة نوادى القمار والسباق ومايمثله ، بدلاً من تحويلها إلى الوعاء الضريبي العام.

\* وكذلك حصة من ضريبة المبيعات الخاصة بالسلع والخدمات ، يتفق عليها بالتفاوض مع أجهزة الدولة وأجهزة التشريع.

\* حصة تورد إلى الصندوق من حصيلة رخص السيارات بأنواعها ، ورخص القيادة بأنواعها ، والعقوبات الموقعة على السائقين .

\* وأخيراً فإن الأجهزة المالية السيادية بالدولة تلتزم بتغطية أى عجز فى الموازنة الختامية للصندوق ، بما لايزيد على عجز ٢٪ من موازنة كل الصندوق التمويلي المركزى ، ويرى البعض بأن يكون سد العجز مقصوراً على صندوق الموازنة بالمحافظة التى تعاني عجزاً فى نهاية العام .

\* إلا أن كل ذلك لاينفى أن هناك احتياجاً متزايداً فى رأى أصحاب ذلك السيناريو لأن ترتفع حصة الصحة فى الموازنة الحكومية من ٤٪ إلى ٧٪ على الأقل ، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الذى يتم من جيوب المواطنين ، بما يرفع نسبة الإنفاق الصحى الإجمالية إلى ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى ، حيث إن متوسط الإنفاق الصحى الإجمالى فى العالم يصل إلى ٧٪ ، أما النسبة المتوقعة فى جميع الدول



المتقدمة وشبه المتقدمة فتتراوح بين ٧٪ و ١٤٪ ،  
وتصل في الولايات المتحدة إلى حوالي ١٤٪  
من ناتجها القومي الإجمالي ، ويلاحظ  
أصحاب تلك الرؤية أنه إذا تم التنسيب على  
أساس ما يتم إنفاقه كمجتمع كامل ( من  
القطاع الخاص والموازنة الحكومية ) فتكاد  
نفس النسب أن تكون قائمة بالمماثلة للإنفاق  
الصحي الحكومي منسبا إلى الإنفاق الحكومي  
الكلي ، ويشير ذلك إلى أن المتوسط العام  
للتحويل من القطاع الخاص يصل عادة إلى  
النصف أو يزيد ، والنصف الآخر يمول من  
الحكومة وذلك في أكثر الدول خصخصة  
(الولايات المتحدة) ، ويقترح بعض أصحاب  
تلك الرؤية أن يتم تزايد سنوي متدرج ،  
للإنفاق الصحي الحكومي بواقع ١/٤٪ سنويا  
إلى أن يصل إلى معدل ٧٪ خلال بضع  
سنوات .

وبالطبع ، فإن هذا التمويل سيؤول إلى  
الصندوق التأميني القومي وفروعه بالمحافظات  
المطبقة لنظام يتسع تطبيقه باستمرار .

وهناك توجه لدى عدد من الدارسين لهذا  
التوجه ، يؤكدون على مساهمة Co-  
payment طالب الخدمة ( المريض )  
عند حصوله عليها من العيادة الخارجية ،  
بنسبة مختلفة من سعر تلك الخدمة ، غير أن  
الأغلبية من الدارسين ، يرون أن تكون هذه  
النسبة مقصورة على كل مرة يطلب فيها

المريض صرف الدواء فقط ، كما يرى البعض  
حذف أي تحصيل لأي غرض بالنسبة  
للمترددين من مرضى الأمراض المزمنة .  
ونفضل إلغاء هذا الموضوع برمته لضالة  
جصيلته ، ولتعدد نظم التحصيل مهما بسطت  
أشكال التحصيل .

#### ترشيد الإنفاق الصحي :

وأخيراً ، فإن ترشيد الإنفاق الصحي يعتبر  
أمراً وارداً وممكناً ( ليس هنا مجاله ) ، ويكفي  
أن نعلم بأن النظام الصحي الكندي ، وهو  
يعتبر النظام الصحي النموذجي ، حيث يقدم  
خدمة صحية راقية المستوى ، حتى إنها تماثل  
النظام الصحي الأمريكي جودة وإرضاء  
للمريض ، إلا أن ذلك يتحقق بنسبة غير مكلفة  
نسبياً ، حيث لا ترقى إلا إلى حوالي نصف  
التكلفة الأمريكية .

#### التأمين الصحي الخاص :

أما الشرائح الاجتماعية والمجموعات التي  
ترفض الانضمام إلى النظام المقترح وتفضل  
اللجوء إلى القنوات التأمينية الخاصة فإننا  
نرى أن هذا من حقهم ، وأن الحكومة عليها  
واجب تنظيم ومتابعة الترخيص والاعتماد ،  
والتحقق من المستوى الفني والإنفاقي لهذه  
النظم ، والتأكد من أن النظم التي تطبقها تلك  
الشركات التأمينية الخاصة لا تؤدي إلى نقص  
الخدمة المقدمة والمغلفة مظهرياً ، وأنها لا تقوم  
على أساس مالي ميسوه ، استناداً إلى

اقتصاديات السوق بما تحمله من مزايا وأضرار جانبية.

وهناك أهمية كبيرة لتابعة وترشيد تمويل التأمين الصحى الخاص .

#### أنظمة الدفع لمقدمى الخدمة :

ولا يمكن للنظام أن يحقق مبتغاه فى رأى أصحاب تلك الرؤية إلا برضاء ومساعدة مقدمى الخدمة للحصول على أتعابهم عن الخدمات المقدمة منهم من خلال اختيار نموذج أو خليط من نماذج للدفع لهم ، طبقاً لأسعار السوق المعتادة لمثل هذا النوع من الخدمة وذلك بشرط أداء الخدمة بالجودة المحددة ورضاء المستهلك ، وطبقاً لتنظيم العمليات التشغيلية المعاصرة حيث يصبح استحقاقه لقيمة هذه الخدمة فى السوق ، هو المرشد فى الأداء ، حقاً منتظماً ، ينساب إليه فى سهولة ويسر.

#### ٤- نظام تقديم الخدمة الصحية :

إن جوهر النظام المقترح من أصحاب هذه الرؤية يقوم ويتمركز حول تقديم الخدمة المتكاملة للأسرة الواحدة فى الإقليم الواحد ، من خلال وحدات ومنظمات صحية تخضع لنظام طبي واحد بصرف النظر عن كون الوحدات والعاملين فيها قطاعاً خاصاً ، أو عاماً ، أو حكومياً ، وفى هذا النظام تتكامل خدمات الأجهزة والأفراد والوحدات للتوظيف الأقصى ، وصولاً ، إلى الإنتاجية الحدية ، مقابل حصول مقدم الخدمة على حقوقه طبقاً

لقواعد السوق الرشيدة ، وحصول المريض على الخدمة المبتغاة ، طبقاً للأسس المهنية والفنية شرط رضائه وارتياحه لمستوى الخدمة المقدمة إليه ، وسلامة العمليات التشغيلية المنتجة لتلك الخدمة وذلك بديلاً عن النظم الرأسية المغلقة ، التى تؤدى خدمة قاصرة لشريحة اجتماعية يتحتم عليها العلاج داخل تلك المنظمة المغلقة ، والتى لا يتنافس مقدمو الخدمة فيها مع غيرهم من القطاعات المماثلة ، حيث لا يحق للمريض الخروج من نظام مغلق ، إلى آخر ، إلا إذا أراد أن يسدد قيمة الخدمة بمعرفته ومن جيبه الخاص.

#### ٥- التنظيم والإدارة :

ويستهدف أصحاب تلك الرؤية ، تحقيق فصل جهاز التمويل عن جهاز تقييم الخدمة ومستواها الإشرافى ، وكذلك يستهدف التعامل مع ثلاثة مستويات إدارية ( ليس هنا مجال تفصيلها ) بدءاً من مستوى الإدارة المركزية ( الهيئة الممولة والمنظمة لأسس التعاقدات والخطط الصحية ) ، وانتهاءً بمستوى الإدارة بالحق ( المنظمة المنفذة لإدارة ومتابعة تشغيل الوحدات والمستشفيات الحائزة لمواصفات التعاقد سواء أكانت تابعة لها أو منفصلة عنها ، وهى غير تابعة لهيئة التأمين الصحى التمويلية ، وتخضع لإشراف وزارة الصحة ، وتتابع حيازة المستشفيات والوحدات المتعاقدة على الترخيص والإشهار والاعتماد من جهة



الإختصاص التي يتفق عليها ، ومستوى الإدارة بالحي هو المستوى الذي يعلو الإدارة المباشرة للوحدة أو المستشفى . كما تستهدف دراسة تفرغ ( كل الوقت ) لأوسع الشرائح من الأطباء ، ويجوز أن يسمح للمستشفيات ذات الحجم والقدرة الإدارية والتنظيمية على إدارة نفسها ذاتيا ، بإشراف مركزي.

#### ٦- الاستفادة من سياسات القطاع الدوائى :

نوجزها كالتالى:

##### ١- ترشيد الاستخدام الدوائى:

\* تخليق القوائم الأساسية بأسمائها الكيميائية.

\* ترشيد الأنماط المهنية للأدوية الموصوفة فى التذكرة الطبية عقب الكشف الكلى.

\* ترشيد أنماط الاستهلاك الدوائى بواسطة المرضى.

\* مراجعة التعاقدات : مع جهات توريد الدواء ، وأنظمة التوريد.

٢- الاستمرار فى تعظيم سياسات إنتاج دواء بسعر مرشد ومدعوم إذا لزم فى حدود طاقات جهات الانتفاع والمرضى ، طبقا

لمواصفات الجودة والكنترول الدوائى ، وكذلك بترشيد نظم توصيل الدواء لجهات الانتفاع ، بأساليب أرخص ثمنا.

٣- مراجعة الصيغة الحالية المتفق عليها والتي ترفع التكلفة إلى ١٧٧ بدلاً من ١ فقط ، طبقا لمتطلبات : ربحية شركات الإنتاج الدوائى ، وشركات التوزيع ، وربحية صيدليات التوزيع ( القطاعى ) ، وإجراء الترشيح اللازم للنزول بتلك النسبة ، قدر الإمكان.

٤- التحديث المستمر لقاعدة البيانات والمعلومات الدوائية ، على مستوى الوحدات ، وفى منازل الأطباء والصيادلة ، بتوظيف قواعد المعلومات الدولية ، من خلال الإنترنت ، وأقراص الليزر ، وقواعد المعلومات المحلية الإلكترونية ، التى لازالت حالياً موجزة وغير مفصلة.

٥- تلافى حدوث الاختناقات بأنظمة توصيل الخدمة الدوائية ، سواء بسبب الإختلال أو القصور التمويلي ، أو بسبب مشاكل فى إنتاج الدواء ، أو بسبب معوقات فى إيصاله للمريض والوحدات ، فى التوقيات الملائمة.

## (٣) رؤية إجمالية حول الصحة والبيئة والسكان في مصر

أولاً : التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات.

ثانياً : التمايزات والفجوات التنموية

ثالثاً: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة

رابعاً: الحفاظ على الموارد توكيلاً ومنعاً .

خامساً: جودة النظام الصحي البيئي والسكاني.

سادساً: الصحة والبيئة ركيزتهما الأساسية الوقاية.

سابعاً: واجه الواقع بحلول مقترحة.

أولاً التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات:

وبؤرتها التنمية البشرية، تلك التنمية هي الأصل ، ومن فروعها الصحة والسكان والبيئة، ولا يصح النظر إليها مجزأة، ثم تجميعها بطريقة حسابية ، وإنما هي جزء من كل شامل.

ثانياً: التمايزات والفجوات التنموية

أدت في الأعوام الماضية إلى واقع نوجزه في المقولة التالية : " إن أسوأ شيء في مصر الآن ، لمن لا يملك لنفسه نفعاً ولا يقدر على دفع ضرر (الطفل) ، أن يولد:

• أنثى (وليس ذكراً)

• في قرية (وليس في مدينة)

• في الوجه القبلي (وليس في الوجه البحري، أو محافظة حضرية)

• لأب وأم غير متعلمين ، وفقيرين في ذات الوقت.

ثالثاً: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة، وهو فقران:

\* فقر الدخل .



\* وفقر القدرة .

وكلاهما لا يقهر إلا من خلال خطة تنموية مدروسة ومتابعة في التنفيذ، وبالطبع يطرد التزايد السكاني أو يتناقص، وفي كل الأحوال لابد أن يكون تزايد الناتج القومي الإجمالي بما يعادل ثلاثة أمثال تزايد السكان، شرط توجيه الإنفاق من خلال أدوات اقتصادية تؤدي إلى تحسين الوضع الطبقي، عدلاً من خلال إنقاص تلك الفوارق، وإتاحة بتمكين محدودى الدخل من الحصول على ذات الفرصة للتولوج في الوحدات الصحية، للحصول على الخدمة الجيدة، بذات النصيب والجودة التي يحصل عليها مرتفعو الدخل، مع شرط المحافظة على التنمية في اتجاه تتناقص فيه الفجوات والتمييزات.

رابعاً: الحفاظ على الموارد توقياً ومنعاً :

\* لهدرها من خلال سوء الإدارة والإنفاق.

\* والعمل على إطالة عمر الثروات الناضبة.

\* وتوقى الموارد محتملة التلوث، وتصحيح ما تلوث منها.

ولا يتم ذلك إلا من خلال نظام يتوقى ويعالج البيئة، ويحافظ على الموارد، بمتابعة دورية منتظمة (توفير الآليات اللازمة لتنفيذ قانون ٤ لعام ١٩٩٤).

خامساً : جودة النظام الصحى البيئى والسكانى:

يتحدد النظام بالقدرة على تعظيم توظيف الموارد المتاحة حالياً، بواقع يقل قليلاً عن ٥% من الناتج القومي الإجمالى (إنفاق حكومى ٣٣% وإشتراكات تأمينية ١٢%، وإنفاق أهلى ٥٥%) والمستهدف أن يصل إلى متوسط الإنفاق الصحى فى العالم (بواقع ٧٥% خلال خمس سنوات قادمة على الأكثر، مع تعزيز الحصة الحكومة، والحصة التأمينية، وإنقاص ما يتحمله المواطن من جيبه، وباتباع أفضل تنظيم للمدخلات، وأفضل إدارة ممكنة (نظام الجودة الشاملة) للنظام ، وأجود مخرجات مرضية للمواطنين ولا يتوقع أن يتم ذلك، إلا من خلال تعميم إدارة النظام بواسطة الجودة الشاملة، كما سنوضح لاحقاً.

ولابد أن يكون واضحاً أنه لا يوجد منتج أو خدمة ذات مستوى يقال له (نصف جودة) ، وأنه سيتحسن ويصبح ذا جودة كاملة مستقبلاً ، فالمال الذى ينفق فى إنتاج مثل هذه الخدمة هو مال مهدر بالكامل، والرؤية المعاصرة تبدأ من منطلق الجودة كبدائية، ولا

تستهدف الوصول إليها ، وإنما الهدف الدائم المستمر هو ضمان إنتاج الخدمة الجيدة ، منذ البداية ، بحيث يتكرر إنتاجها مع كل دورة إنتاجية (فهى جيدة أول مرة وجيدة كل مرة)، وإلا فلا.

#### سادساً : الصحة والبيئة ركيزتها الأساسية الوقاية:

فلها الأولوية ولا يتقدم عليها إلا علاج الطوارئ، وهى أسلوب حياة، يتم تعلمه والتعود عليه، وهى ثقافة صحية، يتم الإرشاد إليها، وأساس تعليمي ، يتجنب الأمية ، ويقضى عليها ويزيد ارتفاع نصيب الفرد من سنوات التعليم، ويتجنب الملوثات الضارة بالفرد، مثل التدخين والمخدرات والمسكرات والملوثات المؤثرة على البيئة والنظام المجتمعي، ويستهدف منع ظهور المشكلة أو المضاعفة قبل حدوثها، ويتطلب منا تعظيم القدرة على التنبؤ، والإنذار المبكر قبل حدوث المشكلة، حيث يتم وقف عوامل الخطورة المهيئة للمرض والحوادث والكوارث (فردية أو بيئية أو مجتمعية، سلوكا كانت أو أفكاراً خاطئة ترقى للحرافة).

وتشغل الرعاية الصحية الأولية حجر الزاوية فى قطاع الوقاية، على أن تنفذ طبقاً للخطّة، وتتابع عناصرها، وبرامجها المتعددة، فى جميع المحافظات، والقطاعات السكانية الحساسة (حديثو الولادة، والرضع، والأطفال، والحوامل، والشباب ، والمسنون، وهى قطاعات كبيرة الاعتماد على الآخر) مع التركيز على مناطق القجوات المتدنية المشار إليها فى البند الثانى. وكمثال على ذلك نشير إلى التوظيف المتدنى لأسرة الوحدات الريفية، لأداء الولادات ،حيث من الممكن توظيف كل سرير من التسعة آلاف سرير بها بحيث يمكن أن يقدم مئة ولادة سنويا ، بما يمكن من تحقق أداء الولادات فى الريف فى الوحدات الصحية، النظيفة، والمصانة، وذات الجودة، والمزودة بالبشر المؤهل والمدرّب وذوى المهارات .

#### سابعاً: واجه الواقع بحلول مقترحة

##### ١- دور الحكومة :

- إصدار السياسات والتوصيات والتوجيهات مبلورة فى خطط صحية وبيئية وسكانية ومرتبطة بالإطار التنموى الشامل المعتمد على الذات .
- متابعة مخرجات النظام وجودتها وإستيفائها لاشتراطات الجودة ثلاثية الأبعاد.



- متابعة إصدار التشريعات المنظمة لأعمال القطاع ومؤسساته والحفاظة لحقوق المرضى والعاملين.
- عمل تقييم وتقارير دورية سنوية وتقديمها مفصلة للحوار حولها للمؤسسات التشريعية والندوات الأهلية.
- ٢- دور المؤسسات : حيث تسعى الدولة لإقامة نظام مؤسسى يستند إلى الحكم المحلى ويتابع القطاعات التالية :
  - التأمين الصحى القومى الشامل
  - العلاج المجانى للفقراء وغير القادرين غير المؤمن عليهم لحين إتمام التأمين عليهم.
  - وكذلك الرعاية الوقائية والرعاية الصحية الأولية .
- ٣- دور وحدات التنفيذ : فى إطار من الحكم المحلى والمشاركة الشعبية ورقابة المجتمع (وليس من خلال النظام الحالى للإدارة المحلية)، حيث تتم إدارة الوحدات بإشراف إدارة مجتمعية بغض النظر جهات التبعية الإدارية.
- ٤- السعى نحو:
  - توسيع دائرة التخصص وتفرغ جميع من يؤدى الخدمة خلال مرحلة زمنية يتفق عليها.
  - توفير الأدلة الإرشادية والبروتوكولات والبروسيديارات ، الضرورية لاعتماد جودة الأداء .
  - تعميم إدارة الوحدات بالجودة الشاملة، مع التركيز على نظافة وصيانة الوحدات .
  - تعميم المعلوماتية ، بمراكزها ، وتقنياتها.
  - إنتقاء التكنولوجيا الملائمة للأداء الجيد الملائم لدولة آخذة بالتنمية الشاملة.
  - الاهتمام بالغذاء والدواء ، وتلك قضية أخرى.

اللجنة الصحية لحزب التجمع

## دراسة العدد



## نموذج جديد للتنمية الوطنية

---

د. إبراهيم العيسوي





# نموذج جديد للتنمية الوطنية

د. إبراهيم العيسوي

## مقدمه

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤالين :

السؤال الأول : لماذا يقدم حزب التجمع نموذجاً جديداً للتنمية الوطنية؟ وسوف تستند الإجابة عن هذا السؤال على فشل النموذج التنموي الليبرالي الذي يطبقه نظام الحكم .  
مصر على امتداد الثلاثين عاماً التي انقضت منذ التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ . وسوف نوضح ذلك باستعراض سبعة مآزق نتجت عن تطبيق هذا النموذج . وهذا مايتناوله القسم الثاني من الورقة .

السؤال الثاني : ماهي المعالم والمقومات الرئيسية لنموذج التنمية الجديد الذي يطرحه التجمع ؟

وتأتي الإجابة عن هذا السؤال في القسم الثالث من الورقة ، وذلك استناداً إلى ماتضمنه البرنامج العام الجديد لحزب التجمع - بناء مجتمع المشاركة الشعبية - الذي أقره مؤتمره العام الرابع في عام ١٩٩٨ .

ولما كان الحكم على نموذج ما للتنمية بالفشل أو النجاح يفترض توافر معايير معينة يبني عليها هذا الحكم ، فقد كان من الضروري أن توضح هذه الورقة في إيجاز ما معنى التنمية الجادة ، وماهي الظروف المشجعة على حدوث التنمية الجادة ، والتي نشير إليها بعبارة " البيئة الصالحة للتنمية " . وهذا ما سيتناوله القسم الأول من الورقة ، مع البحث فيما إذا كانت هذه الشروط متوافرة أم غير متوافرة في إطار نموذج التنمية الليبرالية المطبق في مصر حالياً .

(١) التنمية الجادة وخصائص البيئة الصالحة لتحقيقها

بيئة التنمية هي مجموعة الظروف التي تحيط بعملية التنمية ، والتي قد يكون بعضها محفزاً ومشجعاً للتنمية ، كما قد يكون بعضها الآخر مثبطاً ومعرقلاً للتنمية .

-توافر البيئة الصالحة للتنمية يعنى - ضمن مايعنى - التالى :

-توافر الظروف المولدة للحماس والمفجرة للطاقات الكامنة لدى الناس ، مما يجعل الصعب أمامهم سهلاً ، ومما يدفعهم للتضحية وتحمل المشاق التي تنطوى عليها عملية التنمية .

- توافر الظروف المساعدة على التراكم الرأسمالى بمعدلات كبيرة ، وعلى تعبئة الفائض الاقتصادى المتاح ، وعلى تحويل أكبر قدر من الفائض الاقتصادى الكامن إلى فائض فعلى يغذى عملية التنمية .

-توافر الظروف المهيئة لحسن استثمار الموارد المتاحة وللارتفاع بكفاءة الإنتاج ، وفى مقدمتها الدور للتنموى للدولة والمشاركة الشعبية الديمقراطية .  
وقبل أن نبحث عن مدى توافر هذه الظروف فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مفهوم التنمية .

### ماهى التنمية ؟

إن مفهوم التنمية أوسع كثيراً من مجرد عملية زيادة إنتاج السلع والخدمات أو تحسين دخول الأفراد وتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى بينهم . إنها كل ذلك وأكثر .

فالتنمية هى عملية تحرير وتمكين للوطن وللمواطنين .. إنها عملية تحرير بمعنى التحرر من القيود والعراقيل التي تعطل التنمية أو تؤخرها ، وهى عملية تمكين بمعنى اكتساب وبناء القدرات التي تمكن من الانطلاق على طريق التنمية والتي تؤدى إلى ارتفاع وضع البلد فى نظام تقسيم العمل الدولى من جهة ، وإلى تحسين نوعية حياة المواطنين من جهة أخرى .

والتنمية لا تكون تنمية حقاً إلا إذا كانت شاملة ومستقلة ومعتمدة على الذات وقائمة على مشاركة شعبية واسعة ، ومطرودة . ونوضح هذه الصفات المرغوبة فى التنمية فيما يلى: أ- الشمول : يعنى أن تمتد التنمية لتغطى جوانب حياتنا كافة : اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية . الخ . وحتى على المستوى الاقتصادى وحده ، فإن الشمول مطلوب بمعنى إقامة هيكل اقتصادى متكامل ومتماسك يرفع مستوى حصانة الاقتصاد الوطنى ويزيد من قدرته على الصمود بقواه الذاتية فى وجه الاضطرابات الخارجية .

الاستقلال فى التنمية ، لايعنى القطيعة مع العالم الخارجى ، ولا الانكفاء على الذات . بل إن جوهر إستقلالية التنمية - حسب تعريف دقيق للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله - هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى حقيقى ، فى مواجهة عوامل الضغط الخارجى التى تفرزها آليات الرأسمالية العالمية ، وإزاء التقلبات والصدمات بوجه عام . كما أن الاستقلالية تعنى القدرة على مواجهة القيود الخارجية كتلك التى تفرضها اتفاقات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم القدرة على التعامل معها بما يصون المصالح الوطنية .. ولما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعنى أيضاً اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع ، وفى مقدمة هذه القوى بالطبع القوى البشرية ، أى عموم الناس .

ج- والتنمية الحققة هى التنمية القائمة على المشاركة الشعبية ، أى اشراك الجماهير فى اتخاذ القرارات على كل المستويات ، وذلك بما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وحماية مصالحها والحصول على نصيب عادل من عائدات التنمية . كما أن المشاركة هى السبيل إلى تصحيح أخطاء صناعات القرارات ، بل هى السبيل إلى تفادى الكثير من هذه الأخطاء أصلاً . ومن الجوانب الأخرى للمشاركة : المتابعة والمراقبة والمساءلة .. والمشاركة بمختلف صورها هى صمام الأمان ضد الانحراف والفساد.

د- وأخيراً فإن التنمية الحققة هى التنمية المطردة أو القابلة للاطراد والتواصل .. وهو مايعنى تفادى الاستخدام الجائر للموارد غير المتجددة ، وتوفير مقومات الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث ، والموازنة بين حق الأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة فى نصيب عادل من الثروات الطبيعية .. وإطراد التنمية يعنى أيضاً توفير مقومات تجدد البنى التحتية للمجتمع وزيادة الادخار والاستثمار اللازم لتوسيع الطاقات الإنتاجية .

## ١-٢- الظروف المشجعة أو المحفزة للتنمية

لتحقيق العملية المزدوجة للتحرير والتمكين للوطن والمواطنين التى هى جوهر التنمية كما ذكرنا يجب أن تتوافر شروط أو متطلبات معينة لحفز هذه العملية وتخليق قوى دافعة لها وحشد الجهود من أجلها وتكاتف المجتمع من أجل تحقيقها . ومن بين هذه العوامل مايشار إليه عادة فى الحوارات حول تحسين مناخ الإستثمار فى مصر مثل حسن تصميم وتطبيق نظم الضرائب والجمارك والتأمينات ، وحسن رسم وإدارة السياسات المالية



والنقدية ، وضبط إجراءات التقاضى وسرعتها ، وفاعلية التشريعات ومدى توافر المعلومات ومدى وضوح واستقرار السياسات ، وحسن أداء الجهاز الإدارى بوجه عام .

إن هذه العوامل مهمة بلا شك ، وبخاصة من زاوية خفض كلفة المعاملات ومن ثم زيادة القدرة التنافسية . ولكن علينا أن نذكر بشأنها تحفظين :

**التحفظ الأول :** هو أنه ليس من الواقعى أن يفترض توافر هذه العوامل جميعا كشروط مسبقة للتنمية .. ذلك أن تحقق قدر كبير من هذه العوامل هو فى حد ذاته نتيجة من نتائج التنمية .. ومع ذلك فيجب أن يكون واضحا أن المطلوب هو تحقيق حد أدنى من هذه المتطلبات ، على أن يجرى تحقيق المزيد منها فى غمار عملية التنمية ذاتها.

**التحفظ الثانى :** هو أن ثمة عوامل أخرى يمكن أن يكون لها دور مركزى فى تحريك قوى التنمية وفى تعجيل أو إبطاء سير المجتمع نحو تحقيق أهداف التنمية . وهذه هى العوامل التى أود أن يتركز عليها حديثى \_ إلى جانب مناقشة عوامل أخرى كثيراً ما يتردد أنها تشكل عوامل مثبطة للتنمية أو معرقة لها .

وعلى ذلك أود أن أشير أولاً إلى ستة عناصر من العناصر المهمة فى تشكيل بيئة التنمية ، والتى أعتقد أن غيابها يشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية فى الوقت الراهن ، ولابد من توفيرها حتى ينطلق المجتمع المصرى على طريق التنمية . ثم سوف أتناول بعد ذلك عنصرين قد يعتبرهما البعض من العناصر غير المحفزة للتنمية أو المثبطة لجهودها ، بينما لا أراهما على هذا النحو .

### أولاً: الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية

'إن الدول التى أنجزت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية ، لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة ، وإنما ساعدها على ذلك شعور عميق وإدراك قوى لا يختلف كثيراً عن شعور الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو لها . إنه الشعور بالتحدى والقدرة على مواجهة المشكلات القائمة بالقوة الذاتية للمجتمع .. إنه الإحساس بالثقة فى النفس مهما كان عظم التحديات التى يتعين مواجهتها . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تعتبر مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه أحياناً ثقافة التنمية.

والحقيقة أن التنمية ليست مجرد عمل روتينى ، يؤدى بلا حماس ، لإضافة تحسينات هامشية فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية حقيقتها شئ الحرب على التخلف والتبعية . والنصر فى هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات .

إنها حرب عظمى غايتها إعادة بناء كبرى للوطن والمواطنين .. وهى مثل كل حرب عظمى لا يكفى لها توافر الحشد المادى من عتاد وسلاح ، ولا الحشد البشرى أى العدد الكبير من الرجال والنساء ، ولكن يلزمها أيضاً الحشد المعنوى الذى يفجر الطاقة الروحية الكامنة لدى الجنود ، ويجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن .. ويقابلها فى مجال التنمية الطاقة الروحية التى تجعل الناس يضحون بالكثير من نعم الحياة وملذاتها فى الوقت الحاضر ، وذلك من أجل إعادة بناء الأمة ، وانطلاقها على طريق النهضة والتقدم .

فلا قيمة للحشد المادى إذا ما كان مصحوباً باللامبالاة من جانب الكثيرين ، وإذا ما رافقه الإحساس بالدونية إزاء الأجنبى ، واقتقاد الثقة بالنفس .. وهذه هى الأحاسيس والمشاعر التى تطفئ على حياتنا فى الوقت الراهن .. والتى يندر أن يتحقق معها حتى مجرد الحشد المادى اللازم للتنمية.

ولكن من أين تأتى هذه الطاقة الروحية وتلك الشحنة المعنوية التى تجعل الصعب هيناً والصعب ليلاً ؟ .. إنها فى الغالب نتاج زعامة وطنية قوية وملهمة وأحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير ، وتحشد قواهم ، وتعبئ جهودهم ، وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير وتحدد لهم المسار الصحيح لبلوغ أهداف محددة.

لقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينيات والستينيات ، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك حقيقية .. معركة بناء السد العالى، ومعركة التصنيع ومعركة استصلاح الأراضى .. وارتبطت التنمية باستعادة الكرامة ( ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد والاستعمار ) .. وهذه هى الروح التى عرفتها دول أخرى مثل الصين وروسيا وماليزيا وغيرها والتى استطاعت أن تنجز فى عقود قليلة ما كان يحتاج إلى قرون . وللأسف فإن مثل هذه الروح غائبة عن بلادنا ، ولابد من عودة هذه الروح إلينا حتى تتوافر البيئة الصالحة للتنمية.

ثانياً : إدراك أنه للتنمية دون تضحيات ومشاق

وهذا الإدراك مكون آخر مهم من مكونات ثقافة التنمية . وهو شديد الارتباط بما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات .

فمن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق باستجداء المعونات الخارجية أو حتى بالاستثمارات الأجنبية . والتنمية التى كتب لها الاستمرار أو الاطرداف فى خبرات الدول المختلفة هى التنمية التى قامت على المدخرات الوطنية والتراكم الرأسمالى الوطنى ..

وعندما يشتد ساعد التنمية بالاعتماد على الطاقات الادخارية الوطنية ، فإن البلد لن يحتاج إلى جهد كبير لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية .. بل إن هذه الاستثمارات ستسعى للمشاركة فيما تحقق من نجاح وطنى.

ومن المهم تجنب التصور الخاطئ بأن الاستثمار الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعثر . إذ تشير تجارب الدول إلى أن الاستثمار الأجنبى لا يتدفق بغزارة إلا إلى البلدان المتقدمة ( أكثر من ثلثى الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمى ) ، وإلى البلدان حديثة النمو التى حققت بقدرتها الذاتية نمواً اقتصادياً سريعاً وديناميكية عالية . وللأسف فإن هذه الحقيقة تكاد تكون غائبة عن تصورات التنمية الرسمية فى بلادنا ولذلك فالنظر إلى معدلات الادخار فى بلادنا مقارنة بغيرنا من الدول النامية والدول حديثة التصنيع هو أمر مهم فى تجسيد هذه الحقيقة ، وفى استثارة الجهود لرفع معدلات الادخار الوطنى فى بلادنا.

فطبقاً لإحصائيات البنك الدولى كان معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٤٠,١% فى مصر ، مقابل ٢٠,١% فى الدول منخفضة الدخل ،  
و ٢٥,٢% فى الدول المتوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر .  
و ٢٩,٦% فى الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى وهى ذات الشريحة التى تنتمى إليها مصر حالياً.

بل إن معدل ادخارنا كان أقل من معدل الادخار الذى تحقق فى أفريقيا جنوب الصحراء ، على بؤس حالها ، وهو ١٦,٥%.

وتتضح المفارقة بشكل اقوى عندما نقارن مع دول ادخارنا بمعدل الادخار فى الصين ودول جنوب شرق آسيا التى نجحت فى كسر حواجز التخلف وحققت تقدماً اقتصادياً مرموقاً:

بلغ معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٤٠,٣% فى الصين ، ٤٦% فى سنغافورة ، ٤٧,٢% فى ماليزيا و ٢٩% فى كوريا الجنوبية،  
٢٥,٥% فى إندونيسيا.

بل إن معدل ادخارنا كان فى حدود نصف معدل ادخار دول ذات دخل منخفض عنا بكثير مثل الهند ، حيث وصل معدل ادخارها إلى ٢٠,٧% فى عام ٢٠٠١ .  
وإضافة إلى ماتقدم علينا أن نتذكر أمرين مهمين :



أ- إن معدلات الادخار فى دول مثل الصين وجنوب شرق آسيا ليست مرتفعة الآن فقط (نتيجة لمعدلات التنمية المرتفعة) ، وإنما حافظت هذه الدول على معدلات ادخارها عند مستويات مرتفعة لفترات طويلة ، على عكس الحال فى مصر .

فإذا كان معدل الادخار فى مصر قد تقلب حول ١٠% - ١٥% خلال الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥ - ٢٠٠١) ، فإن المعدلات المناظرة خلال الفترة ذاتها كانت:

٣٠% - ٤٦% فى سنغافورة

٢٣% - ٤٧% فى ماليزيا

٢٠% - ٣٦% فى كوريا

٣١% - ٣٥% فى هونج كونج

٣٤% - ٤٠% فى الصين

١٥% - ٢١% فى الهند

أى أن هذه الدول قد ضحت وتحملت انخفاضاً فى مستوى استهلاكها لسنوات طويلة مقابل توفير الموارد اللازمة للتراكم والنمو ، بينما يشيع بيننا الإحساس بأنه يمكن تحقيق التنمية وتحقيق زيادة سريعة فى الاستهلاك فى الوقت ذاته ، بما فى ذلك ألوان الاستهلاك الترفى .

ب- إن معدل الادخار المحلى الإجمالى فى مصر لا يكشف عن حقيقة الوضع الادخارى السيئ فى مصر ، برغم الانخفاض الواضح فى مستواه . وللتعرف على حقيقة هذا الوضع علينا أن ننظر فى مقياس آخر للجهد الادخارى الوطنى ومساهمته المحتملة فى النمو الاقتصادى وهو معدل الادخار الأصلى أو معدل الادخار الصافى المعدل . وطبقاً للبنك الدولى ( مؤشرات التنمية الدولية ) فإن هذا المعدل المطور هو المعدل الذى نصل إليه بإضافة الإنفاق على التعليم إلى معدل الادخار المحلى الإجمالى وبخصم عدة عناصر منه تمثل إهلاكاً للموارد الوطنية ، وأهمها مقابل إهلاك رأس المال الثابت ، ومقابل استنفاد الموارد المعدنية والطاقة والغطاء النباتى ، ومقابل الضرر المرتبط بتلوث الهواء وزيادة انبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

عندما نقوم بهذه التعديلات سنجد أن معدل ادخارنا فى عام ٢٠٠١ قد انخفض من ٣٠% بمقياس معدل الادخار المحلى الإجمالى إلى ٣٣% بمقياس معدل الادخار الأصلى ، وبمقارنة هذا المعدل الأخير ، بالمعدلات المناظرة فى عدد من الدول الأخرى ، يمكن أن ندرك مدى تواضع الجهد الادخارى المصرى : فالمعدلات كانت : ٣٠,٧% فى سنغافورة ،

٢٧% فى ماليزيا ، ١٩٢% فى هونج كونج ، ١٨٢% فى إندونيسيا ، ١٧% فى كوريا الجنوبية ، ٣١% فى الصين ، ١٣٣% فى الهند .

إن إدراك هذه الحقيقة مهم جداً لتكوين ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات وهما من العناصر الحيوية فى ثقافة التنمية .

### ثالثاً : الدور التنموى للدولة - أو الدولة التنموية

إن دراسة خبرات التنمية على امتداد التاريخ ، فى الدول الرأسمالية وفى الدول الاشتراكية وفى الدول حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية تشير بوضوح إلى أن الدولة كان لها دور حاسم فى تحريك قوى التنمية وفى صنع التنمية ذاتها .

كما تشير هذه التجارب إلى أن السوق لا يصنع تنمية ، وأن التنمية قد استندت فى معظم الحالات إلى تصور مستقبلى أو تخطيط للمدى الطويل ، حشدت من أجل تنفيذه طاقات المجتمع المادية والمعنوية . فالتنمية فى نهاية المطاف عمل ارادى وليست عملاً تلقائياً . ومن هنا فهى فى حاجة إلى خطط عمل لإنجازها وفق أولويات محددة ، تنطلق من تطور مستقبلى لما يراد إنجازه ، وهذه بدورها لابد وأن تنطلق من دراسات مستقبلية جادة .

والحاجة إلى قيام الدولة بدور تنموى قوى وفق مخططات جادة ، تتناقض بالطبع مع الاتجاه السائد حالياً فى مصر والذي يقوم على فلسفة الاعتماد على قوى السوق ومبادرات القطاع الخاص ، والذي يعتبر هذا القطاع ركيزة التنمية .

إن هذا الاتجاه الذى بدأ مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ، والذي تكرر بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٩١ ، قد أصبحت نتائجه واضحة للعيان الآن . فبالرغم مما تحقق لفترة من انخفاض فى معدلات التضخم وعجز الموازنة والديون الخارجية وارتفاع فى احتياطات النقد الأجنبى فى السنوات الأولى للبرنامج ، إلا أن هذا كله كان على حساب انكماش اقتصادى لم يلبث أن تحول إلى ركود اقتصادى خانق طوال السنوات الخمس الماضية ، فضلاً عن تزايد معدلات البطالة ، واتساع الفوارق بين الطبقات فى مستوى الدخل والثروة . وأخيراً جاء التضخم ليزيد الأمور سوءاً على ما هى فيه من سوء أصلاً .

إن المناخ المواتى للتنمية والبيئة الصالحة لنجاح مساعى التنمية لا تتطلب مقاطعة القطاع الخاص ولا معاداته . التنمية تحتاج إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص . ولكن هذا الإدراك للمساهمة المحتملة للقطاع الخاص والرأسمالية المصرية عموماً شىء ، وإلقاء مسئولية التنمية على عاتقها شىء آخر . فالرأسمالية المصرية أضعف من أن تستحمل هذه المسئولية . وقد ثبت أنها فى حاجة إلى من يقودها ويأخذ بيدها . وعندما

تراجعت الاستثمارات العامة للدولة وتقلص دور القطاع العام ، تراجع أيضا دور الاستثمار الخاص . ومن هنا تأتي أهمية دور الدولة الاستثمارى والإنتاجى . وفى غياب هذا الدور لن يجد القطاع الخاص من يقوده سوى القوى الخارجية ، الاستثمار الخاص والشركات الدولية التى تريد أن تفتح ابواب الاقتصاد المصرى على مصاريحها أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية ، والتى لايهمها تنمية مصر بقدر مايهمها إلحاق مصر وإدماجها فى الاقتصاد العالمى من موقع التبعية .

وإذا كنا نطالب بدور قوى للدولة وللقطاع العام ، فلا بد وأن نقرن ذلك بمطالبة واضحة بالارتقاء بمستوى الإدارة فى جهاز الدولة وفى القطاع العام ، بحيث نتفادى ماوقعنا فيه من أخطاء فى الماضى ، لاسيما من جراء التسعير الاجتماعى أو الدعم الضمنى لمنتجات القطاع العام ، وتكديس العمالة فيه .

كذلك فإن البيئة الصالحة للتنمية تخاصم السوق ولا تستبعد آليات بالكامل . ولكن التعامل الواقعى مع آليات السوق ليستوجب إدراك أن آليات السوق منفردة لا تقدر على تحقيق التنمية الشاملة والمطرودة ، وأن السوق فى بلد متخلف هى سوق متخلفة بالضرورة ، بل إن السوق عرضة للفشل حتى فى الاقتصادات المتقدمة ، وهو ما يشار إليه عادة بقصور أو فشل السوق . ومن ثم فإن البيئة الصالحة للتنمية تتطلب تضافر قوى السوق وقوى التخطيط ، على أن تكون عجلة القيادة والتحكم بيد التخطيط ، كما تتطلب اقتران قوى السوق بالكثير من أنواع التدخلات الحكومية الرامية لتوفير الدعم الذكى والحماية الذكية للمنتجات والصناعات الوطنية .

#### رابعاً : الرؤى المستقبلية

يعتبر الانشغال الجاد بالمستقبل أحد العناصر المهمة فى البيئة الصالحة للتنمية . وأحد مظاهر الانشغال الجاد بالمستقبل هو النهوض بالدراسات المستقبلية ، والتحاور حول مايمكن أن تبلوره من رؤى أو تصورات مستقبلية . فالحقيقة أن الدراسات المستقبلية هى الخلفية التى يمكن أن تنطلق منها الخطط الجيدة للتنمية ، وهى الساحة التى يمكن أن يتحاور فيها اصحاب التصورات المستقبلية المختلفة حواراً علمياً ، بما يساعد على إنضاج وعى عام راق بقضايا الوطن ، وبما يحفز الجهود لخوض معارك التنمية على أساس من الاستنارة والعلم .

ولأسف فإن حظ هذا النوع من الدراسات فى بلادنا ضئيل . والفترات متباعدة بين كل دراسة وأخرى ، وأغلب الدراسات قد تعثرت فى منتصف الطريق ، ومن ثم لم تحقق أهدافها . ولم تساعد ندرة الدراسات المستقبلية التى أجريت فى مصر ، بل وفى الوطن العربى بوجه



عام على تكوين تراكم علمى ورصيد معرفى يمكن الاستناد إليه فى إجراء المزيد من هذه الدراسات .

ومن هنا كانت المبادرة التى قام بها منتدى العالم الثالث منذ خريف عام ١٩٩٧ : مصر ٢٠٢٠ . وهى مبادرة لم تزل تحاول التعلق بطوق النجاة فى مواجهة أنواء عاتية كان يمكن أن تؤدى إلى إعلان فشلها منذ أوائل عام ٢٠٠٠ .

والمهم فى الأمر هو أن استكمال عناصر البيئة المحفزة والمشجعة على التنمية يتطلب تضافر جهود متعددة ، حكومية وغير حكومية ، من أجل النهوض بالدراسات المستقبلية ، ومن أجل تأمين مقومات استمرار العمل فى هذه الدراسات ، ومن أجل استثمار نتائجها فى إجراء حوارات عقلانية حول هموم المستقبل ، وحول التصورات الرامية إلى مجابهتها .

#### خامسا : المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للدخل والثروة

إن معظم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت فى بدايتها عملية إعادة توزيع كبرى للدخل والثروة ، وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التى عملت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . ولكن المشاركة تتعدى الانتفاع المادى بثمار التنمية إلى المشاركة فى اتخاذ القرارات والمتابعة والرقابة الشعبية وهى فى حد ذاتها أحد جوانب التنمية ، كما أسلفنا .

عموماً ، المشاركة تعنى توفير الشعور بامتلاك القضية ، أى الشعور بأن التنمية هى قضية المجتمع . وأن التنمية لنا ومن أجلنا ومن أجل ابنائنا ... ومن ثم فهى توفر حافزاً مباشراً للتضحية والتفانى فى سبيل تحقيق أهداف التنمية .. والمشاركة تضمن أن تكون التضحية من خلال زيادة المدخرات الوطنية وتأجيل الزيادة فى الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، تضحية عن اقتناع ، وليست تضحية مفروضة قسراً .

والمشاركة تؤدى إلى محاصرة الفساد ، بل والوقاية منه ، حيث إن من عناصرها الرئيسية المتابعة والرقابة الشعبية ، بل والمساءلة الشعبية . وهذه الأمور تساعد فى الوقت ذاته على تفادى وتراكم الأخطاء ومن ثم عدم الانتظار حتى تصل الأمور إلى حد الانفجار غير مأمون العواقب .

إن المشاركة الشعبية ضرورية لتسريع عملية التنمية وتأمين أطرادها . والتحول الديمقراطى ضرورى للتنمية بقدر ما هو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة .

ولذا فكل جهد يبذل ، وكل نضال يقوم به الناس حالياً ، من أجل توسيع نطاق المشاركة وتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية هو مساهمة حقيقية فى تهيئة البيئة الصالحة للتنمية .

سادسا : التحديد الواضح لعلاقة الاقتصاد الوطنى بالعالم الخارجى

هل يشكل انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد الرأسمالى العالمى عنصراً مشجعاً على التنمية أم عنصراً مثبطاً للتنمية ؟ هل هذا الانفتاح والتوجه للخارج من متطلبات البيئة الصالحة للتنمية ؟ وهل حماية الاقتصاد الوطنى والتوجه للداخل تشكل بالتالى عنصراً من عناصر البيئة غير المواتية للتنمية ؟

إن قضية فتح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ، وتوجيه التنمية للخارج ( التوجه للتصدير مقابل التوجه لإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات ) ، واعتبار أن التجارة هى محرك التنمية أو قاطرة التنمية ، والنظر إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر هو القناة الرئيسية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة .. تعتبر من مكملات نموذج التنمية الليبرالية أو الانفتاحية الشائع منذ فترة - إلى جانب الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة وخصخصة المشروعات العامة .. الخ.

ومن يرفضون هذا النموذج - وأنا منهم - ويفضلون عليه نموذج التنمية الوطنية المستقلة ، يعتبرون أن التحرير قبل التمكين خطر كبير . إذ أن فتح الاقتصاد قبل الأوان ، وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال ، ورفع مختلف صور الحماية عن الصناعات الوطنية وتحرير سعر الصرف يمكن أن يشكل عائقاً أمام التنمية ، بل إنه يمكن أن يقضى على ما قد يكون قد تحقق فى السابق من إنجازات تنموية . فالاقتصاد النامى لا يستغنى عن الحماية والدعم. ومن المهم أن نتذكر أن الحماية والدعم من حق الصناعات الناشئة حتى فى الاقتصادات المتقدمة . بل إن قطاعاً قديماً مثل الزراعة لم يزل يلقى من الدعم مقادير عظيمة ، تصل إلى مليار دولار يومياً فى الدول الصناعية المتقدمة ( دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ) .

والدولة النامية لا تتحمل ترف تحرير أسعار صرفها ، وإطلاق حرية التعامل فى النقد الأجنبى - طالما أنه يشكل مورداً نادراً . وقد سارت دول رأسمالية كثيرة على نظم الرقابة على النقد الأجنبى ، حيث تقيد الطلب عليه وفقاً لأولويات محددة.

والحقيقة أن هذه النظم ليست من اختراعات الاقتصادات الاشتراكية . فقد عرفت مصر الرقابة على الصرف منذ عام ١٩٤٧ وظلت تعمل بصور مختلفة منها بعد قيام الثورة فى ظل الاقتصاد الموجه ، وفى الستينيات فى ظل التخطيط و" التحول الاشتراكى " . كما أن دولاً مثل النمور الآسيوية ظلت محتفظة بقيود على النقد الأجنبى لفترات طويلة ، ولم يزل بعضها يقصر التعامل فى النقد الأجنبى على البنوك ، ولا يفسح أى مجال أمام الاتجار فى النقد الأجنبى من خلال شركات الصرافة . وقل مثل ذلك عن دولة مثل تونس التى حققت نجاحاً ملحوظاً فى مجال التصدير ، ومع ذلك لم تزل تمارس الرقابة على النقد ، ولا يتعامل فى النقد

الأجنبي فيها غير البنوك ، ولايسمح لأحد بتحويل أى مبالغ بالنقد الأجنبي إلا من خلال البنوك ووفق الأولويات المحددة من جانب الدولة .

إذن فالانضباط مطلوب فيما يتصل بالمعاملات الخارجية عموماً ، والنقد الأجنبي خصوصاً . والحماية أو الدعم للصناعات المحلية أو للصادرات ليس من الخطايا . والمهم هو ألا تتحول الحماية إلى ستار للتغطية على عدم الكفاءة وضعف القدرة على المنافسة . ولذا فالحماية الذكية يجب أن تكون نسبية ومتدرجة ومؤقتة . أما الحماية التى تتصف بالإطلاق وعدم التدرج والاستمرارية فهى حماية غبية ، لأنها تضر أكثر مما تفيد على المدى الطويل .

إن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى يجب أن يكون انفتاحاً متدرجاً وانتقائياً ، ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وتحسين المزايا التنافسية الوطنية . وهذا التوجه ، لا التوجه الانفتاحى المتسرع والمتحرر من كل القيود ، هو مايساعد على إيجاد بيئة صالحة للتنمية.

### ٣-١- الزيادة السكانية ووضع المرأة

فى ختام هذا التناول لبيئة التنمية ، أود أن أتعرض لعنصرين تكثر الإشارة إليهما على أنهما من العناصر المعوقة للتنمية ، وهما الزيادة السكانية ووضع المرأة فى المجتمع .

#### أولاً: الزيادة السكانية

تعتبر الحكومة ومعها نسبة غير قليلة من الباحثين والمفكرين ورجال الإعلام أن الزيادة السكانية الحاصلة فى مصر هى المسئولة عن الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن حل هذه المشكلات يعتمد على أو يتطلب حدوث انخفاض كبير فى معدل النمو السكانى . وينظر هؤلاء إلى الزيادة السكانية على أنها عنصر من العناصر غير المحفزة أو المثبطة للتنمية . فما حقيقة الأمر ؟

أولاً: ليس صحيحاً أن مصر تواجه انفجاراً سكانياً.

وثانياً: حتى لو كانت مصر تواجه انفجاراً سكانياً ، فإن وسائل تنظيم الأسرة لن تجدى فى الحد من النمو السكانى إذا لم تنشط أولاً جهود التنمية.



وللنظر في حقيقة الزيادة السكانية الراهنة والبحث عما إذا كانت تمثل زيادة غير عادية قد تصل إلى حد الانفجار السكاني ، وهل الشأن السكاني آخذ في التدهور ، دعنا نرجع إلى الإحصاءات المتاحة.

إن الإحصاءات الوطنية والدولية تقول إن السلوك الإيجابي للمصريين قد تغير تغيراً جذرياً خلال الأربعين سنة الماضية . لقد انخفض معدل الخصوبة الكلية ، وهو ما يشير إلى عدد المواليد أحياء لكل امرأة في سن الحمل ، من ٧ مواليد في عام ١٩٦٠ إلى ٥ مولوداً في عام ١٩٧٥ ، ثم إلى ٤ مولود في عام ١٩٨٥ . وواصل معدل الخصوبة هبوطه بعد ذلك إلى ٣ مولود في عام ١٩٩٨ ، ثم إلى ٣ مولوداً في عام ٢٠٠١ . ومن الواضح أن معدل الخصوبة قد انخفض بمعدلات معقولة في كل مناطق الجمهورية ، وأنه لا يرتفع نسبياً إلا في المناطق الأكثر تخلفاً أي الأقل حظاً في التنمية ، وهي منطقة ريف الوجه القبلي ، حيث كان المعدل في حدود ٤ مولود في عام ١٩٩٨ . وهو ما يشير إلى أن المشكلة إنما تكمن أساساً في التنمية ، وأن التنمية — كما قيل منذ أول مؤتمر عالمي للسكان في عام ١٩٧٤ — هي أحسن وسيلة لتخفيض النسل .

وقد صاحب انخفاض معدل الخصوبة انخفاض لا بأس به في معدل النمو السكاني . فقد هبط هذا المعدل من حوالي ٢٦% في منتصف الثمانينيات إلى ٢% في أوائل التسعينيات . وواصل معدل التزايد في عدد السكان هبوطه حتى أصبح في حدود ٨٢% في عام ٢٠٠١ . وهذا المعدل أقل قليلاً من المعدل المسجل لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهو ٩٥% . أي أن الاتجاه النزولي في معدل الخصوبة ومعدل النمو السكاني في مصر قد أصبح اتجاهًا قوياً ومنتظماً . وطبقاً لدائرة الإحصاءات في الأمم المتحدة ، فإن التقدير المتوسط لمعدل النمو السكاني في مصر خلال السنوات ٢٠٠١ — ٢٠١٥ هو ١٥% وهو ما يصل بعدد السكان إلى ٨١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ ، وإلى ٩٢ مليوناً نسمة في عام ٢٠٢٠ . وطبقاً للتقديرات السكانية لمشروع مصر ٢٠٢٠ ، فإن عدد السكان المتوقع عام ٢٠٢٠ يتراوح بين ٩٠ مليوناً و ٩٤ مليون نسمة . وذلك على خلاف المبالغات التي يرددتها كبار المسئولين حول الزيادة في عدد السكان خلال العشرين سنة القادمة.

إن العامل الخامس في التحول السكاني من معدلات النمو المرتفعة إلى معدلات النمو المنخفضة ليس تنظيم الأسرة في حد ذاته ، وإنما هو التنمية التي ترتقي بأحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية وتتغير معها تطلعاتهم وتصوراتهم للحياة الطيبة ، ويسعون بالتالي إلى تكوين أسر صغيرة ويتخلون عن نمط الأسرة الكبيرة . فالدول التي حققت نمواً اقتصادياً سريعاً في العقدين الماضيين أو حتى معدلات متوسطة ولكنها متواصلة للنمو مثل الهند ،

شهدت انخفاضات ملموسة فى معدلات نمو سكانها . فطبقاً لبيانات عام ٢٠٠١ أصبح معدل النمو السكانى :

١٥٣% فى الهند

١٢١% فى البرازيل

٧٠% فى تايلاند

٦٣% فى كوريا الجنوبية

إذن المشكلة ليست فى التناسل فى حد ذاته ، وإنما هى فى تحقيق أو عدم تحقيق إنجاز تنموى ومن جهة أخرى ينبغى تذكر أن النمو السكانى ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد ثلاثة للقضية السكانية . والبديلان الآخران هما توزيع السكان على مختلف أقاليم الدولة ، وخصائص السكان من حيث التعليم والصحة والثقافة وما إلى ذلك . إن كلا من هذين البعدين يعانى خلا شديدا ، ولعلاج لهذا الخلل سوى جهد تنموى ، يعاد فيه ترتيب الأولويات لصالح التعليم والصحة من ناحية ، ولصالح توسيع الحيز المعمور على أرض مصر من جهة أخرى . وعندما يتحقق ذلك ، سوف يخف كثيرا الشعور بوطأة النمو السكانى .

### ثانيا : وضع المرأة

يرى البعض أن وضع المرأة فى المجتمع المصرى يشكل عنصرا من عناصر البيئة غير الصالحة للتنمية . وقد ذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول ( ٢٠٠٢ ) إلى أن فجوة النوع هى إحدى الفجوات الأساسية اللازم تخطيها لتحقيق التنمية ، إلى جانب فجوة المعرفة وفجوة الحريات أو المشاركة .

وإذا كان صحيحا أن التقدم فى سد فجوة المعرفة وفجوة الحريات يعتبر من متطلبات التنمية ، أى شرطا لها ، كما أنه نتيجة من نتائجها ، فإن سد فجوة النوع ليس كذلك فى رأى . وهو فى هذا الشأن قريب من وضع الزيادة السكانية . فليس شرطا للتنمية تحقيق ارتفاع كبير فى وضع المرأة ، بل إن هذا الارتفاع نفسه سيأتى كثمرة من ثمرات التنمية . فالعناية بتعليم المرأة وتحسين صحتها وتوفير فرص العمل لها هو جزء مهم من مهام التنمية .

ولذا ، يجب ألا يؤول قولنا فى شأن المرأة على أنه دعوة لإهمال وضع المرأة أو عدم الاهتمام بأحوالها . ولكنها دعوة لعدم وضع العربية أمام الحصان ، أى أنها دعوة لوضوح الرؤية حول أولويات الوطن عموما وأولويات التنمية خصوصا .

لاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النمو السكاني و تحسين أوضاع المرأة ، لاسيما تحسين الحالة التعليمية والصحية للمرأة وفتح مجالات العمل خارج المنزل أمامها . فالتحسن فى هذه الأوضاع يعتبر من أقوى الدوافع لخفض الخصوبة والتحول من نمط الأسرة الكبيرة إلى نمط الأسرة الصغيرة ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السكاني . وهذه الأمور من مصاحبات ونتائج التنمية . وهذا مادعانا للقول - إلى جانب اعتبارات أخرى - بأن خفض النمو السكاني ليس شرطاً مسبقاً للتنمية ، بل هو إحدى نتائجها .

#### ١-٤ خلاصة

خلاصة ماتقدم هو أن البيئة الحالية التى يوفرها نموذج التنمية الليبرالى المطبق فى مصر ابعد ماتكون عن البيئة الصالحة لتنمية مصر :

- فى مقابل تفجير الطاقات المعنوية والحماسة المطلوبة للتنمية ، يشيع الاسترخاء واليأس والقنوط .
- وفى مقابل ثقافة التنمية ، تشيع ثقافة التخلف .
- وفى مقابل سلوكيات التقشف والادخار والتراكم الضرورية للتنمية ، تزدهر سلوكيات الاستهلاك بوجه عام ، ويشيع التبذير والسفه الاستهلاكى من جانب الأغنياء بوجه خاص .
- وفى مقابل الانضباط المطلوب للتنمية ، يشيع التسبب ويتغلغل الفساد فى مختلف مناحى حياتنا .
- وفى مقابل الدولة التنموية والدور الإيجابى المطلوب من الدولة لتحريك عجلة التنمية تتصل الدولة من مسؤوليتها عن التنمية ، وتبرئ ذمتها بإلقاء عبء التنمية على السوق والقطاع الخاص ، وتعتبر الشعب هو المشكلة .
- وفى مقابل ماتتطلبه التنمية من مشاركة فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها ، ومن عدالة فى توزيع الدخول والثروات ، تتكرس المبادعة بين الناس و مراكز صنع القرار ويحال بينهم وبين فرص التأثير فيها ، وتتسع الفجوة بين الطبقات .
- وفى مقابل الحسم والمواجهة المطلوبين للتنمية ، يشيع التهرب من مواجهة المشكلات والتردد فى التصدى لها ، كما يشيع التأجيل المستمر للمواجهة والحسم بدعوى التأنى والتدرج ونفادى الصدمات .
- حقاً ، لقد آن الأوان ليقظة شعبية وانتفاضة وطنية لتهيئة البيئة الصالحة للتنمية ، ولاختصار الزمن اللازم للتقدم ، ولحشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل إعادة صنع



الحياة على أرض مصر ومن أجل أن تحتل مصر المكانة اللائقة بحضارتها العريقة وبشعبها الأصيل بين الأمم.

(٢)

### المآزق السبعة للنموذج الليبرالى للتنمية فى مصر

لقد أسفرت سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها حكومات الرأسمالية التابعة المتعاقبة على مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤ - ٢٠٠٤) عن مآزق عديدة . فقد عجزت عن إحداث تنمية وطنية جادة ، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود لم يعد يجدى السير فيه . ماهى هذه المآزق إذن ؟ ثمة سبعة مآزق على الأقل يمكن إبرازها على النحو التالى :

#### ٢-١- المآزق الأول : الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية والقطاع الخاص

غير قادر على سد الفراغ التنامى الناشئ ، فأصبحت التنمية باليتم والضياع . لقد انسحبت الحكومة من مجالى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى اللذين يشكلان عصب عملية التنمية . وكانت البداية بوقف الاستثمار والتوسعات فى القطاع العام مما أدى إلى إضعافه وتكبله بأعباء ثقيلة للقروض التى اضطر للحصول عليها من البنوك . ثم تلى ذلك عمليات الخصخصة . فتم بيع الشركات الراحبة ، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة . فمن أصل ٣١٤ شركة قطاع عام تمت خصخصة ١٩٠ شركة كلياً أو جزئياً ، بالبيع أو بالإيجار التمويلي طويل الأجل ، وبقيت ١٢٤ شركة لم تجد من يشتريها ، وذلك طبقاً للإحصاءات المتاحة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ . وكانت المحصلة كارثة ، حيث لم تزد قيمة ماتمت خصخصته من شركات القطاع العام على ١٦ر٩ مليار جنيه ، تمثل ثلث القيمة التقديرية لهذه الشركات فى أوائل التسعينيات<sup>١</sup> . والسؤال الذى لابد أن يطرح هنا : أين رجال القطاع الخاص المحلى أو رجال الأعمال الأجانب الذين كان يقال إنهم يحثون الحكومة على الخصخصة وأنهم متلهفون على شراء القطاع العام؟.

وتستمر الشركات غير المباعة فى حالة يرثى لها من الإهمال وضعف الطاقة المستغلة وتراكم المخزون ، حيث لم تزد عمليات إعادة هيكلتها تأهيلاً لبيعها على سداد

<sup>١</sup> قدرت قيمة أصول القطاع العام فى أوائل التسعينيات بنحو ٨٠ مليار جنيه ، وحيث ماتمت خصخصته يمثل ٦٠% من إجمالى عدد الشركات (١٩٠ من ٣١٤ شركة) ، فإن القيمة التقديرية الأصلية لهذه الشركات حوالى ٤٨ مليار جنيه . ومن ثم فإن حصيلة الخصخصة (١٦ر٩ مليار جنيه) لا تمثل سوى ٣٥% من هذه القيمة طبقاً لهذا الحساب التقريبي المبسط بطبيعة الحال.

بعض مديونياتها للبنوك ، وتسريح نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل .  
واصبحت هذه الشركات مثل " البيت الوقف " ، فلا هي قادرة على الانتاج والتطوير ،  
ولا هي قابلة للبيع بصورتها الحالية ، والنتيجة هي تعطيل جزء مهم من الطاقة  
الإنتاجية للاقتصاد المصري ، وتراكم خسائر هذه الشركات عاماً بعد عام . وأغلب الظن  
أن مصير الكثير من هذه الشركات - إذا ما استمرت السياسات الحالية - سيكون  
الخروج من دائرة النشاط الاقتصادي بإشهار الإفلاس والتصفية .

ومن الثابت أن القطاع الخاص لم يكن يعاني مزاحمة من القطاع العام والحكومة ،  
بل أنه كان يتوسع مع توسعها . ولذا عندما هبطت الاستثمارات العامة هبط معها  
الاستثمار الخاص ، وانخفاض معدل الاستثمار الكلى .

ولذلك تبقى التنمية يتيمة في مصر ، فلا الحكومة ترعاها ولا القطاع العام يسمح له  
بالإسهام فيها ، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانيات وحب المخاطرة اللازمين للنهوض  
بها.

٢-٢- المأزق الثاني : عجز كبير عن زيادة الادخار المحلى وفشل فى اجتذاب  
رأس المال الأجنبى ، ومن ثم تهبط الاستثمارات إلى معدلات متواضعة وتراجع التنمية  
مع استمرار الاعتماد على التمويل الأجنبى ( قروض ومنح ) ومايعنيه من اعتماد على  
الخارج وتبعية.

وتواضع مستوى الادخار المحلى هو محصلة أمرين : ارتفاع مستوى الاستهلاك  
الخاص لدى الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى واستمرار العجز فى الموازنة  
العامة للدولة . والأمر الأول مرتبط بفتح الأبواب على مصاريعها للاستيراد ، وبالتوجه  
الاستهلاكى الشائع لاسيما فى التليفزيون وغيره من وسائل الإعلام ، مع غياب سياسات  
جادة لتشجيع الادخار . أما الأمر الثانى ، أى عدم القدرة على تحقيق فائض فى  
العمليات الجارية بالموازنة العامة ، وهو ما يعرف بالادخار الحكومى اللازم لتمويل  
الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية ، فهو أمر مرتبط بالإسراف فى النفقات الحكومية  
وبارتفاع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح التجارية والصناعية، وكذلك ضعف  
القدرة على تحصيل الضرائب ، خاصة الضرائب المباشرة على الدخل المتحقق فى  
القطاع الخاص والضرائب الجمركية . أضف إلى ماتقدم الإقراط فى تقديم الإعفاءات  
الضريبية للمستثمرين دون ضوابط تحد من قيمة الإعفاء أو تربطه بأهداف محددة  
كزيادة التصدير أو زيادة التوظيف . ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الضرائب هي  
ضرائب غير مباشرة مثل ضرائب الدمغة وضرائب المبيعات والرسوم الجمركية . ومن

المعروف أن عبء هذا النوع من الضرائب تراجعى أى أنه يصيب الفقراء ومحدودى الدخل بنسبة أكبر مما يصيب ذوى الدخل المرتفعة .

وتشير الإحصاءات إلى أنه من إجمالى إيرادات ضريبية فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ قدرها نحو ٥١٧ مليار جنيه ، تشكل الضرائب على الدخل أكثر من ٢١٦ مليار جنيه أى ٤١٧% ، النسبة الكبرى منها ضرائب على شركات القطاع العام ومرتببات وأجور العاملين فى الحكومة . أما الضرائب على السلع والخدمات فقد بلغت ٣٠١ مليار جنيه أى ٥٨٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية عموماً فإن الإيرادات الضريبية لم تشكل فى تلك السنة أكثر من ٥١٣% من إجمالى الإنفاق العام .

وهذه الوقائع تشير إلى أمرين مهمين :

١- ضعف مساهمة القطاع الخاص فى تمويل الإنفاق العام الحكومى من خلال الضرائب لاسيما الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب الجمركية . فالتهرب أعلى مايمكن فى القطاع الخاص ، والملتزم هو شركات القطاع العام.

٢- إلقاء الجزء الأكبر من عبء تمويل الإنفاق العام على الطبقات الفقراء محدودة الدخل والطبقات الوسطى ، فهم الشريحة الأكثر تمويلاً لإيرادات الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

ومن جهة أخرى يشير ضعف معدل الادخار العام إلى ضعف مساهمة القطاع الرأسمالى فى الادخار ، حيث يتسم هذا القطاع بميل مرتفع للاستهلاك ، وخاصة الاستهلاك الترفى . ومن الشواهد على ذلك وارداتنا المرتفعة من السلع الكمالية والعدد الكبير من المناطق والمدن والقرى الجديدة المخصصة لإسكان الأغنياء أو لاستجمامهم - مدن الأحلام ومدن الجولف وقرى الساحل الشمالى وما إليها . وحتى عندما يدخر القطاع الرأسمالى فإنه يؤثر تمويل استثماراته بالقروض المصرفية ويحول جانباً من مدخراته إلى الخارج للاستثمار أو على سبيل التأمين فيما لو قرر تصفية نشاطه فى مصر . وهذا المسلك لايتفق من قريب أو بعيد مع الصورة المثالية للرأسمالى الناجح فى كتب الاقتصاد الرأسمالى.

وهكذا أدخلتنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى ونموذج التنمية الليبرالية فى مأزق خطير ، ألا وهو مأزق العجز عن تمويل التنمية المنشودة من جانب الشعب أو حتى التنمية الموعودة من جانب الحكومة والهيئات المالية الدولية التى تحضها أو تشجعها على التمسك بهذا النموذج . فلا هى استطاعت زيادة المدخرات المحلية ، ولا هى نجحت فى جذب الاستثمارات الأجنبية .



إن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال ثماني سنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ لم يزد على ٨٢٣ مليون دولار . والفقرات التي يشهدها هذا الرقم لا تعود إلى استثمار صاف حقيقي ، بقدر ما تعود إلى إتمام صفقات خصخصة لصالح الأجانب ، فهي شراء لأصول قائمة ، وليست إضافة صافية إلى الأصول القائمة . والأجانب ( شأنهم شأن المصريين في القطاع الخاص ) يمولون الجزء الأكبر من عملياتهم في مصر بقروض من البنوك ، وليس بضخ موارد نقد أجنبي من الخارج . كما أن رقم الاستثمار الأجنبي الصافي في تناقص منذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، فبعد ما كان قد وصل في تلك السنة إلى ١٦٥٦ مليون دولار ، هبط إلى أقل من الثلث في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ( ٥٠٩ ملايين دولار ، أي ٣٠% من قيمته في السنة السابقة ) ، ثم إلى ٤٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار لا يصب في قطاعات الصناعة التحويلية بقدر ما يصب في قطاعات البترول والغاز الطبيعي ، أي الصناعات الاستخراجية التقليدية .

وضعف تدفق الاستثمار الأجنبي ليس بالأمر الغريب طالما استمرت حالة الركود أو حالة الضعف في معدلات النمو الاقتصادي في مصر ، وطالما استمر النظر إلى الاستثمار الأجنبي على أنه بديل للاستثمار الوطني، أي الممول بمدخرات محلية . فالاستثمار الأجنبي لا يقد إلى دولة نامية لإفالتها من عثرتها ، بل إنه لا يتدفق عادة ( باستثناء التدفق لقطاعات الطاقة والمواد الأولية ) إلا بعد ما يكون الاقتصاد الوطني قد نجح - بجهوده الذاتية - في رفع معدلات الادخار والاستثمار والنمو في الدخل القومي . إنه يأتي لكي يشارك في نجاح تحقيق ، ولا يأتي كي يحول العجز أو الفشل إلى نجاح . ومن ثم يبقى الأقل في التنمية السريعة منوطاً برفع معدلات الادخار المحلي وبحشد وتعبئة الفائض الاقتصادي من خلال سياسات تقشفية تحد من الاستهلاك والاستيراد لكل ما هو غير ضروري .

٢-٣- المأزق الثالث : العجز عن التصدير مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال .  
وهذه هي الثمرة التي جنيناها من سياسات التثبيت والتكيف ، أي من برنامج الإصلاح الاقتصادي على النمط الرأسمالي . لقد كان أحد مبررات سياسة الانفتاح التي ساقتها حكومات الحقبة الانفتاحية هو أن هذه السياسات يقصد بها تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير . ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى عكس ذلك .

فالمصادر المصرية لم تزد في أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ ، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٩/٩٨ وهو ٢٦% . وإذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات قد زادت بعد ذلك ( إلى ٣٥% في عام ٩٩/٢٠٠٠ ، و ٤٣% في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٤٥% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ) ، فإن السبب الرئيسي في ذلك ليس زيادة القدرة على تصدير المنتجات غير البترولية ، بل النقص الحاد في الواردات تمشيا مع حالة الركود التي أصابت الاقتصاد المصري منذ عام ٩٩/٢٠٠٠ ، فقد هبطت الواردات السلعية من ١٧٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٤٦ ملياراً دولار في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ثم إلى ١٤٦ ملياراً دولار في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .

أما الصادرات فكانت تدور حول رقم ٦ مليارات دولار خلال السنوات الأربع ١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ . وعموماً فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على ٧٤% ، بينما وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦٤% وذلك في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً - بفضل السياسات الرأسمالية المطبقة - عن وضع حد لطوفان الاستيراد ، وذلك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . بل إن السياسات الحكومية قد تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطني الذي اتجه إلى التدفق للخارج بمبالغ كبيرة منذ عام ٩٧/١٩٩٨ - عام وقوع الأزمة المالية الآسيوية . والدليل على ذلك تضخم بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات ، وهو يقدم أحد التعبيرات غير المباشرة عن خروج رؤوس الأموال . فقد ارتفعت قيمة هذا البند من ٦١ مليون دولار في عام ٩٤/١٩٩٥ إلى ١٣١٢ مليون دولار في عام ٩٨/١٩٩٩ ، وإن كان قد هبط بعد ذلك إلى متوسط قدره ٥٢٠ مليون دولار ، أي ٨٥ ضعف قيمة هذا البند في عام ٩٤/١٩٩٥ .

ولعل أحد أسباب تسرب الموارد إلى الخارج هو ارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج من جراء ضعف الهيكل الصناعي المصري ، وعدم قدرته على إشباع نسبة يعتد بها من الطلب على السلع المختلفة ، لاسيما السلع الإنتاجية ومبتلزمات الإنتاج . فدرجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد المصري ضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض " مضاعف الإنفاق " ، أي انخفاض الأثر التراكمي للإنفاق في زيادة الدخل بعد عدد محدود من الدورات ، وإلى زيادة الطلب على الواردات ، ومن ثم تسرب الموارد من دورة الدخل القومي إلى الخارج .

٢-٤- المآزق الرابع : بالرغم من تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والخدمات العامة ، فإنها لم تزل عاجزة عن تدبير موارد كافية لتمويل الإتفاق العام المحدود .

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية فى مصر انكماش دور الحكومة أو كما يقال انكماش " حجم الحكومة " ، معبراً عن نسبة الإتفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى . فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠% فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢% فى سنة ١٩٩٤/٩٣ ، ثم إلى ٢٦% فى المتوسط طوال الفترة ١٩٩٧/٩٦ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، حيث تكاد النسبة تكون ثابتة عند هذا المستوى فى هذه السنوات الست . وهذه النسبة أقل كثيراً مما تحقق فى دول رأسمالية متقدمة . ففي عام ١٩٩٧ مثلاً بلغت هذه النسبة فى المملكة المتحدة ٣٩% ، وفى السويد ٤٤% ، وفى فرنسا ٤٦% . ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٨٠% فى سنة ٨١/١٩٨٢ إلى ٣٥% فى سنة ١٩٩٨ ، ثم إلى ٣٣% فى سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وذلك حسب بيانات المتابعة التى تقوم بها وزارة التخطيط .

وبرغم انكماش الإتفاق والاستثمار الحكومى إلى هذا الحد ، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا المستوى المحدود من الإتفاق العام ، حيث وصل عجز الموازنة (زيادة النفقات على الإيرادات) إلى ٩ مليارات جنيه فى سنة ١٩٩٨ ، ولكنه ارتفع إلى ٢٣ مليار جنيه فى ٩٩/٢٠٠٠ ، ثم إلى نحو ٢٠ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ويقدر العجز فى موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ بحوالى ٢٢ مليار جنيه . وقد واكبت هذه الزيادة المطلقة فى العجز ، زيادة فى نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث ارتفعت من ١% فى موازنة ٩٧/١٩٩٨ إلى ٧% فى موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ( فعلى مبدئى ) . ومن هنا أخذ إجمالى الدين المحلى والدين الأجنبى فى التزايد على النحو الذى بيناه فيما سبق .

وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية لليبرالية الجديدة ، حيث يتضح مدى انحيازها للرأسماليين . فبدلاً من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الإعفاءات والامتيازات السخية التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفزهم على الاستثمار ( وهى حجة متبالغ فيها كثيراً حتى باعتراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ) ، وبدلاً من تضيق الخناق على كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة - وأغلبهم من الفقراء وذوى الدخل المتوسطة - وذلك من خلال تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات . كما تلجأ الحكومة إلى زيادة الدين العام المحلى والخارجى ، ومن ثم تحمل الأجيال القادمة أعباء ثقيلة لخدمة هذا الدين .



ومع تراجع الخدمات العامة، لا يجد الناس بديلاً سوى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص . وهو بديل صعب بالنسبة للكثيرين من ذوي الدخل المحدودة ، بل وذوى الدخل المتوسطة . فتكلفة العلاج الخاص باهظة ، وتكلفة التعليم الخاص والدروس الخصوصية شديدة الإرهاق . وعندما عهدت الحكومة إلى شركات خاصة أو أجنبية بجمع القمامة فى بعض المدن ، وربطت بين استهلاك الكهرباء ومصروفات جمع القمامة - وهو ربط غير مسرر أصلاً - ضج الناس بالشكوى من ارتفاع تكلفة هذه الخدمة ، ولكن ما من سميع ولا مجيب !.

٢-٥- المآزق الخامس : اهتمام بالتنمية البشرية على مستوى الخطاب الرسمى ، لا على مستوى الفعل ، ومن ثم يستمر الفشل فى إصلاح نظام التعليم والصحة والعجز عن محاصرة الفقر والتفاوتات فى توزيع الدخل والثروة ، وتدنى أجور الكتلة الكبيرة من موظفى الحكومة ، مما لا يسمح بنمو يذكر لا فى الإنتاجية ولا فى التنافسية.

لقد عجزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمية والتكنولوجية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة . فبالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة ( حتى وصل الإنفاق المقدّر فى موازنة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلى ١٩٧ مليار جنيه للتعليم و٦٩٩ مليار جنيه للصحة ) ، إلا أن الناس تضج بالشكوى من غياب المدرسة ومن الاضطرار إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل مايدفع فيها طبقاً لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة ( أى إلى ٦٠% مما تزمع الحكومة إنفاقه على التعليم ) . كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء .

فقد أصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهناً بتوافر قدرة مالية كبيرة ، مما وضع الفقراء وذوى الدخل المنخفضة أمام خيارين كليهما سيئ : الحرمان من خدمات التعليم والصحة ، أو الرضا بما يقدم منهما فى المنافذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظم الحالات . وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدة من دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة ، وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالغذاء والسكن وما إليهما.

ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ، وبالرغم من حديث الحكومة المستمر عن البعد الاجتماعى ، إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر ( ٤٨% طبقاً لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ١٩٩٦/٩٥ ) ، كما أن الفروق آخذة فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة . وقد سبق بيان ذلك فى القسم الأول من البحث .

ومن جهة أخرى ،تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار الرأسماليين والطفيليين. فبدلاً من إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخل المنخفضة ، وإنقاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا الى اللجوء اليه اضطراراً، نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمرير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء الباحثين عن مساكن ، وذلك بتقسيم ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ، وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع ( ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرعونتهم ) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و" المولات " وما إليها ، من جهة أخرى .

فالرأسماليون يدافعون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر ، ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل ، لتحمل نتيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق . ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ، كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن ، وذلك فى الوقت الذى تتلأأ فيه فى إصدار قانون منع الاحتكار وقانون حماية المستهلك . وهى تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى " نكتة " سخيفة .

والمهم فى الأمر أننا إزاء مآزق آخر من مآزق سياسات الليبرالية الاقتصادية ، ألا وهو عجز الحكومة عن وضع مآترفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق . والنتيجة هى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل ، وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الأوان .

٦-٢- المآزق السادس : الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه ، مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط.

تطمئننا التقارير الرسمية عندما نعترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاستثمار ، بأن دور الحكومة يتزايد ولاينقص فى اقتصاد السوق . وهذا أمر لايلمس له أثر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية ، والتى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما انسحبت من عملية التنمية . ومن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ، وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلك بتوفير المعلومات ومنع الاحتكار ، وغير ذلك كثير . وفى كل هذه المجالات يكاد المواطن المصرى لايلمس أثراً لوجود الحكومة . والأمثلة كثيرة ابتداء من قوضى المرور

فى الشوارع ، وانتهاء باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها ، ومرورا بغياب الرقابة على المواصفات ، وانتشار الغش الصناعى والتجارى ، وتغلغل الرشوة والمحسوبية فى كل نواحي الحياة ، وهذا فضلاً عن إغراض الحكومة عن تنفيذ أحكام المحاكم فيما يتعلق بالأحزاب والصحف الحزبية وغير ذلك.

وكان من الطبيعى أن يتراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى أم من خلال توقفها عن الاستثمار الإنتاجى ، وكونها إلى آليات السوق ( وهى بالضرورة آليات متخلفة فى بلدنا ، حيث السوق غير مكتملة وغير موحدة ). ولايدحض فى ذلك استمرار الحكومة فى إصدار الخطط السنوية والخمسية . فمصادقية التخطيط تكمن أولاً وقبل كل شىء فى القدرة على تنفيذ ما يوضع من خطط . وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً ، يصبح مالدينا مجرد خطط على الورق ، لا تخطيط جاد.

وإذا كان التخطيط الإلزامى الكامل غير ممكن ، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصادية ، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد فى ظروفنا ، شريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط الذى قد يمارس فى بعض الأحوال بالإلزام وفى بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالتأثير فى قوى السوق . ولكن عنصر الإلزام يقتضى الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج ( وهذا ما تفرط فيه الحكومة بالخصخصة ) ، كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واسعة فى توجيه سلوك الفاعلين فى السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها ( وقد فرطت الحكومة فى جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص فى المشروعات الاستثمارية ) ، ويحظر بعض الأنشطة أو الالتزام بممارستها فى إطار معين ( مثلما يحدث بتجميع الحيازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة ).

وحتى فيما يتعلق باستخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير فى قوى السوق ، فإن يد الحكومة فى هذا الشأن مغولة نتيجة للإفراط فى منح الإعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق ( الإعفاء مثلاً من الضريبة بدلاً من تخفيضها بنسب متناقضة عبر الزمن ) ، ونتيجة للإحجام عن وضع سقوف ائتمانية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية ، والعزوف عن تباين أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التى تتوخاها ، وحسب ما إذا كانت تتفق مع ماتضمنته الخطة من أولويات فى مجال الإنتاج والاستثمار . فكيف يتأتى تنفيذ الخطط فى مثل هذه الظروف ، وذلك إذا افترضنا جدلاً أنه قد أحسن وضعها ؟!



٧-٢ - المآزق السابع : التغنى بالديمقراطية ، مع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية ، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم .  
كثيرا ماتذكرنا الحكومة ( وربما تمن علينا ! ) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية . ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة ، وأن الديمقراطية الاجتماعية مفتقدة إلى حد بعيد . وإذا كان أنصار الرأسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقا ضروريا لاقتصاد السوق ، فإننا لانعم بأى منهما فى ظل نظام الحكم الراهن ؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة . ولا أريد أن استطرد فى تعداد أوجه القصور فى حياتنا السياسية أو فى حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الأساسية من جانب غالبية الشعب . فقد أصبح هذا معروفا للقاصى والدانى . كما أننى لن أفيض فى شرح عملية الاستقطاب الاجتماعى الحاصلة فى مصر . وحسبى ما ذكرت سلفا بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعى لحصول المواطنين على فرص متكافئة فى تحسين مستوى معيشتهم وفى المشاركة فى الشؤون العامة .

ولعله من المهم أن نضيف أن الحكومة لاتدخر وسعا فى تدليل الرأسماليين والإغداق عليهم بالمزايا والعطايا ( وبخاصة كبارهم ) ، وأنها صارت تشاركهم فى كل قرار ، وأنها صارت تضمهم إلى الوفود الرسمية ، وأنها تدعوهم فى شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء ، وأنها تستجيب للكثير من مطالبهم وضغوطهم . وفى المقابل لم نسمع عن دعوة ممثلى العمال للمشاركة فى اجتماع وزارى أو وفد رسمى ، هذا مع أن معظم الممثلين الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية ، ويحركون ماتحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة ، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة .

وفى الوقت الذى لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات و الجمعيات ، أو عن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسسات ، وعن طريق الصحف التى سمح لهم بامتلاكها ، فإن النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية تستمر تحت الحصار ، لاتغيب عنها عيون رجال الأمن ، ولايسمح لها بممارسة الأنشطة المتعارف عليها فى كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات . بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقراتها ، كما هو الحال مع الأحزاب التى يفترض عملها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون فى أماكن عملهم وأماكن سكنهم .

فهل يمكن فى مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة " تخطيط بالمشاركة " ، أى بمشاركة كل القوى الاجتماعية : القطاع الخاص ، والعمال ، والجمعيات الأهلية - إلى جانب الحكومة بالطبع ؟ . وهل يمكن فى مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين ؟ إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتحقيق بهما ، وهما الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها قد دأبت على " قصصنة " الجناح السياسى للديمقراطية وتكاد تنزع جناحها الاجتماعى . فهل ينتظر فى هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبية والرقابة الجادة على أعمال الحكومة ، وهل ينتظر أن يحاصر الفساد ، وكل هذه الأمور من المتطلبات الضرورية للأداء الاقتصادى السليم ، فضلا عن أنها من مواصفات الحكم الجيد ؟ بل هل يتوقع فى مثل هذه الظروف أن تتطور الرأسمالية فى مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادى ، أم أن الأرجح أن تتحول إلى رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التى تغنى هؤلاء وتفقر مصر ١٢ .

## ٢-٨- خلاصة

قد يكون من المناسب فى ختام هذا القسم من الورقة أن نتناول سؤالا قد يرد على ذهن الكثيرين ، وهو : لماذا فشل النموذج الليبرالى للتنمية فى مصر ؟ . إن جانبا من الإجابة عن هذا السؤال يمكن التعرف عليه مما جاء فى القسم الأول من الورقة حول معنى التنمية الجادة وحول البيئة المناسبة لتحقيقها . فأغلب الظروف المشجعة على قيام التنمية وكذلك السمات المرغوبة فى التنمية غير متوافرة فى ظل التطبيق المصرى لهذا النموذج . والجانب الآخر للإجابة يأتى من حقيقة أن التطبيق الناجح لهذا النموذج يفترض توافر عدة أمور ، مفتقدة هى الأخرى فى الظروف المصرية . ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى ثلاثة أمور :

أ- فالنموذج الليبرالى يفترض وجود رأسمالية مصرية بالمعنى الصحيح للرأسمالية الذى يمكن التعرف عليه من تاريخ التطور الرأسمالى فى الدول المتقدمة . ولكن الرأسمالية المصرية - لأسباب تاريخية - لا مجال لتفصيلها الآن تتميز بصفات تجعلها غير قادرة على تحقيق تنمية جادة . فهى رأسمالية عائلية فى الغالب ذلت أفق محدود للتوسع ، وهى رأسمالية محافظة تعزف عن المخاطرة وتفضل " اللعب فى المضمون والمأمون " . وهى رأسمالية مستهلكة ضعيفة الميل للادخار . وهى رأسمالية مقلدة ، وليست مبتكرة ، وهذا مرتبط أيضا بعزوفها عن المخاطرة . وهى

رأسمالية مشتتة ، لا تركز على نشاط بعينه وتخصص فيه ، بل تميل إلى الجمع بين أنشطة كثيرة متنوعة . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث كثيرا ماتجتمع الصفتان في الرأسمالي الواحد . كما أنها رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، أى رأسمالية تابعة تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر ، ومن ثم تسير فى ركاب الدول الرأسمالية والشركات الدولية التى تحركها مصالح ذاتية لا تتوافق عادة مع المصالح الوطنية المصرية .

ب- كما أن النموذج الليبرالى يفترض وجود سوق ناضجة ، تنافسية ، قادرة على تصحيح انحرافاتى بنفسها . وهذا غير قائم . فالسوق المصرى مجزأ ومشتت ، تشيع فيه الممارسات الاحتكارية . كما أنه - مثل كل الأسواق حتى فى الدول المتقدمة ، لا يقدر على تصحيح نفسه بنفسه ، ويحتاج إلى قوة من خارجه لإجراء مثل هذا التصحيح ، أى إلى تدخل الدولة .

ج- النموذج الليبرالى الحديث يفترض أن قوة الدفع التئوى تأتى من الداخل - وذلك على نقيض نماذج النمو الرأسمالية التاريخية التى اعتمدت على استلاب خيرات الشعوب الأخرى من خلال الاستعمار . ولكن الرأسمالية المصرية تظل تعول كثيرا على أن تأتى قوة الدفع من الخارج . فهى تعول كثيرا على مساهمة المعونات والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر ، فى إقامة المشروعات التنموية . وذلك تعويضا عن ضعف قدراتها الادخارية والاستثمارية . ونهى تقع هنا فى وهم كبير سبق أن أوضحناه ، عندما تتصور أن رأس المال الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعثر ، راكد أو بطئ النمو ، فهو - على العكس من ذلك - لا يأتى إلا إلى اقتصاد قد أثبت قدرته على النمو السريع بقدراته الذاتية ، وذلك من أجل المشاركة فى هذا النمو والاستفادة منه .

وإذا كان الحال كما صورناه ، يصبح البحث عن نموذج بديل للتنمية الجادة أمرا حتميا . ولحزب التجمع اجتهاده الخاص فى هذا الشأن الذى قدمه ضمن برنامج العام الجديد فى عام ١٩٩٨ : "بناء مجتمع المشاركة الشعبية " ، فى صورة نموذج التنمية الوطنية المستقلة.



(٣)

## نموذج التنمية البديلة الذى يطرحه التجمع

### ٣-١- سمات رئيسية للتنمية فى النموذج التجمعى

كما يوضح البرنامج العام الجديد لحزب التجمع الذى صدر عن المؤتمر العام الرابع للحزب فى عام ١٩٩٨ ، فإن الخلاص من الأزمة الاقتصادية ومن مأزق التنمية فى مصر منوط بالتحول إلى نموذج جديد للتنمية .

وسمات هذا النموذج الجديد هى فى الواقع سمات التنمية الجادة التى أوضحنها فى القسم الأول من الورقة . ولذا سنكتفى بالتذكير بها دون تكرار لشرح معناها :

(أ) الشمول

(ب) الاطراد

(ج) الاستقلال

(د) المشاركة

إن التنمية التى يدعو إليها حزب التجمع هى التنمية الشعبية ، أى التنمية بالشعب ، وللشعب ، كل الشعب . إنها تنمية معتمدة على الذات ، أى على القدرات الذاتية للمجتمع ، وفى مقدمتها البشر . وهى تنمية لفائدة الجموع الشعبية ، لا لفائدة القلة المحظوظة . كما أنها تنمية لكل الشعب ، أى لكل المصريين ، ذكوراً وإناثاً ، وفى كل أقاليم مصر .

### ٣-٢- المقومات الأساسية للنموذج التجمعى للتنمية

ومن أهم مقومات نموذج التنمية البديلة الذى يدعو إليه حزب التجمع مايلى :

(أ) أنه نموذج لا يخاصم آليات السوق ، ولكنه يدرك أن آليات السوق منفردة لا تقدر على تحقيق التنمية الشاملة والمطرودة . ولذا فهو يتعامل معها واقعياً ، أى من منطلق الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق وبالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق . ومن ثم تبرز الحاجة فى هذا النموذج إلى الكثير من المبادرات الإنتاجية للحكومة ، وإلى التدخلات الحكومية بالحماية الذكية والدعم الذكى وبغير ذلك من الوسائل ، كما تبرز الحاجة إلى التخطيط الفعال المنطلق من رؤية مستقبلية واضحة .

(ب) ونموذج التنمية التجمعى لا يقاطع التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى ، ولكنه لا يعتبر التجارة الدولية محرك التنمية ، كما لا يعتبر الاستثمار الأجنبى بديلاً للجهد الوطنى . بل إنه ينطلق فى التعامل معهما من مبدأ الانتقائية والتدرج فى فتح

السوق الوطنى بالتوازي مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وازدياد القدرات التنافسية الوطنية ، مع عدم التحرج من تقييد الواردات غير الضرورية ومن وضع الاشتراطات على المستثمرين الأجانب ، ومع تقديم الدعم المشجع لزيادة التصدير ، خاصة بالنظر إلى أن الدول المتقدمة لم تزل تشدد فى تضيق أو إغلاق أبواب نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواقها .

(ج) كما أن النموذج الذى يقدمه التجمع للتنمية لإعاض القطاع الخاص ، بل يقر بالحاجة إلى نشاطاته الإنتاجية لتعزيز التنمية ، ولكنه يدرك قصور إمكاناته وقدراته ، واحتمالات انجذابه للأنشطة الطفيلية وضعفه أمام إغراءات الشركات الدولية ، ويستشعر حاجته إلى قيادة رشيدة تأخذ بيده وتنسق تحركاته . ومن هنا فإلى جانب الحفاظ على الدور الإنتاجى للقطاع الخاص ، ثمة دور قوى للدولة وللقطاع العام الإنتاجى فى هذا النموذج ، مع الاستفادة من التجارب السابقة فى التوصل إلى إدارة ذكية للقطاع العام بشكل خاص وللتدخلات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بشكل عام .

(٨) ويعتبر نموذج التنمية المستقلة أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وفى متابعة تنفيذها ، فضلاً عن المشاركة فى ثمار التنمية وحسن توزيع هذه الثمار ، صمام الأمان ضد انحرافات البيروقراطية وضد الفساد الإدارى وضد تهديد الموارد وإهدار القدرات الإنتاجية . إن المشاركة الشعبية ضرورية لتسريع عمليات التنمية وتأمين استمرارها . فالتحول الديمقراطي ضرورى للتنمية بقدر ما هو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة .

(ز) وأخيراً ، فإنه بالإضافة إلى البعد القطرى للاعتماد على الذات فى التنمية ، ثمة بعد عربى أساسى لنموذج التنمية الذى يتبناه حزب التجمع . إذ يمكن تعزيز وتكثيف الجهود التنموية القطرية للدول العربية من خلال أشكال مختلفة من التعاون - وصولاً إلى التكامل - على الصعيد الإقليمى العربى . والأولوية فى هذا التعاون ليست لتحرير التبادل التجارى ، وإنما لإقامة قواعد إنتاج مشتركة بين

(س) الدول العربية . وإلى جانب التعاون الإنتاجى والتجارى ، يمكن دعم التنمية فى مصر والبلدان العربية من خلال صور أخرى متعددة ، كالتعاون فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، وفى مجال استيراد احتياجات الدول العربية من الخارج ، وتسويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية بصورة جماعية من خلال مؤسسات عربية كبيرة تتمتع بقدرة تفاوضية وميزات تنافسية أكبر كثيراً من

المؤسسات القطرية السائدة حالياً . إن التنمية التى يدعو إليها التجمع هى تنمية

تكاملية عربية ، والتكامل الذى يدعو إليه هو تكامل إنمائى عربى .

٣-٣- أمثلة لبعض السياسات اللازمة لتطبيق النموذج التجمعى للتنمية

يتضمن البرنامج العام الجديد لحزب التجمع وصفاً تفصيلياً لسياساته لتحقيق التنمية المستقلة بوجه خاص ولبناء مجتمع المشاركة الشعبية بوجه عام . وسوف نكتفى هنا بالإشارة إلى نوعين من السياسات :

أولاً: سياسات تنمية قوى الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتركز هذه السياسات على التوسيع المستمر للطاقت الإنتاجية ، وعلى توليد فرص عمل كافية لاستيعاب كل قادر على العمل وراغب فيه . ومن أبرز هذه السياسات :

١- سياسة السير على أكثر من قدم فى اختيار التكنولوجيا لتحقيق أهداف متعددة : زيادة الإنتاج - الدخول فى عالم التكنولوجيا المتقدمة - تشغيل العمالة . ومن ثم فالتنمية البديلة تقوم على الجمع بين التكنولوجيات التقليدية مع العمل على تطويرها ، والتكنولوجيات الوسيطة ، والتكنولوجيات رفيعة المستوى .

٢- سياسة بناء مجتمع المعلومات بتنمية وتوسيع البنية التحتية للاتصالات ، وتهيئة الأجيال الجديدة للتعامل منذ الصغر مع نظم المعلومات والاتصالات ، وإنشاء مجمعات تكنولوجية صناعية على غرار وادى السيليكون فى الولايات المتحدة ومجمع بنجالور فى الهند لتطوير تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فى مشروعات إنتاجية .

١- سياسة النهوض بالصناعة وتعميق التصنيع ، والدخول فى مجال الخدمات المتطورة ، مع استهداف الوصول بنصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٠% بنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وهو ما يستوجب زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار إلى ما لا يقل عن ثلث التاريخ المحلى الإجمالى ، وزيادة مخصصات البحث والتطوير من مستواها شديد التواضع حالياً (٢٠% فى سنة ٢٠٠٠) إلى ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٥ .

٢- النهوض بالإنتاج الحرفى والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فى ضوء تصور متكامل للهيكل الصناعى ترتبط فيه المشروعات الصناعية الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

١- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المتكاملة ، من خلال تنشيط البحوث العلمية والتكنولوجية ، ووضع حد للبثرة والتشتت فى التركيب المحصولى والتحول إلى أسلوب التحديد المركزى للتركيب المحصولى . واستهداف نسبة مرتفعة من الاكتفاء



الذاتى فى المحاصيل التى تلبي احتياجات أساسية للشعب المصرى ، والتخلص من الملكية الغائبة للأرض الزراعية ، وتطوير التعاون الزراعى ، وتحويل البنك الرئيسى للاتمان الزراعى والتنمية إلى بنك للتعاون الزراعى .

ثانيا سياسات توزيع الدخل وحماية مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخل المنخفضة ومن أمثلة هذه السياسات مايلى :

أ- سياسات حفز النمو المنحاز للفقراء . ومن أمثلتها سياسات لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الراغبين فى العمل فى أعمال منتجة ومدة لدخول تفى على الأقل باحتياجاتهم الأساسية ، وسياسات إنتاج سلع وخدمات تتضمن نسبة كبيرة مما يحتاج إليه الفقراء ، والتحيز فى مشروعات التنمية لصالح المناطق التى يتركز فيها الفقراء وإعادة توطين بعض المشروعات فى هذه المناطق ، وإشراك نسبة كبيرة من الفقراء وصغار المنتجين فى عملية النمو بمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة ، مع ربط هذه المشروعات كلما أمكن بعدد من المشروعات . ومن المهم هنا أن يتحمل الأغنياء العبء الأكبر فى تمويل التنمية من خلال نظام ضريبي عادل ومن خلال الحد من الاستهلاك الترفى والاستثمار غير المنتج .

ب- تمكين الفقراء من الحصول على اصول إنتاجية . وفى هذا السبيل فإن التجمع يعارض سياسات الخصخصة ويطالب بإصلاح شئون القطاع العام . كما يقترح التجمع عدة سياسات لإعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمع مثل السياسات الضريبية التى تتضمن رفع حد الإعفاء للأعباء العائلية ، مع التخلص من الإعفاءات غير المبررة اقتصادياً للمستثمرين ، مع التطبيق الفعال لنظام الضريبة الموحدة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها الأكبر على الفقراء .

ج- تنمية القدرات البشرية للفقراء وتمكينهم من زيادة مشاركتهم فى الإنتاج ، وذلك بتمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتغذية والسكن ، وتوفير برامج جادة للتدريب والإرشاد الإنتاجى .

د- توسيع فرص المشاركة الشعبية فى صنع القرارات الوطنية ، وذلك عن طريق الإصلاحات السياسية والدستورية التى طرحها برنامج التجمع . فهذا ما يضمن أن تكون قرارات التنمية لصالح الفقراء وذوى الدخل المنخفضة والمتوسطة الذين يشكلون أغلبية الشعب المصرى .

## ظهور العاصفة

في أول يناير عام ١٩٦٥، سمع العالم بأسرة البيان الأول لقوات «العاصفة» - الجناح العسكري لحركة فتح. يقول البيان، الذي يحمل تاريخ ٧ يناير ١٩٦٥: «إلى شعبنا العظيم، إلى أمتنا العربية المناضلة، إلى الأحرار في كل مكان، من شعبنا الصامد على الحدود، ومن ضحايا أمتنا المجاهدة انبثقت ثلاثتنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقا للعودة والحرية.. لتثبت للمستعمرين وأذئابهم وللصهيونية العالمية ومولايها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت.

لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة، وأنه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتي يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده، لقد خطط الصهاينة لإقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والإعمار ولزراع أرضنا الطيبة بمزيد من قوي العدوان فيفرضون على أمتنا العربية سياستهم اللئيمة.. سياسة الأمر الواقع.

ومن وحي هذه الأخطار، ولأن الزمن يسير في خط معاكس كان لابد لثلاثتنا الثورية أن تتحرك بسرعة لتشمل مرافق العدو ومنشآته معتمدة على قوتها الذاتية وإمكانات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره، ولا يحركنا إلا إيماننا بأن هذا هو الطريق السليم لإخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارع الدنيا كلها إننا مرتبطون بأمتنا العربية، مصيريا وتضاليا، التي سترقد كفاحنا ماديا ومعنويا.

فإلى جماهير شعبنا الفلسطيني، وإلى أمتنا العربية الواحدة، وإلى أحرار العالم كله.. نتجه بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي، وإننا نعاهد شعبنا أن نظل على العهد، ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتي تتحرر فلسطين وتعود إلى مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية، عاشت أمتنا العربية وعاشت فلسطينا حرة عربية». وبقي أبو عمار علي العهد رغم أنه وجد علي الدرب الطويل من أصابهم اليأس والتعب وأرادوا إلقاء السلاح.

بدأت الثورة بمجموعة صغيرة من الوطنيين الفلسطينيين.. قليلة الخبرة.. لم يسبق لها ممارسة العمل الفدائي، وخاصة في ظروف عربية معقدة وفي ظل شعارات تؤكد أن الجيوش العربية النظامية هي وحدها القادرة علي تحرير فلسطين.. وأن الحديث عن «حرب الشعب» ليس سوى كلام مستورد ومترجم من تجارب شعوب أخرى تختلف ظروفها عن ظروفنا وخصوصياتنا!

وحاول أبو عمار، منذ ذلك الوقت، انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، فاتصل بالقيادات العربية طالبا الاعتراف والدعم، وحقق الرجل نجاحا في الوصول إلى هذا الهدف.

إنها بداية المسيرة الكبرى الأكثر طولا من مسيرة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، علي حد تعبير الكاتب العربي زهير هواري.

نبيل زكي

## مقالات



١- الامبراطورية المنطوية على نفسها

نعوم تشومسكى

٢- القاعدة : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

أوليفيه روا





## الإمبراطورية المنطوية على نفسها

### ■ نعوّم تشومسكى

خلافًا لما قد يعتقده البعض فإن الاحتلال العسكرى مهما كان فظاً قد يصيبه النجاح، فلنأخذ على ذلك مثال احتلال هتلر لأوروبا الغربية واحتلال روسيا السوفياتية لأوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الحالتين كان على رأس تلك البلدان المحتلة قيادات متعاملة تمتلك أجهزة داخلية وتلقى الدعم الرئيسى من قوات الاحتلال. وقد نمت مقاومة جريئة ضد هتلر وبدون المساعدة الخارجية لكان تم القضاء عليها بسهولة، وفى أوروبا الشرقية كما فى روسيا حاولت الولايات المتحدة دعم المقاومة ضد الشيوعية حتى مطلع الخمسينيات دون نجاح.

نلاحظ فى المقابل مسألة اجتياح العراق الذى أنهى نظامين رهيبيين ، الأول هو بالطبع حكم الطاغية أما الثانى والذى لا يصر للتطرق إليه فهو نظام العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة وبريطانيا، والذى أدى إلى مقتل مئات الاف الأشخاص وتدمير المجتمع وتدعيم المهيمنة بارغهام الشعب على اللجوء إليه، من خلال التقنين مما أطال عمره خلفا لسائر الديكتاتوريين المدعومين من الولايات المتحدة، أمثال سوهرتو وماركوس ودوفالييه وموبوتو وغيرهم الذين أطيح بهم من الداخل وهذا كان احتمالا واردا قبل الحرب على العراق.

لاشك أن العراقيين رحبوا بنهاية الحصار وسقوط صدام حسين. لكن كان يمكن وضع حد لتدابير الحصار دون حرب، خصوصا وإنها لو أزيلت لكان العراقيون تمكنوا من إزاحة الطاغية بأنفسهم. أما التحقيق الذى قام به ديفيد كاي بتكليف من الرئيس بوش بعد تحقيق النصر، فقد جاء ليكذب بكل وضوح المزاعم عن احتلاك نظام السيد صدام حسين أسلحة دمار شامل. إلا أن التحقيق قد يبرهن أيضا أن حكم السيد صدام حسين فى سنوات ما قبل الاجتياح الأمريكى كان ضعيفا جداً . وهذا ما أكدته لاحقا مقولات العديد من الخبراء المطلعين جيدا على الوضع الداخلى العراقى، ومنهم مثلاً دنيس هوليداي وهانزفان سبونيك (١) ، منسقا المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة. فقد كررا مرارا أنه لو لم يطل الحصار والعقوبات الشعب، لكان العراقيون أنفسهم أطاحوا السيد صدام حسين.

الجميع يعرف أنه للاجتياحات العسكرية نتائج ثانوية إيجابية، كأن أدى مثلما قصف مرفأ  
ببيرل هاربور من قبل الطيران الياباني في ١٩٤١ إلى طرد الامبراطوريات الغربية من آسيا، مما  
أنقذ حياة ملايين البشر كان سيقضى عليهم في حروب التحرير. لكن هل يبرر ذلك الفاشية اليابانية  
وجرائمها؟ بالطبع لا. وأنا مقتنع أن العدوان الياباني على الولايات المتحدة كان جريمة حرب وهي  
الجريمة القصوى" بحسب محكمة نورميرج.

هذا ما دفع أكثر المؤرخين الامريكيين تقديرا ، أرثر شلنجر، إلى التذكير ببيرل هاربور ما  
أن بدأ القصف الأمريكى للعراق ، وكتب شلنجر قائلاً أن الرئيس روزفلت كان محقاً في قوله أن  
الهجوم الياباني مهانة في التاريخ وأن على الأمريكيين أن يعيشوا تلك المهانة مع قصف بغداد في  
تشابه مع السياسة الامبراطورية اليابانية.

مع نهاية العقوبات وصدام، كان لدى أمريكا العديد من الموارد لإعادة إعمار العراق. كان  
الشعب مرتاحاً ولم يكن للمقاومة أى دعم خارجي، لكنها تتطورت من الداخل كجواب على فظاظة  
الاحتلال وعنف المحتلين. كان يلزم موهبة فعالية للوصول إلى هذا الفشل..

إن هذا الهجوم قد أطلق دورة من العنف ولدت هي بدورها أعمال عنف أشد، كما تدل على  
ذلك اشتباكات الفلوجة التي توقع الضحايا بين المدنيين بشكل رئيسي، أما العلاقات بين النظام  
العراقي السابق وتنظيم "القاعدة" فإنها لم تقم أبداً . لكن بداية من "انتصار" الولايات المتحدة بات  
الجميع يقر بأن العراق تحت الاحتلال أصبح "مرتعا للإرهابيين" وهذا ما بينته جيسكا شتيرن،  
الاختصاصية في شئون الارهاب من جامعة هارفرد، في دراسة نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" (٢)  
بعد تدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد.

وقد وقعت الحرب على العراق بالرغم من معارضة الرأي العام الدولي الذي خشي أن  
يسود هذا الاعتداء إلى نشر أسلحة الدمار الشامل وإلى تفشى الإرهاب. وهذه المخاطر اعتبرت  
إدارة السيد جورج دبليو بوش غير ذات أهمية بالمقارنة مع التطع إلى السيطرة على العراق  
وثرواته، وإلى إطلاق "الحرب الوقائية الأولى وإلى تعزيز القبضة على الساحة الأمريكية الداخلية.  
من جهة أخرى فإن "الحرب على الإرهاب" فشلت فشلاً ذريعاً وتنامت الهجمات الدموية في  
كل مكان. ولسوء حظ سكانها فإن عدد المدن التي ضرب فيها الإرهاب منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١  
يتزايد باستمرار ومنها حتى الآن بغداد ومالى والدار البيضاء واسطنبول وجاكرتا والقدس وحيفا  
وأشدود ومومباسا والرياض ومدريد . وبهذا الإيقاع سيكون من الممكن عاجلاً أو آجلاً أن تجمع  
منظمة عنيفة واحدة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل لتصبح ضرباتها فعلاً أكثر رعباً .

وقد انفضح مفهوم "الحرب الوقائية" العزيز على السيد بوش على حقيقته ، فهو ليس  
عبارة تمويهية من أجل التمكن من مهاجمة الطرف الذي يستهدف بكل حرية. وهذا الطابع



الاعتباطى والخطير والعدائى فى هذه السياسة هو الذى أثار فى عام ٢٠٠٣ موجة الاحتجاجات الكبيرة ضد اجتياح العراق. ونظراً إلى النتائج المدمرة لهذه "الحرب الوقائية" الأولى فإن الاستياء الدولى من الناهضين بها لا يزال يتزاي، لاسيما مع عدم تمكن واشنطن من تقديم البرهان على امتلاك صدام أسلحة الدمار الشامل . فهذه التهمة خاطئة بكل بساطة ،إنها كذبة دولة كبيرة.

ومنذ أبريل عام ٢٠٠٣ بينت استطلاعات الرأى أن المواطنين الأمريكيين يتمنون أن تستولى الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة المسئولية الرئيسية بعد الحرب من أجل إعادة بناء العراق سياسيا واقتصادياً. وبالرغم من كل شىء فإن فشل الاحتلال أمر مفاجىء نظراً للقوة العسكرية والقدرات التى تتمتع بها الولايات المتحدة، وإذا أخذنا فى الاعتبار غياب أى دعم من الخارج للمقاومة . وهذا الفشل هو الذى حمل إدارة بوش على التراجع والانصياع لتطلب مساعدة الأمم المتحدة التى أرادت أن تعرف ما إذا كان يمكن للعراق ألا يكون مجرد دولة تابعة لواشنطن ، إذ أن أمريكا تشكل فى بغداد بعثتها الدبلوماسية الأكبر فى العالم ليبلغ عدد موظفيها ثلاثة آلاف، مما يعنى بكل وضوح أن عملية نقل السيادة التى تمت فى يونيو الماضى سوف تكون محدودة.

وما يعزز هذا الشعور هو مطالبة أمريكية بالاحتفاظ فى العراق بقواعد عسكرية مهمة وبوجود قوى لكل قواتها العسكرية. كما أن هذه الرغبة فى استتباع العراق قد عزتها الأوامر الصادرة عن بول بريمر، مندوب واشنطن ، لبقاء الاقتصاد المحلى مفتوحاً وخاضعاً لسيطرة الأجانب (وخصوصاً من الشركات الأمريكية المقربة من السيد بوش وحاشيته) ، وهى من الشروط التى لا تقبلها أى دولة تحترم سيادتها ، ففقدان السيطرة على الاقتصاد يحد بشكل جذرى من السيادة كما من التطلعات إلى حركة نمو سليمة. وهذا من دروس التاريخ الأكثر وضوحاً إذ لم يتمكن أى بلد مستعمر من تحقيق التطور طالما ظلت سياسته واقتصاده تحت هيمنة القوة المحتلة.

فى ديسمبر عام ٢٠٠٣ أشار تحقيق أجرته "بيبا/نولج نتورك" إلى أن الشعب الأمريكى نفسه بات متراجعاً جداً فى دعمه قرار إدارة بوش الاحتفاظ بوجود عسكري قوى دائم فى العراق . وتنتج هذه المخاوف الشعبية من كون الناس لا يؤمنون بصوابية القضية . ومن شأن هذا ، إذا ما ترجم فى الانتخابات المرتقبة فى نوفمبر ، أن يؤدى إلى تغيير سياسى أساسى ،حتى وإن كانت الانتخابات فى الولايات المتحدة لا تقدم الكثير، وإن كان الناس يعرفون أن الانتخابات فيها تشرى شراء بشكل عام. فالمرشح الديمقراطى جون كبرى وصف أحيانا " بوش تنقصه بعض الحرارة" . إلا أنه من الممكن أن تؤدى أحيانا عملية الاختيار بين فصلين مما يسمى حزب الأسياد" إلى سياسات مختلفة، سواء فى الشؤون الداخلية أو فى السياسة الدولية . فبعض الفوارق فى البداية بين هذا المرشح أو ذاك قد تترجم عند الوصول إلى السلطة بتأثيرات ضخمة وذات طبيعة متناقضة جداً

سواء انتخب السيد بوش أو السيد كبرى . وهذا ما يمكن أن يحدث في نوفمبر المقبل كما حدث في العام ٢٠٠٠ حين تواجه السيدان بوش وجور .

سياسة بوش صيغتها هي التالية تحرير العالم من الشر والإرهاب . فبعد ١١ سبتمبر أكد أن "إعلان الحرب على الإرهاب هو أيضا إعلان حرب على كل دولة تقدم الملجأ للإرهابيين . ذلك أن كل دولة تنأوى إرهابيين على أرضها تكون هي نفسها دولة إرهابية ويجب أن تعامل على هذا الأساس . وباسم هذه السياسة خاض السيد بوش الحرب في أفغانستان في العام ٢٠٠١ وفي العراق عام ٢٠٠٣ ، وهو اليوم يهدد دولا أخرى مثل سوريا . وهنا يمكن التساؤل هل موقف بوش متماسك فعلا؟ إذ أن هناك الكثير من الدول الأخرى التي تؤوى إرهابيين وتحميهم ولم تتعرض لا للقصف ولا للاجتياح، وبدءا بالولايات المتحدة نفسها.

فكما هو معروف ، فقد أشرفت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٩ ، على اعتداءات إرهابية على كوبا . فقد كان هناك اجتياح خليج الخنازير في العام ١٩٦١ وإطلاق نيران الرشاشات المضادة للطيران على المدنيين ، وزرع القنابل في الأماكن العامة في هافانا وغيرها من المدن ، واغتيال الموظفين وتدمير طائرة تجارية أثناء رحلة لها في العام ١٩٦١ سقط فيها ثمانون قتيلاً ، ناهيك بعشرات المؤامرات لاغتيال السيد فيديل كاسترو ، فأورلاندو بوش (Bosh) هو من الإرهابيين المعادين لكاسترو الأكثر بروزاً ، والمتهم بكونه العقل المدبر للاعتداء على الطائرة المدنية في العام ١٩٧٦ ، وفي العام ١٩٨٩ ألغى السيد جورج بوش (Bosh) الأب قرار وزارة العدل التي كانت رفضت طلب اللجوء السياسي الذي تقدم به السيد بوش . وما أن هذا الأخير يعيش اليوم بأمان في الولايات المتحدة مواصلاً نشاطاته المعادية لنظام كاسترو .

وتتضمن أيضا لائحة الإرهابيين الذين وجدوا ملاذاً في الولايات المتحدة السيد إيمانويل كونستان الملقب "توتو" ، من هايتي ، وهو زعيم سابق من القوات شبه العسكرية من زمن دوفالبيه . وتوتو هذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والتطور في هايتي ، وهي مجموعة شبه عسكرية أرهبت السكان ما بين عامين ١٩٩٠ و ١٩٩٤ بناء على أوامر من المجلس الحاكم الذي كان قد أطاح بالرئيس أريستيد . وبحسب معلومات حديثة فإن "توتو" هذا يعيش حالياً في حي "كوينز" في نيويورك . وقد رفضت واشنطن الطلب الذي قدمته هايتي لتسليم المجرمين .. ولماذا؟ لأن من الممكن أن يفضح "توتو" العلاقة بين الولايات المتحدة والمجلس الحاكم المسئول عن قتل ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ هايتي ، على يد المجلس الثوري للتقدم والتطور في هايتي .. وما يجدر ذكره أيضا هو أنه كان بين رجال العصابات الذين شاركوا إلى جانب القوات الأمريكية في الانقلاب الأخير على الرئيس أريستيد العديد من الزعماء السابقين في "الجبهة الثورية للتقدم والتطور في هايتي" الإرهابية ..

ولا تزال واشنطن ترفض تسليم أولئك الذين خدموها فعلا حتى وإن كانوا من الإرهابيين .  
فقتزويلا طالبت ، في فبراير عام ٢٠٠٣ بتسليمها ضابطين شاركوا في انقلاب ١١ نيسان/ أبريل على  
الرئيس هوجوشافيز، ثم أعدا في ما بعد لاعتداء في كراكاس قبل أن يفرا إلى ميامي حيث وجدا  
لهما ملاذا .وبالطبع فإن واشنطن رفضت التسليم.

ما يعنى أن ليس الإرهابيون جميعا من طينة واحدة. وأولئك الذين يخدمون مصالح  
الولايات المتحدة لا يمكن وصفهم بالعبرة المحقرة "إرهابيون" فهم المناضلون الجدد من أجل الحرية  
كما كانت وسائل الاعلام تصف في ما مضى السيد أسامة بن لادن نفسه يوم كان يهرب السوقيات  
لحساب أمريكا.

---

\* أستاذ في مؤسسة ماساتشوستس للتكنولوجيا، بوسطن، الولايات المتحدة، ومن مؤلفاته أخيرا ، إلى جانب  
مؤلفاته الكثيرة

Pirates et empereurs. Le terrorisme dans Le  
monde contemporain,Fayard,Paris,2003

1-Denis Halliday,"Des sanctions qui tuent", Le Monde diplomatique, Janvier1999

Jessica Stern,How America Created a Terrorist Haven," The New York  
Times,20aout2003.



## "القاعدة" : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

أوليفييه روا

هل تنظيم القاعدة موجود فعلاً ؟ إن هذا السؤال الجدى الذى يثيره كتاب من الصنف الجيد أمثال جاسون بورك (١) يستحق أن يطرح نظراً إلى ما ينسب إلى مجموعة أسامة بن لادن منذ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، واعتداءات مدريد فى نيسان / أبريل ٢٠٠٤ إلى الأعمال المرتكبة فى العراق على يد أبو مصعب الزرقاوى ( الموجود كما يقال فى الفلوجة والذى اتهم أيضاً باعتداءات مدريد ) إلى تفجيرات بالى (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢) والدار البيضاء ( أيار / مايو ٢٠٠٣ ) واسطنبول (تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣) ومؤخراً تلك التى طالت السعودية ( ح�يران / يونيو ٢٠٠٤ ) . يضاف إلى ذلك اعتقال مسئولين مفترضين فى " القاعدة " فى كل من بريطانيا وباكستان ( آب / أغسطس ٢٠٠٤ ) . ماهو الرابط بين هذه الأحداث كلها ؟

(كالفرنسيين الأربعة الذين سلموا إلى فرنسا فى تموز / يوليو ٢٠٠٤ ) أحيوا إلى المحاكم أمثال منير المتصدق (٢) فى ألمانيا .  
بالطبع يؤكد البعض أننا لانرى سوى جزء صغير جداً من جبل الجليد " فـ " القاعدة " شبكة أخطبوطية جرى تنظيمها قبل ١١ أيلول / سبتمبر تحتفظ بخلايا نائمة مستعدة للتحرك

إن إلقاء نظرة على مسيرة الأشخاص المتورطين فى الحوادث والاعتداءات المذكورة يسمح بتقدير حجم نفوذ " القاعدة " وخصوصاً أن لهذه الشبكة تاريخاً . بيد أن الحذر واجب حيث يبين ضعف وحتى بطلان الاتهامات الموجهة إلى أفراد نسبوا إلى " القاعدة " وأسروا فى معتقل جوانتانامو

بناء على تعليمات تصلها عبر رسائل سرية تتلقاها من خلال شبكة الانترنت. هل هذا التصور مقنع ؟ لماذا تنتظر " القاعدة " وقتاً كي تتحرك ؟ لابد أن السبب يعود إلى نقص في توافر الشروط التقنية ( تجنيد العناصر ، تأمين المعدات ، الالتفاف على الإجراءات الأمنية ) مما يعنى أن التنظيم أضعف مما تريد إدارة الرئيس بوش تصويره.

لا يبدو أن لـ " القاعدة " أجندة قائمة على استراتيجية سياسية محددة ( الضرب فى تاريخ معين من أجل تغيير مسار الأحداث ) بل على العكس إنها تتسم بالنشاطية الانتهازية ، أى الضرب فى أى وقت من أجل إبقاء مناخ الإرهاب وتقديم البرهان على عدم فعالية التدخل العسكرى فى أفغانستان والعراق . إن اعتداءات مدريد لا تشكل استثناء كما يشير رايت (٣) لأن برمجة الهجمات لم ترتبط سوى من باب المصادفة بالانتخابات الأسبانية وما كانت لتؤتى مفعولها المعاكس على الرأى العام لولا سوء التصرف الفاضح لحكومة السيد خوسيه ماريا أثنار.

يمكن اختصاراً توزيع الاعتداءات المنسوبة إلى " القاعدة " على صنفين : " الدولية " و " المحلية " . تقوم بتنفيذ الأولى فرق من جنسيات مختلفة يعملون خارج بلدانهم الأصلية ( فى نيويورك وواشنطن ومدريد كما بالنسبة إلى الاعتداءات التى كشفت قبل

تنفيذها فى لوس أنجلوس وباريس وستراسبورج) تنفذ الثانية فرق " وطنية " يعملون فوق أرضها لكنها تطول أهداف غربية ( الدار البيضاء ، اسطنبول ، بالى ) . حتى اليوم فإن " الدوليين " هم من المقاتلين السابقين فى أفغانستان فى حين أن " المحليين " يبدوون كأنهم نوع من شركاء ثانويين . حال العراق تبدو أكثر صعوبة على التحليل إذ أن أصول المتطوعين الأجانب فى الفلوجة وانتماءاتهم التنظيمية غير محددة.

كل شىء يدل على أن تيار " القاعدة " يشهد تحولاً خصوصاً بسبب التغيير فى معايير التجنيد ويات من الصعب اعتبارها شبكة محكمة التنظيم . فى المقابل لاتزال التسمية رائجة وهى تؤمن دعاية قصوى للنشاطات التى ترتبط إعلامياً بـ " القاعدة "

ما يسمى " القاعدة " هو تجمع للمحاربين القدامى فى حرب ( أوجروب ) أفغانستان . فمنذ احتلال القوات الأمريكية هذا البلد ليس فقط لم تعد هذه النواة تتجدد بل إنها تنقلص بفعل الموت والاعتقال . وتتكون هذه النواة من صنفين : الكوادر والعناصر المقربة من أسامة بن لادن والتى تتبعه منذ الثمانينيات من جهة ، وموجة الأممين الجدد الواصلين - فى التسعينيات وخصوصاً بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ - من جهة أخرى . معين محدود ويسهل التعرف على عناصره.

النواة الصلبة تتكون من مناضلين من الشرق الأوسط في الثمانينيات ومطلع التسعينيات تجندوا لمحاربة السوفييات . وقد قام هؤلاء المناضلون المسيسون القادمون من بيئات مؤمنة ، المتورطون سابقا في حركات راديكالية داخل بلدانهم الأصلية ، باللاحاق بأسامة بن لادن في تجواله بين اليمن والسودان ليعودوا معه إلى أفغانستان في العام ١٩٩٦ . كثر منهم اعتقلوا أو قتلوا أمثال الشيخ محمد الشيخ ، وديع الحاج ، محمد عوده ، أبو حفص المصري ( محمد عاطف ) ، أبو زبيده ، إلخ، شاطروا بن لادن حياته وسكنوا في جوار عائلته ضمن المجمعات نفسها وارتبطوا معه بروابط عائلية ( كان بن لادن " زوج " ابنته إلى عاطف ) . لم يبق من تلك المجموعة سوى المصري أيمن الظواهري .

ظهر " حرس جديد " ذو ميزات مختلفة بعد ١٩٩٢ ولأسيما ابتداء من ١٩٩٦ ووصول حركة " طالبان " إلى الحكم باستثناء السعوديين من بينهم ، فإن غالبية هؤلاء " الأميين " الشباب تجذروا بمعتقداتهم في الغرب الذي اتبعوا نمط حياتهم ( من خلال دراستهم وسلوكهم وزواجهم حتى لا يبقوا عازبين ) . وقد قدموا إلى الغرب في سن مبكرة إما من أجل تحصيل الدراسة وقد ولد بعضهم هناك ، والعديدون حصلوا على جنسية غربية . تحولوا " مولودين جددا " أي أنهم

ينفصلون عن عائلاتهم ويتجذرون سياسيا في سياق " العودة " إلى الدين ، كما يمكن الافتراض أن هذه " العودة " تحصل في سياق التجذر السياسي . من بين هؤلاء نجد الملاحين الأربعة في اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر وأيضا محمد رسام (٤) وشبكة بغال (٥) ، زكريا الموسوي (٦) ، محمد سليتي عمر (٧) . من بينهم من اعتنقوا الإسلام كريتشارد كولفن راى (٨) وخوسيه باديل (٩) ، والغريب أن قلة من المناضلين تأتي مباشرة من البلدان الإسلامية ( باستثناء بعض منفذي اعتداءات اسطنبول في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣ وهم من أصل تركي) .

عمليا لا يرجع أبناء هذا الجيل إلى بلدان عائلاتهم ، فما من جزائري بينهم التحق بـ " الجماعة الإسلامية المسلحة " هناك إذ يفضلون الانطلاق نحو الجهاد الطرقي ( أفغانستان ، البوسنة ومن بعدها الشيشان إن لم تكن كشمير ) بدل المشرق أو المغرب قبل أن يعودوا إلى أوروبا . فيصبح الجهاد وأفغانستان نوعاً من طقس للعبور ، إذ يعود الشباب محاطاً بها... " المجاهد " ولو كانت إقامته هناك قصيرة.

في سعيها لتنظيم تدفق المتطوعين الأجانب الذين كانوا يتسببون ببعض التوتر مع السكان المحليين ، كلفت حركة " طالبان " أسامة بن لادن ( في مطلع العام ١٩٩٧ على الأرجح)



الإشراف على معسكرات. "العرب" والداخلين حديثاً في دين الإسلام في وقت حافظ الأوزبك والباكستانيون على تنظيماتهم الخاصة. بالتالي فإن كل متطوع مسلم غير باكستاني أو من أصول من خارج آسيا الوسطى سافر إلى أفغانستان بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ كان مضطراً للمرور بمعسكرات "القاعدة" (وبالنسبة إلى قلة منهم بمعسكرات التنظيمات الباكستانية المتطرفة). لايعنى ذلك أن كل من أمضى فترة هذه المعسكرات هو إرهابي بالقوة.

خلفا للحرس القديم لم يكن أى من عناصر الجيل الجديد من الأفغان قريباً من أسامة بن لادن فالتطوعون كانوا يخضعون لعملية تصنيف حيث يختار الأفضل من بينهم للعودة إلى الغرب وارتكاب الاعتداءات هناك بعد أن يكونوا قد تلقوا التدريب اللازم في أفغانستان وخصوصاً بعد أن يكونوا قد اكتسبوا روح الجماعة والتي تؤمن تماسك التنظيم ، الباقون الأكثرية كانوا يجندون في الكتيبة الأجنبية للمحاربة إلى جانب "طالبان" ضد قوات أحمد شاه مسعود . من هنا أتت الصعوبة في توجيه اتهامات محددة لمعتقلي جوانتانامو الذين وجدوا فقط ضمن صفوف "طالبان".

إن هذا الجيل الجديد هو الذى أمن الكوادر الأساسية التي ارتكبت الاعتداءات

الدولية وهذا الجيل هو الذى أمن فعالية التنظيم وقوته . إن هذه الشبكات هي تعريفاً دولية ومبنية على علاقات شخصية متينة . فهي توفق بين العولة وتماسك مجموعة صغيرة متجانسة من الرجال الذين يعرفون بعضهم البعض جيداً . إن هذا التضامن بين مقاتلين أمميين سابقين تشاطروا المعسكرات والمعارك نفسها ، يؤمن للشبكات ليونتها ومصداقيتها . وكما برهن على ذلك مارك ساجمان (١٠) يمكن العثور على روح الجماعة هذه في طرفى رحلة الجهاد الأفغانى الإعدادية . فالتجذر السياسى يحصل بداية ضمن شلة من الأصدقاء ( فى المدينة الجامعية أو الحى أو المسجد ) قبل اتخاذ قرار السفر . وفى أفغانستان ( أو البوسنة أو الشيشان ) يتم اللقاء مع " أخوة " آخرين يمكن أن يكونوا قادمين من ماليزيا أو باكستان ويمكن زيارتهم فى بلدانهم . ويتصرف أعضاء " القاعدة " فى الغالب خلفاً لأى منطق يسود العمل السرى إذ يتقاسمون الشقق السكنية والحسابات المصرفية ويقف واحداهم أشبهاً فى زواج الآخر أو يصادق على وصيته الخ .. فالانغلاق لايتأتى من تقنيات العمل السرى بل من تضامن المجموعة . هكذا فإن القيادة والخلايا والشبكات العابرة للبلدان كما سلسلة إصدار الأوامر ، تقوم على علاقات شخصية بنيت إما فى أفغانستان وأما على المستوى المحلى

لتنقل في مابعد إلى مستوى يتعدى بلد الأصل في نوع من الحيز المفتوح ( الرحلات ، الإقامة في بلدان أخرى ، الجنسيات المتعددة الخ ..) الروح الرفاقية تلعب دورا مهما جدا مضافا إليها أحيانا العلاقات الزوجية غير " التقليدية " : الزواج من شقيقة الرفيق وليس من الفتاة التي يختارها الأهل مما يعنى قيام علاقات زوجية حديثة ، كما تدل على ذلك شهادة زوجة قاتل مسعود التي أخبرت أن زوجها كان يرتق ثيابه بيده ( ١١ ) إن في هذه العلاقات الشخصية قوة التنظيم وضعفه.

يكفى الشرطة أحيانا تفكيك شبكة كاملة من خلال مناضل واحد معروف ( ولو أدى ذلك إلى تجريم أبرياء ذنبهم الوحيد أنهم شاطروه غرفة سكن أو قصدوا الجامع الذي كان يصلى فيه ) . هكذا فإن البوليس الفرنسى كان قد أبلغ السلطات الأسبانية عن جمال زوغام أحد المسئولين عن اعتداءات مدريد فاعتقل لفترة وجيزة.

بالرغم من غياب قاعدة معلومات حول المتطوعين في أفغانستان إلا أنه تم التعرف على عدد متزايد منهم من خلال الوثائق التي تم العثور عليها هناك أو من خلال التوقيعات وجوازات السفر المزيفة .. لكن مع فقدان المعقل الأفغانى بشكل خاص لم يعد من وجود لمكان يعاد فيه إنتاج علاقات التضامن بين المناضلين الرواد . ولو أشير إلى الشيشان أو

الساحل أو المناطق القبلية في باكستان وحتى مدينة الفلوجة ، فإن أياً من هذه الأماكن لا يتمتع بالتسهيلات من الإدارات المحلية ولا يمكن أن يشكل معقلا مستديما بسبب الرقابة والضربات التي تستهدفه . بعبارة واحدة فإن جيل " الأفغان " الأوائل يتناقص ( وأسلوب العمليات الانتحارية يساهم بالطبع في هذا التناقص ) كما يجد صعوبة في تجديد نفسه .

من أجل تفادى " التهميش " كان على " القاعدة " توسيع دائرة تجنيدها وإبرام تحالفات . لكنها لا تتمتع ببدائل كونها لا تمثل حركة سياسية لها قيادتها السياسية وبنيتها العسكرية ورفاق الدرب والمنظمات الدائرة في فلكها الخ .. فشبكة النشاط هذه لا مبرر لوجودها إلا بمدى ارتكاب الاعتداءات ولا يبدو في الأفق أى توجه نحو العمل السياسى . بمعنى أن " القاعدة " لا يمكن أن تتحالف سوى مع المجموعات المقاتلة ( حتى لو كان لهؤلاء بعد سياسى كـ " طالبان " أو كما فى الشيشان ) .

يوجد إمكان لثلاثة أشكال من استراتيجيات التحالف أو خطط البذل : استخدام التسمية ، المشاركة أو أعمال اللصوصية.

إن استخدام التسمية جار على قدم وساق . فمرتكبو الاعتداءات " المحلية " يدخلون فى

هذا الصنف سواء سافروا إلى أفغانستان في يوم من الأيام أم لا . هكذا تقوم مجموعة محلية بدون علاقة مباشرة مع قيادة " القاعدة " كما في الدار البيضاء (أو مرتبطة بهذه القيادة بطريقة غير مباشرة كما في اعتداءات اسطنبول وجربه ) باعتداءات باسم " القاعدة " أو أن " القاعدة " تتبنى أعمال هذه المجموعة المحلية.

يكفي من جهة أخرى أن ينسب الرأي العام أو السلطات المحلية الاعتداء إلى " القاعدة " كي تحصل النتيجة نفسها . فالأهداف واسعة بما فيه الكفاية ( كل ما يتعلق بالوجود الغربى أو اليهودى أو المصالح الأمريكية ) بحيث يحدث دائما هنا أو هناك ما يوحى أن تنظيم " القاعدة " موجود في كل مكان.

تراوح هذه المجموعات البديلة بين الشبكات المحكمة التنظيمية والجزرية ( الجماعة الإسلامية في أندونيسيا أو المجموعات المتطرفة في باكستان وقد ذهبت عناصر منها إلى أفغانستان مع " القاعدة " وصولا إلى جماعة الزرقاوى في العراق ) والعصبة الشبابية المتمردة تتزاوج فيها ظاهرة اللصوصية والفرقة المفلقة حول زعيم محلى كما في اعتداءات الدار البيضاء . يمكن أيضا أن تتشكل خلايا في أوساط مستخدمي الانترنت من المتعلمين ومتقنى اللغات تدعى

الانتساب إلى " القاعدة " في المختصر أن " القاعدة " يمكن أن تستمر بعد غياب " القاعدة ".

ويسهل استخدام التسمية وخصوصا بسبب وجود تيار راديكالى يجند العناصر وينشط وفق أنماط عمل " القاعدة " من دون ارتباط عضوى بها كما في فرنسا بالنسبة إلى شبكة خلخال (١٢) وعصابة مدينة روبيه (١٣) عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ يمكن أيضا الافتراض أن أعضاء في حركات أصولية غير جهادية ( أمثال " التبليغيين " (١٤) وحتى حزب التحرير يقررون التحول إلى النشاط العسكرى بصورة انفرادية تحت تسمية " القاعدة " . فالاعتداءات التى حصلت في طشقند في تموز / يوليو ٢٠٠٤ ضد السفارتين الأمريكية والإسرائيلية يمكن أن تكون من فعل عناصر من " الحركة الإسلامية في أوزبكستان " قاتلوا مع " القاعدة " ضد الأمريكين في أفغانستان أو من فعل منشقين عن " حزب التحرير " ولو أن الفرضية الأولى أقرب إلى التصديق.

كما يمكن لـ " أفغان " سابقين أن يستقلوا بنشاطهم كالزرقاوى ( مهما كان الدور المنسوب إليه ) فيما للمتطوعين الموجودين في الفلوجة مصلحة في الاستفادة من تسمية " القاعدة " وإيهاهم أخصامهم بأنهم ينتمون إلى شبكة أكثر تنظيما مما هم عليه في واقع



الحال.

الوضع في السعودية أكثر تعقيداً . ف نجد من جهة عدداً كبيراً من المتطوعين السابقين في حرب أفغانستان من بين العناصر الأكثر تطرفاً والتي أطلقت هجمات العام ٢٠٠٤ ( التمثيل السعودي مرتفع بين المتطوعين المسلمين في جميع الجبهات من أفغانستان إلى الشيشان مروراً بالبوسنة ) . نظراً إلى الأصل السعودي لأسامة بن لادن ودوره في انتقال السعوديين إلى أفغانستان في الثمانينيات عندما كان لا يزال مسموع الرأي لدى مخابرات بلاده ( القطيعة بينه وبين النظام السعودي كان نسبية في البداية ولم تحسم إلا في العام ١٩٩١ ) فمن المحتمل أن تربطه معرفة شخصية برؤساء المجموعات الناشطة.

إن الاعتداءات التي وقعت في السعودية تستهدف الأجانب ( بمن فيهم العرب ) ورموز الوجود الأجنبي أكثر مما تطول جهاز الدولة وهي بالتالي تندرج في خط أعمال " القاعدة " . ولو أن الإرهابيين يتمنون صراحة زوال الملكية إلا أن الأسلوب المعتمد لا يشكل نهجاً ثورياً في هذا الاتجاه . من جهة أخرى لا يوجد داخل التيار السعودي هذا أي متطوع أجنبي ولا يملك مناضلوه خبرة نابعة من مسار معولم باستثناء مرور في أفغانستان أو الشيشان خلافاً لسائر عناصر " القاعدة " أخيراً لا توقع

المجموعة السعودية أعمالها باسم " القاعدة " ولو أنها لا تنكر هذا الانتساب.

يمكن فهم انتشار التسمية الواسع وفق منطقتين متناقضتين : إرادة الأنظمة من طشقند إلى موسكو ، في توريث " القاعدة " إعلامياً كي تنسب نفسها في المقابل إلى نادي مناهضة الإرهاب وجعل الرأي العام ينسى سياساتها القمعية . لكن الناشطين الراديكاليين لهم أيضاً مصلحة في الإيهام أن تنظيم " القاعدة " كلي الوجود حيث يظهر أسامة بن لادن كائنه قائد أوركسترا كبير يؤمن لـ " الصغار " أوسع صدى لأعمالهم.

إنها في الواقع سياسة بيع للاسم التجاري حيث إن المنظمة الأم قد حددت المفهوم وراحت تعطيه لوكلائها ويسهل الأمر خصوصاً أن " القاعدة " لم تكن يوماً منظمة " لينينية " حريصة على الرقابة اللصيقة على أعضائها . فهؤلاء يحظون عموماً بالكثير من الاستقلالية ويترك المركز حرية المبادرة للشباب وحتى للمنضوين الجدد ( وهذه ظاهرة جديدة في منظمة إسلامية راديكالية ) .

أما البحث عن التحالفات فيتم على حساب النقاوة الأيديولوجية وليس لـ " القاعدة " خيار في ذلك إذا أرادت تحاشي العزلة . فيتعاون عناصرها بانتظام مع مجموعات إسلامية ذات أهداف محلية محضة كـ " طالبان " والمتطرفين

الشيشان أو السنة العراقيين وجميعهم يؤمنون بمبدأ الجهاد . يمكن لهذه التحالفات أن تتطور في اتجاهات ثلاثة :

" التحالف مع حركات قومية أو عرقية كما في البوسنة والشيشان والعراق كما يبدو . لكن في هذه الحالات الثلاث لا يتبنى " الأمميون " استراتيجيتهم الخاصة بل يعملون فقط كطليعة عسكرية في إطار من النشاط المحلي الوطني . يتحولون بالتالي إلى نوع من " كتيبة أجنبية " يصار إلى التخلص منهم ما أن تضع الحرب أوزارها كما حدث في البوسنة ويمكن أن يتكرر في العراق .

بيد أنه ليس من المستبعد أن تلجأ بعض الشرائح المتطرفة في الحركات الوطنية ومن باب اليأس إلى إعطاء النزاع بعدا دوليا على غرار ما فعله الفلسطينيون في السبعينيات . إن حركات التحرر الوطني ومهما بلغ دور الإسلام فيها ( حركة حماس الفلسطينية وأنصار شامل ياسايف في الشيشان ) تحافظ على مجريات الصراع ضمن أراضيها وضد من تعتبرها القوة المحتلة . فلم يلجأ أي من عناصر " القاعدة " إلى التحرك في الحيز الإسرائيلي - الفلسطيني كما لم يشارك فلسطيني ، في المقابل ، في نشاطات " القاعدة " . لكن لا يمكن الجزم بأن لاتعمد بعض الجماعات ، وفي مواجهة القمع والغزلة الدولية

، إلى توسيع دائرة النزاع من خلال التحالف مع التيار " الأممي " المناصر لقضيته .

التلاقى بين " القاعدة " وشريحة من اليسار الراديكالي العنيف من ورثة مجموعات بادر ماينهوف الألمانية و " العمل المباشر " الفرنسية أو " الألوية الحمراء " الإيطالية وصولا ربما إلى أقصى اليمين . فالعدو واحد وهو النظام العالمي المتمثل في " الامبريالية الأمريكية " و " القاعدة " تثير إعجاب الباحثين عن قطيعة مع النظام القائم وهي تستفيد من زوال اليسار الماركسي المتطرف بصورة شبه كاملة بعد أن التحق بتيار العولة المغايرة الذي لا يطاول تماما حيز التهميش والבוّس الاجتماعي . حتى اليوم كان شرط الانتماء إلى " القاعدة " اعتناق الإسلام لكن قد يصار إلى الاستغناء عن هذه الشرط في كل حال أن أهداف " القاعدة " ليست دينية أبداً وإن عداها للسامية يشبه الشعور التقليدي نفسه في أوروبا ( محامى بادر السابق ، السيد هورست ماهر ، وبعد انتقاله إلى صفوف اليمين المتطرف وجد نفسه في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ يشارك في حفل خطابي من تنظيم " حزب التحرير " الإسلامي المتطرف المعروف أيضا بعدائه الشديد للسامية ) .

ويمثل المعتنقون الجدد للعقيدة الإسلامية مؤشراً جيداً إلى التحولات القادمة ، إذ يمكن

لهذا الطريق المفتوح بين الشبان الغربيين والإسلاميين المتطرفين أن يكون سالكاً في الاتجاهين ، أى أن " يعود " هؤلاء الذين أسلموا إلى مناطقهم الأصلية ليدرسوا فيها عن تحالفات من أجل أعمال إجرامية أو تحركات سياسية . فالسيد أيليش راميرز سانشيز المعروف تحت اسم " كارلوس " اعتنق الإسلام في السجن وأشاد به لادن في كتابه الأخير " الإسلام الثورى " (١٦) مثله مثل ناديا ديسديمونا ليوتشى الناجية الوحيدة من مجموعة " الألوية الحمراء الإيطالية " بعدما اعتقلتها الشرطة فى شباط / فبراير ٢٠٠٣ والعديد من حالات دخول الإسلام هى أقرب إلى الالتزام السياسى منها إلى الاقتناع الروحى . أنه اعتناق لمبدأ الاعتراض.

الاتجاه نحو المرتزقة واللصوص . إذا تم فى النهاية القضاء على مركز " القاعدة " فإن عددا من " الأفغان " السابقين أعضاء مفترضون فى هذه الشبكة لابد أن ينزلوا إلى السوق ما تعلموه من تقنيات ونظمه من شبكات واكتسبوه من شهرة . ذلك للارتباط بمجموعات مافياوية أو التحول هم أنفسهم إلى مافيا أو إلى مرتزقة فى خدمة أجهزة المخابرات السرية كما تحول فى وقت من الأوقات الفلسطينى أبو نضال أو كارلوس .

حتى الآن لاتجرؤ أى دولة على تعاون من

هذا النوع خشية استثارة رد فعل أمريكى مباشر عليها . لكن الوضع قد يتغير إذا غرقت الولايات المتحدة فى العراق وأظهرت ضعفها وإذا ماتت شبكات " القاعدة " واختلطت الأهداف بالوسائل فى " الحرب على الإرهاب " لتفتح منطقة رمادية لا يعرف فيها من يحارب من أو من يحالف من ولماذا . إن حصول هذه التطورات ممكن لاسيما أن الحيز الذى يتحرك فيه المناضلون الأمميون يفترض وجود ارتباطات وأشكال دعم من شبكات التهريب مع احتمال تواطؤ داخل أجهزة الدولة كما فى المناطق القبلية الباكستانية مثلا .

فى مختلف الأحوال إن ظاهرة " القاعدة " ومايتفرع عنها ، تتخطى قبل كل شىء الإطار الوطنى المحلى وليست لها روابط ظرفية مع الشرق الأوسط . فدينامية التعبئة والتحريك ليس لها سوى ارتباط غير مباشر بنزاعات المنطقة المندرجة ضمن المنطق القومى الوطنى قبل كل شىء . هناك إفراط فى إظهار الطابع الإسلامى لـ " القاعدة " وتغاضى عن بعدها الشمولى المعادى للإمبريالية والمناصر للعالم الثالث . يقوم منطق الحركة هذه على أن تتبوأ الصف الأمامى فى حركة الاعتراض على النظام القائم والقوة الأمريكية الكبيرة أكثر منها على الدفاع عن الإسلام .



## هوامش :

\* مدير أبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية ، من مؤلفاته  
L'Islam mondialise et Les Illusions du 11 september: Le debat strategique face au terrorisme, tous deux parus au Seuil en 2002.

(1) Al Qaeda, casting a shadow of Terror, I . B . Tauris, Londres, 2004.

(٢) اتهم بلعب دور الحماية الخلفية للمعتدين على مركز التجارة العالمي.

(3) Lawrence Wright " The Terror Web, Where the Madrid bombings part of a new Al Qaeda Strategy, \_ driven by the Internet?" The New Yorker, 2 aout 2004.

(٤®) أوقف على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ وبحوزته متفجرات وقد " تعاون " فيما بعد مع القضاء الأمريكي. (٥) اتهم بالإعداد في فرنسا عام ٢٠٠٢ لاعتداء ضد السفارة الأمريكية في باريس.

(٦) فرنسي اعتقل في الولايات المتحدة بتهمة المشاركة في اعتداءات ١١ أيلول / سبتمبر.

(٧) المعروف بـ " أبي عمر " وقد اتهمه القضاء البلجيكي بإيواء وإرشاد اثنين من الانتحاريين التونسيين الذين اغتالوا أحمد شاه مسعود في ٢٠٠١/٩/٩.

(٨) أدين بمحاولة دس المتفجرات في حذائه خلال

رحلة باريس ميامي بالطائرة يوم ٢٢/١٢/٢٠٠١.

(٩) أوقف في مطار شيكاغو في آيار / مايو ٢٠٠٢ واتهم بتوفير المعلومات للقاعدة من أجل بناء قنبلة مشعة . اقرأ

Augusta Conchiglia, " Dans le trou noir de Guantanamo", Le Monde diplomatique, Janvier 2004.

(10) Sageman Understanding Terror Networks, Univeristy of Pennsylvania Press, 2004.

(11) Malika el Aroud, Les soldats de Lumiere, A . S . B . L . Les Ailes de la Misericorde, rue de L'Eglise Sainte- Anne 93, 1081 Koekelberg- Bruxelles, Belgique, 2003.

(١٢) شبكة يتزعمها خالد خلخال الذي قتل على يد الشرطة وهو متهم بالوقوف وراء موجة اعتداءات في فرنسا منها تلك التي استهدفت مترو سان ميشال في تموز / يوليو ١٩٩٥.

(١٣) ارتكبت عدة أعمال سطو مع إطلاق نار في المنطقة عام ١٩٩٦.

(١٤) أو جماعة التبليغ وهم من دعاة التبشير بالإسلام والموجودون في السعودية والمغرب وبلدان المحيط الهندي .

(١٥) وقاعدته لندن.. اقرأ  
L'Islam au pied de la lettre",  
Le Monde diplomatique, avril 2002. Edition du Rocher, " paris, 2003.

(١٦) استنكرتها رابطة أساتذة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة " أتاك " وقد تقدم أحد أساتذة الفلسفة جيايبر مولينييه ، بدعوى ضد هذه اللعبة

## عرفات لا يموت

لقد أمضي ثلاث سنوات وهو سجين الاحتلال الإسرائيلي. حوَصِر في مقر إقامته في المقاطعة وأصبح ممنوعاً عليه أن يتحرك إلي أي مكان أو يبرح المقر. إنه العقاب لكل من يتجاسر علي رفض إملاءات محور بوش/ شارون. لقد أوصد كثيرون الأبواب في وجهه.

حاولوا بكل جهدهم لكي تتآكل مكانته وصلحياته. ولكن الرجل جعل من جسده.. الخط الأمامي للمواجهة وسط الدمار الهائل في مبني المقاطعة وفي ظل الحصار والإقامة الجبرية المفروضة. تشبث بتراب أرضه بالأسنان والأظافر.. فهو القائد الأرفع مكانة الذي لم ينزعه أحد هذا المقام طوال الأربعين سنة الماضية. وفي وقت اتجه فيه النظام العربي نحو السيد الأمريكي، الذي لا يمكن الحصول علي رضائه قبل الحصول علي رضا شارون، ظهر عرب ينهالون عليه بالسهام لأنه مازال يتشبث بثوابت وطنية حان وقت التخلي عنها في رأيهم.. حتي يصبح الرجل - في عرفهم وفي عرف سادتهم - «واقعيًا»!! ووجدنا عربا يرفضون حتي مجرد الاستسلام.. وقوفا.. وليس ركوعا! فهؤلاء العرب كانوا علي ثقة من استحالة حصولهم علي شهادة حسن السير والسلوك من واشنطن قبل أن يوقعها شارون.

وظل العرب يعتذرون عن عجزهم أحيانا وبوجهون اللوم إلى الفلسطينيين، في أحيان أخرى، لأنهم يختارون الوقت الخطأ للانتفاضة والمقاومة ويطالبونهم بما هو فوق طاقتهم! كان قادة عرب يخشون خشية الموت من اتهامهم بحماية «الإرهاب» أو التستر عليه.. ولذلك سارعوا إلى غسل أيديهم من القضية والتنصل حتي من تقديم مجرد مساعدات مالية! وفي وقت كان مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر يجتمع كل أسبوع لبحث مسألة: هل يقتلون عرفات أم يكتفون بطرده (؟) تأمر عرب علي هزيمته.

أصبح عرفات هو العقبة أمام التوسع الإسرائيلي وخطة إقامة إسرائيل الكبرى وإخضاع المنطقة للهيمنة الأمريكية- الإسرائيلية. أما بالنسبة لعرفات فقد كانت رام الله قريبة من القدس وبيت لحم.. وهذا ما كان يوفر له السلوي. لم ينجده أحد.. بل إنه تسبب في إرهاب الكثيرين ممن يستقون رايحين إذا علموا أن هناك رسالة شفوية أو خطية من مسئول أمريكي في الطريق..

وقد أرهق عناده أيضا.. أعداءه وأخرج حماتهم وكشف- في نفس الوقت- هزال الوضع العربي. لقد أمسك بالتراب الفلسطيني بكلتا يديه وقرر أن يقاوم حتي النفس الأخير في مواجهة القوة العاشمة ومنطق القهر والإذلال.

كم مرة تعرض للموت، ولكنه كان ينهض وينفض غبار التعب عن جسده المنهك ويستأنف مسيره. كان يحب أن يردد أن فلسطين باقية في مكانها تستعصي علي الاقتلاع.. وأن أجيال فلسطين سيرفعون العلم الفلسطيني علي أسوار القدس في يوم قريب. حقاً.. عرفات مثل فلسطين قد يستشهد ولكنه لا يموت.

نبيل زكي

## محاورات



## حول قضية التنمية

حوارات ومحاورات :

د. سمير أمين وسيرج لاتوش



## قضية التنمية : الحقيقة والأسطورة

■ مع د. سمير أمين وسيرج لاتوش

إلى أى حد يمكن إعادة النظر بمفهوم التنمية ؟ وهل يمكن تطوير المجتمعات دون تنميتها؟ وهل يمكن أن تنشأ تنمية أخرى غير التنمية التى شهدها حتى الآن ؟ أجرت فى هذا الشأن مجلة " بدائل " حواراً مع كل من المفكر الاقتصادى سمير أمين بصفته صاحب النظرية التى تبنتها جل تيارات العالم الثالث والقائلة بإمكانية إقامة تنمية وطنية متمحورة على الذات تتحقق عبر تراكم محلى خاص بمنظومة العالم الثالث وعبر فك الارتباط مع دول المركز فى الشمال . ومع سيرج لاتوش بصفته زعيم التيار الذى انتقد بشدة عملية التنمية القائمة على معدلات النمو سواء كما طبقت فى الشمال أو الجنوب ويعتقد بإمكانية الخروج من نظام العولة الليبرالية عبر إحلال نماذج اقتصادية ، اجتماعية وثقافية محلية.

غنى عن الإشارة أن أمين من أبناء العالم الثالث ويعتبر نفسه مشغولاً بـهمومه قبل أى شواغل أخرى . فى المقابل يصف لاتوش نفسه بأنه " من أبناء الشمال ويكتب لهم " .

وقد جرى الحوار على مراحل ثلاث بدأت بطرح أسئلة على كل منهما أعقبها إرسال الردود إلى كل منهما ليتبادلا التعقيب ، كل على آراء الآخر. ونشرت صحيفة السفير اللبنانية الحوار فى عدد ٢٦ إبريل فى العام الحالى وردود المتحاورين عليه .

وهو حوار يستدعى دون ريب حوارات أخرى.

**\* كيف تنظر اليوم إلى موضوع التنمية ، هل تبدل منظورك لها على ضوء المتغيرات الاقتصادية ؟**

- لنقل بالأحرى أن التطورات تستدعي دون شك قراءة نقدية لما أسميه التنمية الشعبية المتمحورة على الذات . إذ تتعرض الشروط والصيغ المحيطة بهذه الموضوعات إلى تحول دائم ، فالرأسمالية تتغير وتتكيف مع التحديات التي تفرضها طبيعتها نفسها ، وكذلك انتفاضات الشعوب ، من المستحيل إذن اختزال التنمية وفك الارتباط في معادلات جاهزة وصالحة لكل الأماكن والأزمنة . يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم ارتباطا بدروس التاريخ وتحول العولة الرأسمالية . لقد طرحت كل الثورات الشعبية التي قامت ضد الرأسمالية منذ ثلاثة أرباع قرن مسألة التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط . وشهدنا ذلك في التجارب الاشتراكية وفي حركات تحرر شعوب العالم الثالث .

ولكن لابد اليوم من مراجعة نقدية لهذه المحاولات التاريخية واستخلاص دروس النجاحات والفشل ، بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة ، والتحرر الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، وديمقراطية المجتمع ..

لقد اختتمت موجة التحرر الوطني الطويلة التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب

العالمية الثانية ، بقيام أنظمة جديدة للدولة ، وأنتجت « مشاريع » تنمية أيديولوجية فعلية للتنمية اعتبرت استراتيجيات تحديثية تهدف إلى تأمين « الاستقلال في الاعتماد العالمي المتبادل » . لم تواجه هذه الاستراتيجيات عملية فك الارتباط ، بالمعنى الحقيقي لهذا المبدأ ، بل عمدت فحسب إلى التكيف الحثيث مع النظام العالمي . وهذا ما حدا بها ، بعد انتشار ناجح ظاهريا لمدة عشرين سنة ، إلى التراجع وإلى إعادة الكومبرادورية ( الوكالة التجارية عن الاقتصادات الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطني ) . إلى اقتصاد دول الأطراف ومجتمعاتها ، من خلال سياسات « الانفتاح » المفروضة ، والتخصيص ، والتكيف الهيكلي الذي لا ينظر إلا إلى متطلبات « الاقتصاد العالمي » ومستلزمات العولة الرأسمالية .

**\* أنت تقر في كتاباتك بأن البعد المسيطر في الاقتصاد بات كونيا ، ماذا بقي للاقتصاد المحلي ؟**

**\* هل يعنى التحاق أكرية الطبقات القائدة في العالم بمشروع الشمولية النيوليبرالية زوال « الرأسمال الوطني » على اعتبار أن البعد المسيطر والأكثر ديناميكية في رأس المال قد أصبح عابرا للقوميات ( « كونيا » ) ؟**

تثير هذه المقولة عددا كبيرا من الاشكالات . وحسبى لو كان الجواب عن هذا السؤال إيجابيا ، فإن رأس المال العابر للقوميات يبقى

حصة الثلاثية : الولايات المتحدة ، أوروبا واليابان . ويستثنى من نادية المغلق بلدان الشرق والجنوب . فهنا لانجد أمامنا إلا بورجوازيات كومبرادورية، أى قنوات توصيل لسيطرة رأس المال المتعدى للقوميات . وهذا مانحن فيه فى اللحظة الراهنة.

خلال القرن العشرين ، تداخلت فى إطار نقض المنطق الرئيسى للرأسمالية ، مهمتها « اللحاق » أو « فعل شئ آخر » بأشكال مختلفة حسب المكان والزمان . ويمكن القول ، دون مواربة ، أن الأولى فرضت نفسها إلى درجة أصبحت معها التنمية ، من الناحية العملية ، مرادفا « لاستراتيجية اللحاق » . أن انقلاب الشروط العالمية المحيطة ، سمح فى البداية بمرحلة نهوض عام سهلت الاندماج الديناميكى فى العسولة. ثم دخلت هذه الاستراتيجيات بعد إنهاكها ، مرحلة التفكك . وهى تعيش الآن أزمة إعادة تكيف تجعل هذا الاندماج مستحيلا . وتبقى باب الخيارات الأخرى مثل التنمية المتمحورة على الذات أمراً مفتوحاً.

**\* كيف يمكن تفعيل هذا النوع من التنمية فى ظل سيادة منطق السوق وتقلص هامش حركة الأطراف التى نعهد لها اليوم ؟**

**\* أرى أن التنمية شكلت حتى الآن سمة خاصة بعملية التراكم فى بلدان المركز وحددت كذلك أنساق التنمية الاقتصادية الناتجة عنها .**

بهذا المعنى ظلت التنمية محكومة أساسا بدينامية ، العلاقات الاجتماعية الداخلية فى المركز وفى الوقت نفسه ، معززة بروابط خارجية مسخرة لخدمتها . فى بلدان الأطراف اشتقت عملية التنمية من التطورات فى بلدان المركز والتصقت بها فى تبعية ما ، لذا أدعو إلى تنمية متمحورة على الذات فى بلدان الأطراف وتوفير شروط أساسية خمسة لفصل التنمية المحلية عن التبعية :

(١) أن تؤمن سياسة الدولة فائضا زراعيا متطورا وبأسعار ملائمة.

(٢) وجود رسمى لمؤسسات مالية وطنية يضمن استقلاليته النسبية إزاء تدفق رأس مال الشركات المتعدية الجنسية.

(٣) السيطرة المحلية على سوق مخصصة للإنتاج الوطنى أساسا.

(٤) السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية التى تفترض قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي.

(٥) السيطرة المحلية على التكنولوجيا بمعنى إمكانية إعادة إنتاج التكنولوجيا حتى وإن كانت مستوردة ( قطع التبديل ، المعدات ، الخبرات ..).

**\* أوضحت فى كتابك الأخير « العالم العربى : آفاق متوسطة » أن مشكلة العالم العربى تكمن فى نظامه المملوكى المستمر منذ صلاح الدين . وأشارت فى معرض مراهنتك**



على العالم الثالث إلى قدرة بعض دوله على المنافسة والتطور التقنى واحتلال مواقع استراتيجية ، ألا ترى أن هذه الدول لاتبدى العزم على اختراق الاستراتيجية الأمريكية شأنها شأن الدول الضعيفة الأخرى على رغم الاختلافات البيئة فى الحجم والقدرات ؟

\* الطبقات القائمة اليوم ، وبحكم طبيعتها التاريخية تؤطر رؤاها وتطلعاتها فى أفق الرأسمالية العالمية القائمة ، وتخضع استراتيجياتها ، قسرا أو طوعا ، لموجبات توسع الرأسمالية العالمى . لهذا السبب هى عاجزة عن النظر فى خيار فك الارتباط ، فى حين أن هذا الأخير يفرض نفسه على الطبقات الشعبية ما أن تحاول استخدام السلطة السياسية لتغيير شروط حياتها ، وتتحرك من الآثار اللإنسانية التى جرّها عليها التوسع الاستقطابى للرأسمالية.

ولكن المتغيرات قد تأتى برود فعل لانراها اليوم . وإذا كان « العالم الجديد » ليس إلا مرحلة جديدة من التوسع الامبريالى القديم ، أى استقطابيا بدرجة من العنف أعلى مما كان عليه فى المراحل السابقة ، فهل سيكون هذا مقبولا أو ممكن القبول ، ليس فقط من جانب الطبقات الخاضعة التى ستكون ضحية إفقار جماعى متفاقم ، بل حتى من شرائح فى الطبقات القائمة ، أو أية قوى اجتماعية وسياسية تطمح أن تصبح فى موقع القيادة ؟

\* أنت تنظر إلى المرحلة الجديدة إذن بوصفها إمبريالية من نوع جديد ؟

\* نعم أنا اعتبر سيطرة رأس المال المعولم بمثابة مرحلة امبريالية جديدة . ولكنه خلافا لامبرياليات الماضى ، المتنازعة دائما ، فإن الامبريالية الجديدة جماعية تحتضن الثلاثية كلها ( الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان ) . فى هذا المشروع « مابعد الكولونيالى » الذى لا يبدى أى مؤشر على خفوت حدة التباين بين المراكز المسيطرة والأطراف الخاضعة بل يفاقم هذا التباين ، تندرج صيغة الهيمنة الأمريكية . ولهذا يغدو من سابع المستحيلات ، اليوم ، إدارة النظام الامبريالى الجديد « سلميا » ، بواسطة السيطرة الاقتصادية . وسيغدو ذلك أكثر استحالة فى المستقبل . لذلك يصبح اللجوء إلى العنف السياسى ، ومن ثم التدخل العسكرى ، حاجة ملحة لتلبية مهام تفعيل هذا المشروع الليبرالى أو لنقل المزعوم « ليبراليا » . وهذا مايجعل الامبريالية الجماعية بحاجة ملحة لهيمنة الولايات المتحدة ، فهذه الدولة هى الوحيدة القادرة على القيام بمهام القيادة العسكرية لتدخلات الشمال فى الجنوب .

بالطبع . يدفع حلفاء أمريكا الملتحقون ثمن هذه « الخدمة » فى صيغة « سندات » تشكل جزءا لا بأس به من « مزاياها الاقتصادية » .

إن مشروع الولايات المتحدة فى السيطرة العسكرية المنتظمة على الكرة الأرضية يهدف

إلى تمويل خط تدفق الرساميل إليها .

**\* فى مداخلات عديدة لك فى منتديات ومحافل القوى المناهضة للعولمة ، دعوت إلى إقامة جبهة بين القوى ذات المصلحة فى الشمال والجنوب ، لمجابهة مؤسسات العولمة الليبرالية وعسكرة العالم ، ألا تنطوى هذه الدعوة بحد ذاتها على دلالة من حيث ضرورة اتساق أساليب المجابهة مع طبيعة الخصم ؟**

**\* إن النمط الامبريالى غدا مرادفا لتنظيم نوع من الأبارتايد ( الفصل العنصرى) على المستوى الدولى . وبات إفشال هذا المشروع يشكل الشرط الأساسى لتحرك ضرورى لكل القوى المناهضة له فى الشمال والجنوب . ولقد رأينا كيف أن التصدى لمنظمة التجارة العالمية وكذلك رفع مطالب العالم الثالث خاصة لجهة إلغاء ديونه والدعوة لإزالة الاستعمار ، إنما تدل على ضرورة وجود رؤية شاملة لتنظيم مجابهة زحف العولمة الامبريالى الساحق الذى بات يهدد قطاعات شعبية واسعة فى الشمال والجنوب.**

وهى مجابهة تستدعى طرحا بعيد المدى ، وإقامة بدائل على أساس التمسك بالخيار الانسانى الشامل . والتطور الشامل ، هنا ، يجب بناء تجمعات اقليمية كبرى ، فى الأطراف تحديدا ، وكذلك فى غيرها ( أوروبا مثلا ) ، وإعطاء الأولوية للوسائل التى تمهد للتحديث على نطاق عالمى ، مع العمل على

التخلص ، تدريجيا ، من المعايير الضيقة للرأسمالية . ويقتضى هذا البناء ، طبعا ، تجاوز حدود الترتيبات الاقتصادية الصرف ، من أجل إطلاق بناء تجمعات سياسية كبرى ، هى دعامة عالم متعدد المراكز . بالطبع ، تقتضى التنمية الذاتية وفك الارتباط ، على هذا النطاق ، تمفصلا مرضيا للعلاقات بين الأقاليم الكبرى المشار إليها ، سواء على مستوى التبادلات والاشراف على الموارد واستخدامها ، أو على مستوى المال والأمن السياسى والعسكرى . إنها تفرض ، إذن ، إعادة بناء النظام السياسى الدولى . متحررا من السعى إلى الهيمنة ، ومنخرطا فى نهج التعددية القطبية.

### الملف الكبير

سيرج لاتوش

**\* أنت تندد منذ مايزيد على ربع قرن بالتنمية حتى بات هذا العداء السمة الرئيسية فى فكرك ، فهل لك أن تبرر لنا رؤيتك هذه للتنمية ؟**

**\* منذ حوالى أكثر من أربعين عاما ، ولد أمل كبير ومن نوع آخر لشعوب العالم الثالث ، كمثل الأمل الذى مثلته الاشتراكية لبروليتارى الدول الغربية . أمل قد يكون مشبوها فى جذوره وأسسها ، كونه تركة من الاستعمار الأبيض للبلاد التى رحل عنها بعد احتلال مباشر استمر طويلا . ولدت التنمية إذن ، مع**

مغامرة غربية استعمارية جديدة من أجل تفعيل الاقتصادى الذى نعرفه ، وقحواه المضمّر أو المعلن هو إقحام دول ناشئة بوتيرة معدلات النمو ومراكمة رأس المال بكل ما فى ذلك من آثار إيجابية وسلبية معروفة : من التنافس الذى لا يرحم ، إلى تعاضم الفروق والتفاوتات بصورة لا حد لها ، إلى نهب الطبيعة بلا رادع أو وازع.

تم المشروع بطريقة أبوية ( الدول الغنية تساعد على تنمية الدول الأقل تقدما ) وفى النهاية ، قام المسئولون والقادة الجدد لهذه البلاد المستقلة حديثا ، بتقديم مشروع التنمية لشعوبهم على أنه الحل الوحيد لكل المشاكل . جربت تلك البلدان حظها مع مغامرة التنمية .

ونستطيع بالتأكيد أن نتناقش إلى ما لانهاية من أجل معرفة ان كانت الشروط الموضوعية لنجاح المغامرة التحديثية مستوفاة بالكامل أم لا . إلا أنه من دون الحاجة لفتح مثل هذا الملف الكبير ، يستطيع المرء أن يعرف أن تلك الشروط لم تكن مناسبة ، لا للتنمية المبرمجة ، ولا لتلك الليبرالية ، لقد وقعت النخب الحاكمة لتلك الدول الجديدة فى تناقضات يصعب حلها ، فهى غير قادرة على رفض مشروع التنمية مع كل ما يمثله من علاقة بالحدثة كالتعليم والطب والقضاء والإدارة والتكنولوجيا ، كما أنها غير قادرة على بنائه . خاصة أن العوائق الاقتصادية على أنواعها ، التى وضعت فى

طريقها كانت تنزع مصداقية أى مشروع يحاول الدخول فى المنافسة العالمية . أما توزيع الازدهار بين « دول الشمال » ، وقتاته المتروكة « لدول الجنوب » ، فقد ضمن للغرب نوعا من راحة البال وأعطى الانطباع بالانصهار العالمى .

وعلى مدى ثلاثين عاما ( 1945 - 1975 ) أتاحت النظم الاقتصادية للتنمية سرقة القوانين من إطارها الدولى وسمحت للعبة عدم المساواة بالتفاقم بلا حدود ، وهاهى الأرقام : \* وفق تقرير « البرنامج الانمائى للأمم المتحدة » فإن الثروة فى الكرة الأرضية قد تضاعفت ست مرات منذ 1950 ، فى حين أن متوسط الدخل لسكان 100 بلد من البلدان ال 174 التى شملها الاحصاء ، قد وصل إلى حال من التدهور غير مسبوق ، كما أن معدلات الأمل توقع البقاء على قيد الحياة فيها فى تقهقر دائم . وتفوق ثروة أكبر ثلاثة أغنياء فى العالم ، ثروات 48 دولة من الدول الفقيرة مجتمعة . وتفوق ممتلكات وأموال أغنى 15 شخصا فى العالم مجموع الناتج المحلى الاجمالى لجميع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء . أما ودائع ال 84 شخصا من الأكثر غنى فتتفوق الناتج المحلى الإجمالى للصين بكل سكانها البالغين 1.2 مليار .

وفى كل الأحوال ، فبشل مشروع التنمية وهاهو يلفظ أنفاسه الأخيرة . أما الدليل على



ذلك فهو أن معظم مراكز الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية قد أقفلت أو دخلت فى وضع عقيم . ووصلت أزمة النظرية الاقتصادية التنموية التى أعلن عنها فى الثمانينيات ، إلى نهايتها . ولم يعد مفهوم التنمية يلقي رواجاً فى المحافل الدولية « الجدية » ، كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية ، الخ.

ففى المؤتمر الأخير فى دافوس ، لم يطرح هذا الموضوع حتى للنقاش.

لم يعد موضوع التنمية اليوم أمراً وارداً ، كل مابقى منه هو مجرد « تصحيحات هيكلية » .  
\* ولكنك تنزع عن هذا المفهوم كل سمة تقدم ، وهى السمة التى سادت لدى مفكرى العالم الثالث على الأقل .

\* ليس من مكان فى ظل الاقتصاد المعولم لنظرية خاصة « بدول الجنوب » على حدة . نحن أمام عالم واحد متصل بامبراطورية أحادية الفكر . لكى نقرب الصورة ، يمكننا أن ننطلق من العولة كما هى الآن . فالعولة تدلنا على حالة التنمية كما كانت حتى الآن ، وهى حالة رفضنا أن نراها كما هى . إنها أعلى مراحل النمو الحاصل أمامنا بالفعل ، كما أنها فى الوقت نفسه نفى للفهم الأسطوري للتنمية . لننتذكر ذلك القول الوقح لهنرى كيسنجر ذات يوم : « العولة ماهى إلا الاسم الجديد لسياسة الهيمنة الأمريكية » . فنحن دائماً حيال

شعارات وأيديولوجيات ترمى إلى إضفاء الشرعية على مشروع الهيمنة الذى يريعه الغرب . وهو مشروع كان قد اتخذ سمتين قديمتين ، أولاهما الاستعمار وثانيتهما التنمية . والواقع أن التنمية لم تكن إلا عبارة عن استمرار الاستعمار بوسائل أخرى . كما أن العولة الجديدة بدورها ليست سوى استمرار التنمية بوسائل أخرى . فينبغى والحالة هذه أن نميز بين التنمية كأسطورة والتنمية كواقع تاريخى .

\* أريد أن أعود إلى موضوع التقدم ، لأنك متهم بأن مفهومك للتنمية يدين سلفاً كل ديناميكية التاريخ البشرى ويرمى بها خارج الحقل التاريخى ؟

\* هل نقد التنمية يتنافى مع التقدمية ؟  
إذا شئنا أن نخرج من المآزق التى يزعجنا بها الوضع الراهن فإن علينا أن نتخطى نقد الليبرالية والرأسمالية ، وأن نعيد النظر فى مايمكن وراء النظام الذى تستند إليه قيم النقد المذكورة ، أعنى كيف تفهم مقولتنا الزمان والمكان ، مامعنى الإيمان بالتقدم ، وماهو المقصود بمقولة التحكم بالطبيعة الخ . هكذا يصبح أضعاف السلطة المعرفية المركزية أمراً لازماً . كما يصبح من الواجب تفكيك مقولتى التقدم والتقدمية . « فمن أجل الحكم على التقدم ، لايكفى أن نحيط علماً بما يقدمه لنا التقدم ، بل ينبغى أن نأخذ بالاعتبار أيضاً

مايحرمننا منه» ( كما يقول بودوان دو بودينا في كتابه : الحياة على الأرض . تأملات في ضحالة المستقبل التي ينطوى عليها الزمان الذي نحن فيه ، المجلد الأول ، منشورات دائرة معارف الأضرار ، 1996 ، ص71).

ولكن هنا واضحين . فإذا كنا نرى أن إعادة النظر بصورة جذرية في قيم الحداثة أمر مطروح علينا ، فإن ذلك لايعنى بالضرورة أننا نرفض العلم جملة وتفصيلا ، ولا أننا نرفض التقنيات ، فأننا لا أنفى أبدا انتمائي إلى الغرب الذي لايزال حلمه التقدمي يراودني ويسكنني . غير أنني أطمح ، مع ذلك ، إلى تحسين نوعية الحياة لا إلى التعاضم غير المحدود في الناتج المحلي الاجمالي . إنني أعمل على تحقيق جمال المدن والمناظر الطبيعية ، ونقاء حقول المياه الجوفية ، والحصول على المياه الصالحة للشرب ، وصفاء الأنهار وسلامة المحيطات . إنني أطالب بتحسين حالة الهواء الذي نتنفسه ، وطعم المأكولات التي نتناولها . وأعتقد أنه لايزال هناك الكثير من « الانجازات » التقدمية التي يقبلها العقل والتي تدفعنا الى النضال ضد اجتياح الضجيج لأسماعنا ، وإلى العمل من أجل ازدياد المساحات الخضراء . ومن أجل المحافظة على الحيوانات البرية والنباتات البرية ، ومن أجل انقاذ التراث البشري سواء كان طبيعيا أو ثقافيا . ناهيك « بالتقدم » الذي يمكن تحقيقه

على صعيد الديمقراطية . أن تحقيق هذا البرنامج « المضاد لمعدلات النمو والتعاضم الاقتصادي » ينتمى إلى أيديولوجية معينة للتقدم ، ويفترض الاستعانة بتقنيات دقيقة وفريدة مازال معظمها ينتظر منا أن نخترعه . فليس من العدل أن يصفنا البعض بأننا كارهون للتقنيات ومناوئون للتقدم لمجرد أننا نطالب بأن يكون لنا الحق بمساءلة التقدم ومحاسبة التقنيات . فهذا المطلب ليس سوى الحد الأدنى من ممارسة المرء لحقه في المواطنة.

### تعقيب سمير أمين

لاشك في أننا ، لاتوش وأنا ، نشترك معا في نقد الرأسمالية . هذا النقد الذي قام به ماركس ( والذي يقول لاتوش نفسه أنه يتبناه ) في هذا الإطار أجد أننا نقوم بقراءة نقدية « للتنمية » باعتبارها ، مبدئيا وعمليا ، « تنمية ضمن الرأسمالية » أو بوصفها مرادفا ل «تنمية الرأسمالية » . أن النقد الذي وجهته « للاشتراكيات القائمة فعليا » ، باعتبارها قد فرطت بهدف « القيام بشيء آخر » من أجل هدف « اللحاق » ( بالركب ) ، ينبغي إذن أن يكون مقبولا لدى لاتوش . لقد كتبت وكررت أن ما أنجز وبنى خلال تلك التجارب التاريخية كان عبارة عن « رأسمالية بدون رأسمالين » ، وإنما لايد له ذات يوم ، وبفعل قوة الأشياء ، أن يتحول جهارا إلى « رأسمالية برأسمالين ».

أما النقطة الأخرى التي أرجح كثيرا أننا نتفق عليها فهي أننا نرى أن « تنمية القوى المنتجة » هي في الوقت نفسه تنمية « للقوى المدمرة ». لقد شددت في كتاباتي تشديدا خاصا على هذا البعد التدميري الذي ينطوى عليه التراكم ، إذ يتفاقم أمره كلما انتقلت التنمية الرأسمالية من مرحلة إلى أخرى ، بحيث أصبح يشكل اليوم تهديدا فعليا لبقاء المسيرة البشرية.

### تعقيب سيرج لاتوش

قرأت رد بسمير أمين على أجوبتي . وأنا في الحقيقة لم أفاجا بموقفه مني . أسجل فقط أنه لا يريد أن يخوض نقاشا حول ما أطرحه وكأن لديه موقفا جاهزا من المدرسة التي أنتمى إليها . لذا فسوف أكتفى بدوري بالإشارة إلى ما يجمعنا وما يفرقنا في الرأي . رغم أننا نخوض معا المجابهة مع العولة الليبرالية ، وجمعنا موقف نقدي منها . وبالرغم أيضا من نقد كلينا للتنمية الرأسمالية . إلا أنه يفصلنا موقف جوهري ، فبينما أتمسك راديكاليا بالنسبية ( حتى لو كانت نسبيتي نسبية ) إلا أنها ذات بعد عالمي شامل

، فأنا أرفض التنمية القائمة على التسابق على معدلات النمو سواء في الشمال أو في الجنوب . أما فيما يتعلق بالبدائل فأنا أرفض أن أعطي وصفة جاهزة ، خاصة للدول التي عانت وتعاني من السيطرة والهيمنة الغربية بشتى أشكالها بما فيها الأيديولوجية ، كما اعتبر أنها لا يمكن « للبدل » عن التنمية أن يأخذ شكلا واحدا ، فما بعد التنمية أمر متعدد بالتأكيد . لذا يجب البحث عن أساليب ازدهار جماعي ، حيث لا يستطيع أصحاب الثروات المدمرون للبيئة وللروابط الاجتماعية أن يتمتعوا بالامتيازات ويغرقوا باقي الخلق في فقر مدقع . أن سعى الشعوب وهدفها في إيجاد حياة كريمة يأخذ بالضرورة طرقا متعددة ، وفقا للمعطيات المختلفة . بتعبير آخر ، يجب إعادة بناء ثقافات جديدة ، وبإمكاننا أن نطلق على هذا الهدف اسم « العمران » حسب ابن خلدون ، أو اسم « تحسين الشروط الاجتماعية للجميع » حسب غاندي ، أما المهم ، فهو أن نعبر عن القطيعة مع مشروع التدمير الذي مازال مستمرا باسم التنمية ويستمر اليوم باسم العولة.



كتاب



## الثورة الكويتية إلى أين ؟

---

عرض : د. أحمد الحصري

## لغز الثورة الكوبية

د. أحمد الحصري

مثل نقطة نشار في ثوب العولمة تظهر لنا كوبا.. ولا يغيب عن المشهد فيدل كاسترو. جزيرة صغيرة كانت تواجه في الماضي القريب الامبراطورية الأمريكية وهي تقع على مرمى حجر منها .. لكن هذه المواجهة كانت تحظى بتأييد كل الأحزاب والقوى والدولة الاشتراكية وقتها.. الآن ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي انفض المولد .. لكن كوبا ما الت باقية تواجه بمفردها ابجديات العالم الجديد والفكر الجديد الذي تصنعه إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. لم يبق من دول المعسكر الاشتراكي إلا التاريخ الذي يدرسه الطلاب في مدارسهم لما تلك الحقبة .. لكن كوبا ما زالت باقية.. وما زالت تتحدث عن نموذج اشتراكي في عالم يصخب ويرقص على نغمات الاقتصاد الحر.

اللغز الكوبي بات يحير الكثيرون من دعاة الرأسمالية الجديدة .. لكنه يجد أكثر من تبقى من دعاة الاشتراكية وفي محاولة لفك شفرة هذا اللغز تأتي المحاولة التي قام بها ثلاثة باحثين من أساتذة الاقتصاد والتاريخ والفلسفة الأول من فرنسا متخصص في الاقتصاد وباحث في المركز القومي للبحث العلمي بباريس CNRS .. والثانية والثالثة من كوبا وهما Marx .Ahora

الثلاثة اشتركوا في وضع دراسة لتفسير اللغز من واقع دراسة بعض بعض ملامح التاريخ الكوبي واستهدفوا بها استشراف مستقبل الجزيرة الكوبية في القرن الواحد والعشرين ونشرها مركز البحوث العربية والافريقية بالتعاون مع منتدى العالم الثالث تحت عنوان "الثورة الكوبية إلى أين ؟".

في وصف الدراسة يقول المفكر المعروف سمير أمين أنه كتابا فريدا يعرض بانوراما التاريخ كفاح الشعب الكوبي وإنجازات الثورة الكوبية والمشكلات التي يواجهها خلال الحقبة

الحالية التى تشهد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى ويعرف الجزء الأول من التاب لوحة تاريخية تبدأ من فترة الغزو الأسباني وحتى عشية الثورة. ومن خلال تلك اللوحة نتعرف على مدى تبعية الجزيرة الكوبية لأمريكا فى ظل الاستعمار الأسباني ذاته، بينما يوضح الجزء الثانى كيفية ومدى نجاح الشعب الكوبى فى التخلص من هذه التبعية فنجد بين أيدينا تحليلاً للثورة الكوبية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا مع عرض ما واجهته من صعوبات وما أوجدته من حلول كما يعرف الكتاب صور مقاومة الشعب الكوبى ونضاله الحالى فى مواجهة النظام العالمى الرأسمالى الواقع تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول المؤلفون أن تاريخ كوبا يتميز بسمات خاصة كانت سببا فى تفرد مسيرته التاريخية لفترة طويلة فقد شهدت كوبا أطول فترات الاستعباد الرأسمالى فى العالم أجمع .. فهى ثانى المستعمرات التى أدخلت نظام الرق ، لكنها كانت الأخيرة فى الغائه (عام ١٨٨٦) .. كما شهد جلب أكبر عدد من الأفارقة وهو ما كان يفوق المليون شخص وبلغ وجود العبيد ذروته عام ١٨٤٠ حينما وصلت أعدادهم ٤٣٦ ألف شخص من مجمل مليون نسمة أى بواقع ٦٠% من السود.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ظلت كوبا لفترة طويلة أول منتج ومصدر للسكر فى العالم فقد دخلت مبكراً فى إطار التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأن كان ذلك فى ظل السيطرة السياسية الأسبانية وكانت أسبانيا تحصل على ٥% من الصادرات الكوبية التى تتكون من السكر الخام بينما تم توجيه ثلثى الصادرات إلى أمريكا فى مقابل توفير وسائل الإنتاج والتمويل اللازم.

وشهدت كوبا أطول فترات الاستعمار الأسباني على مدار التاريخ (١٤٩٢-١٨٩٨) حتى انتهى الأمر بحرب استقلال دامية وسلسلة من فترات الاحتلال العسكرى من قبل القوات الأمريكية (١٨٩٨-١٩٠٢) و (١٩٠٦-١٩٠٩ و ١٩١٧) ونجحت تلك القوات الغازية خلال بعض الفترات من دحر الحركة الشعبية القومية بل مكنت برى المجموعات المالية الأمريكية من احكام السيطرة على الجزيرة.

وعلى الرغم من طول الفترة التى استغرقتها معارك الشعب الكوبى ضد هذه الأوضاع وما أنطوت عليه من أحداث مؤلمة فإنها قد أتاحت زيادة نمو الوعي السياسى والمقاومة



الشعبية كان رصيذا لا حدود له في انتصار حركة الأول من يناير ١٩٥٩ بقيادة فيدل كاسترو .. كما شكل رصيذاً أكبر في بناء الدولة الجديدة وتحرير الجزيرة من السيطرة الأجنبية .. وخلال فترة تاريخية وجيزة للغاية أصبحت كوبا نموذجاً فريداً ليس فقط لبلدان أمريكا اللاتينية بل لدول العالم التي كانت تسعى للتخلص من الاستعمار والرأسمالية والاقطاع وتسعى لبناء المجتمعات الاشتراكية ويتوقف المؤلفون بعد رصد أهم ملامح النجاحات والإنجازات خلال العقود التالية على ذلك أمام ما أسماه الفترة الحرجة التي شهدت أزمة النظام الكوبي والتي تقع بين عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ .. فقد فقدت كوبا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الدعم الاقتصادي الرئيسي الذي كانت تحصل عليه .. وبدأ البرهان على بدء العد التنازلي لسقوط كوبا وحزب كاسترو خاصة بعد أن أصبحت معزولة داخل جمع من الدول الرأسمالية وتم خرماتها من الموارد اللازمة لبقائها وزادت حدة التحرشات الأمريكية ، لكن القلعة المحاصرة استطاعت الصمود وتجاوز المحنة بدء من عام ٢٠٠٠ بابتكار أشكال جديدة خلافة في إدارة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصديق الشعب الكوبي لحماية تجربته وتضامن القوى الشعبية في العالم مع الجزيرة الصامدة وهو ما عرضه المؤلفون بالتفصيل في الجزء الأخير من الكتاب للتدليل على أن فك شفرة اللغز الكوبي تأتي من فهم تاريخ هذا الشعب وتجربته .. وأن نفوذ الجزيرة خلال نصف قرن لم يكن يأتي من خارجها أو كما قال البعض أنها أحد أقمار الاتحاد السوفيتي بل كانت كوبا بشعبها وتاريخها وتجربتها وقياداتها بمثابة كوكب تدور حوله الأقمار ..

الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

بين

الخطاب الرسمي والخطاب الشعبي

عيد عبد الحليم





## بين الخطاب الرسمي والخطاب الشعبى

### الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

عيد عبد الحليم

من أهم الصفات التى يتسم بها الإبداع الشعبى أنه أكثر الأنواع الفنية تداولاً على الألسنة نظراً لانتقاله عبر وسيط شفاهى هو أسرع إلى الفهم مما يكسبه سعة انتشار .

كذلك فإن تداوله مرتبط بيئياً بالمناطق القريبة إلى الحياة البدائية للتطور الاجتماعى، بالإضافة إلى أن معظم قائليه ومبدعيه غالباً ما يكونون مجهولين على حد تعبير د. عبد الباسط عبد المعطى فى كتابه "التدين والإبداع الشعبى فى مصر".

فإن الثقافة الشعبية هى التعبير المكثف عن اتجاهات وآلام الناس التى أسهم وجودهم الاجتماعى فى صياغتها، حيث لا يجدون قنوات متاحة ومشروعة للتعبير عنها عبر أجهزة الثقافة والإعلام الرسمية، فهى ثقافة محجورة أو تكاد، تسعى الناس للحفاظ عليها داخل الذاكرة، فهى إشارات ورموز وتعبيرات موجهة ضد السلطة الرسمية مما جعلها تعبر فى أحوال غير قليلة عن غياب الحاكم وعدم اضطلاعهم بدوره فى نهضة الناس وتلبية تطلعاتهم وحاجاتهم أكثر منها تعبيراً عن حضور المحكومين، وفى حالات أخرى عبرت عن حضور المحكومين أكثر من غياب الحاكم خاصة فى فترات الاحتلال الأجنبى.

والأغنية الشعبية ما هى إلا رسالة متناقلة بالفم مما يعطيها مدى انبساطياً يأتى بصورة تدريجية، وإن جاءت بشكل مختصر فإن ذلك يعطى مستمعها الموجه إليه الخطاب أفقا جديداً يسبح فيه من فضاء ذاكرته الأولى بمعنى أن كل شىء تاريخى هو خلفية للفعل الآتى، خاصة إذا جاء فى شكل نغمى فكأنه صور متألفة من ألوان الطيف .

ويأتى هذا التصور من كوب الأدب الشفاهى يرتبط كلياً بوظيفة اجتماعية لجماعة لها تأثيرها الخاص فى الذاكرة الجمعية ، فهذا النوع الأدبى لا يستهدف بعداً عالمياً قدر تعبيره عن ضمير الجماعة الشعبية.

المقاومة فى الفن الفرعونى القديم.

ومن الممكن أن نقول إن الثقافة الشعبية فى بدايتها وفى أطوار نشأتها الأولى اتخذت من مفهوم المقاومة متكاً لها وربما كانت الأغنية الشعبية أقدم هذه الأنواع ومن ثم أكثرها تأثيراً فى الوجدان الشعبى.

ونظرة سريعة إلى الفن المصرى القديم وخاصة فن الموسيقى ، فإننا نلاحظ أن قدماء المصريين ازدهرت أغانيهم فى ساحات الحروب، وقد جاءت هذه الأغنيات محفزة للجنود ومؤكدة على الإرث الحضارى المصرى:

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقاً

فقد مزق بلاد سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى موطنه موفقاً

فقد خرب بلا سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقاً

فقد دمر حصون الأعداء

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقاً

فقد ألقى النار بين سائر جنوده

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقاً

فقد أحضر جنوداً كثيرة

من هناك أسرى

التكرار داخل هذا النص يوحى بالعمق الدلالى، وإذا كان علماء اللغة يؤكدون على أهمية التكرار فى الشعر الحماسى والنص الخطابى، فإن الشاعر المصرى القديم قد أدرك قيمة هذه التسمية الفنية، ووظفها بشكل أقرب إلى صناعة التماثيل الفرعونية حيث لا يوجد تنوعات تأخذ بالعمل الفنى خارج سياقه.

وتأتى فى هذا السياق أيضا أغنية من نوع النقد الاجتماعى والسياسى فى آن معتمدة على البنية الفلسفية .

الطيب بأعماله الشريرة

يسر منه الناس

ويضحكون كلما كانت خطيئته شنيعة

لمن أتكلم اليوم؟

الناس يسرقون

وكل إنسان يغتصب متاع جاره

لمن أتكلم اليوم ؟

فقد أصبح الرجل المريض

هو الصاحب

أما الأخ الذى يعيش معه

فقد صار العدو

لمن أتكلم اليوم؟

إذ لا يذكر أحد الماضى

ولن يفعل الخير لمن يسنده إليه

لمن أتكلم اليوم؟

فإن الخطيئة التى تضيب الأرض

لا حد لها

وإذا تمعنا فى هذا النص الرمزى سنجد دلالات القهر السلطوى الذى يتبدى من ثنايا النص والذى مارسه فراعنة العصر الذى عاش فيه الشاعر والذين كانوا يعطون أهمية كبرى للذات الفردية أما الذات الجمعية فكانت بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم.

ورغم سلطوية الزمن الفرعونى إلا أن الأغنية الشعبية كانت تنتقل من خلال الرواية الشفهية إلى المجتمع الشعبى ، وكان هذا الانتقال الذى يجيء بطريقة يسيرة من جيل إلى جيل نظراً لوجود خاصية تميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات ، وهى كون أفرادهم متمردين بطبعهم حيث لا يحول أى حاجز دون انتقالهم من مكان إلى مكان



فلهم حرية الحركة والتنقل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وربما هذا التوارث الإبداعي لتلك الأغنيات التي خلقها الشعب وغناها قد حفرت في روح المصري البسيط إمكانات التحدي منذ بداية الحضارة إلى الآن وهذا ما عبر عنه الفنان الشعبي التلقائي بعد ذلك في نقده للواقع العربي الراهن مستخدماً الرمز بعفوية تامة:

أبوح يا أبوح

كلب العرب مدبوح

وأمرى وراه بتنوح

بتقول يا ولدى

يا طالع الشجرة

هات لى معاك بقرة

تحلب وتسقيني

وإذا كانت مثل هذه النصوص على حد تعبير الشاعر حلمي سالم في كتابه "العائش في الحق" تتضمن جوانب فكرية وقضايا اجتماعية بالإضافة إلى كونها فضاء خصبا للنوازع العاطفية والرومانسية والنوازع الأبيقورية الدنيوية ، إلا أن نزعتها السريالية والتكرار الموسيقي من خلال بنية اللفظ والحروف اكسبتها قابلية التلقى بما فيها من رمزية تدل دلالة واضحة على الروح العامة للشعب المصري في تلك الآونة التي كان يسيطر عليها نظام الحكم الاستعبادي، فالثروات كانت حكرًا على الفراعنة والأمراء من الأسر الحاكمة أما عامة الشعب فقد سلبت ثرواتهم واحتكر الأغنياء جهودهم في الحقول ولم ينج من هذه الاحتكارية سوى فئة الكتاب والأدباء ، وهذا ما تعبر عنه تلك العبارة من " تعاليم والد لابنه" التي يقول فيها: "كن كاتباً حتى تغدو أعضاؤك ملساء ويداك رقيقتين ، وحتى ترتدى الملابس البيضاء وتتجول مزهوا وإذا ناديت شخصاً استجاب لك ألف شخص ، وإذا سرت في الطرقات تسير حراً".

أما بقية أفراد الشعب فقد صاروا في عزلة متجردين من أبسط حقوقهم في الحياة وهذا ما تؤكدته تلك الترنيمة للحكيم "أبيور" ومنها:

صار النهر دما والناس يشربون منه

تأمل: من كانوا يملكون الثياب الفاخرة

غدوا يرتدون الأسمال

ومن لم ينسج أبداً لنفسه

صار يملك أقمشة كتانية ناعمة

تأمل: المرأة التي كانت ترى وجهها

على صفحة الماء ، صارت تملك مرآة من البرونز

ياليتنى رفعت صوتى فى ذلك الزمان القديم

وتتخذ بعض الأغنيات الشعبية الفرعونية الأثنية بالترانيم فى كتاب الموتى تيمة

السخرية اللاذعة وإن جاءت بشكل رمزى مغلف بطابع دينى ومنها هذه المقطوعة باللغة

الجمال المسماة بـ "شهادة النقى".

إنى لم أفعل شيئاً

إنى لم أسىء معاملة الناس

إنى لم أحلف بالله

إنى لم أسلب ممتلكات فقير

إنى لم أرتكب ما تمقته الآلهة

إنى لم أتسبب فى الإضرار بخادم لدى سيده

إنى لم أتسبب فى ألم لأحد

إنى لم أتسبب فى أن يجوع أحد

إنى لم أقتل

إنى لم آمر بقتل

إنى لم أزن فى معبد إله مدينتى

إنى لم أغش الموازين

إنى لم أحرم الماشية من رعاها

إنى لم أنصب الفخاخ للطيور فى حدائق الآلهة

إنى طاهر.. إنى طاهر.. إنى طاهر

هذه الأزمات الاجتماعية والسياسية التي سيطرت على المجتمع المصري ظهرت جلية في الأدب الشعبي بوصفه المتنفس الأول للشعب ، وقد كان الأدب الشعبي أداة طيعة أفرغ فيها المصري القديم سخطه وبؤسه على حد تعبير د. أنور عبد الملك في كتابه القيم " الشارع المصري والفكر " ولم يكن كذلك فقط بل كان أداة قوية لحماية القومية المصرية من الأغلال والذوبان في الموجات الخارجية الدخيلة على أرض مصر .  
الأغنية السومرية والبكاء على الأطلال

وهذا هو الشاعر الشعبي السومري نجردامو يرثى مدينة " أور " التابعة للدولة السومرية القديمة " العراق الآن " في ترنيمة شعبية تعد من أقدم القصائد الشعرية في التاريخ ، بعد أن دمرها الغزاة بقيادة رجل يسمى لوجال زجيرى وقد كانت قرية " لكش " هي أكثر المناطق تضرراً من الهجمة الغازية فقد هدمت معابدها ، وذبح أهلها في الطرقات ، وسيقت تماثيل الآلهة الأثورية أسيرة ذليلة في الشوارع ، تقول كلمات القصيدة :  
وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على المدينة وعلى الكنوز  
وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على مدينتى جرسو " لكش " .  
وعلى الكنوز

إن الأطفال في جرسو المقدسة لفى بؤس شديد

لقد استقر " الغازى " فى الضريح الأفخم

وجاء بالملكة المعظمة من معبدها

أى سيدة مدينتى المقفرة الموحشة متى تعودين ؟

وما شهدته " أور الكلدانية " كان من أقسى ما شهدته المدن من الغزاة الذين دمروا الأخضر واليابس وأشعلوا الحرائق بها وأزلوا مجدها الذى بناه الملك " جوديا " فى القرن السادس والعشرين قبل الميلاد ، وأكمل مسيرته الملك " انجور " الذى نادى بالسلام والعدالة وأعلن بذلك أول نص قانونى فى تاريخ العالم يقول فيه : " لقد أقمت إلى أبد الدهر صرح العدالة المستندة إلى قوانين شمش الصالحة العادلة " .

لكن هذه المدينة التى نشرت الوعى بحق المصير فى تلك الفترة بين المدن المجاورة فى آسيا لم تلبث أن انطفت بفعل الهجمة الاستعمارية التى قادها " أهل عيلام " و " العموريون " الذين عاثوا فسادا فى الأرض ، فدمروا المدينة وأسروا ملكها فما كان من الشاعر



الشعبي إلا أن راحت كلماته تردد في تناوب صوتي يجمع بين الخطاب الذكوري  
والأنثوي دلالة على عمق المأساة الشاملة لجميع أفراد الشعب:

لقد انتهك العدو حرمتي بيديه النجستين؟

انتهكت يداه حرمتي وقضى على من شدة الفرع

أه ، ما أتعس حظي

إن هذا العدو لم يظهر لي شيئاً من الاحترام

بل جردني من ثيابي ، وألبسها زوجته

وانتزع مني حلي وزين بها أخته

وأنا الآن أسيرة في قصوره

فقد أخذ يبحث عني

في ضريحي - واحسرتاه - لقد كنت أرتجف

من هول اليوم الذي أخرج فيه

فقد أخذ يطاردني في هيكلتي

وقذف الرعب في قلبي

هناك بين جدران بيتي ، وكنت كالحمامة ترفرف ثم تحط

على رافدة ، أو كالبومة الصغيرة اختبأت في كهف

وأخذ يطاردني في ضريحي كما يطارد الطير

طاردني من مدينتي كما يطارد الطير وأنا أتحسر وأنادي

" إن هيكلتي من خلفي ، ما أبعد المسافة بينه وبينتي "

أما الترانيم الشعبية البابلية فقد جاء خطابها سلبياً إلى حد ما بمعنى أنها لم تتخذ تيمة

النقد الصريح اللاذع في مواجهة الصراعات الداخلية والخارجية التي أرهقت الشعب

السبابي بل اتخذت الخطاب العاطفي المغلف برمزية ما تشي ولا تفصح وإن تبادر في

قراءتها الأولى الإحساس بالتذلل ، والتضرع في أحيان كثيرة وهي أشبه ما تكون

بمزامير داود ، كما في هذه الترنيمة التي يتضرع قائلها إلى الآلهة كي تزيل عنه الهم

الذي ناله من رؤيته للظلم:

متى يا آلهتي يا من أعرفها ولا أعرفها ، يهدأ قلبك الغضوب؟

لقد فسد الإنسان ، وساء حكمه  
ومن من الأحياء كلهم يعرف شيئاً؟  
إنهم لا يعرفون أخيراً يفعلون أم شراً؟  
أى إلهى لا تنبذ خادمك .

وإذا كانت الحضارة الفرعونية قد شغلتها كثيراً فكرة البعث بعد الموت وإقامة الموازين  
للحساب، وهذه نظرة غيبية أقرب إلى الواقع، فإن الحضارة البابلية كانت أكثر  
الحضارات إيماناً بفكرة الخرافة الشعبية فعلى سبيل المثال أكثر الكتابات التى وجدت فى  
مكتبة "أشور بانيبال" أحد ملوكهم كانت محتوية على صيغ سحرية لطرد الشياطين ،  
واتقاء أذاها ، وغيرها من قوائم الفأل السماوى والأرضى، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه فكرة  
المقاومة عندهم من كونها خوفاً من الغيب مما حدا بشعراء وفناني تلك الفترة أن  
ينتهجوا التضرع إلى السماوى بدلاً عن الممارسة الإنسانية على الأرض وإن اتخذت  
بعض الترانيم البابلية صيغة النقد الاجتماعى للمجتمع الطبقي وإن أتت مشوبة بحزن  
عميق مثل هذه الترنيمة:

استمع، يا صديقى وافهم أفكارى  
إن الناس يمجدون عمل الرجل العظيم الذى يبرع فى القتل  
ويحقدون الرجل الفقير الذى لم يرتكب ذنباً  
ويبررون أعمال الرجل الآثم الذى يرتكب  
أشنع الأخطاء

ويردون الرجل العادل الذى يسعى لما يريده الله  
وهم يسلطون القوى ليغتال طعام الضعيف  
ويقوون القوى

ويهلكون الرجل الضعيف ، ويطرده الرجل الغنى  
وتنتقد الترنيمة الدور المزرى لكهنة ذلك العصر الذين حرقوا القانون والعقيدة لصالح  
الأغنياء، مثلهم فى ذلك مثل أحبار بنى إسرائيل الذين بدلوا التوراة وجعلوا هناك توراة  
للأغنياء وتوراة للفقراء، فإذا أذنب الغنى دفع لهم مالا وتركوه ، وإذا أذنب الفقير ذنباً  
عاقبوه بأشد العقوبات .

إنهم لم ينقطعوا عن عرض الأكاذيب والأضاليل  
يقولون باللفظ الشريف ما كان في صالح الرجل الغنى  
هل نقصت ثروته

إنهم يبادرون إلى معونته  
وهم يسيئون معاملة الضعيف كأنه لص  
وهم يهلكونه في خلجة عين  
ويطفئونه كما يطفئون اللهب  
البعد الإنساني

وإذا كانت الأغنية الشعبية تحمل في تكويناتها هماً محلياً إلا أنها في الوقت نفسه تحمل  
بعداً إنسانياً عاماً فإن الأغنية الشعبية المصرية على مدى تاريخها الطويل بداية من  
العصر الفرعوني حتى العصر الحديث ورموز الغناء الشعبي غير الرسمي وأعلى نماذج  
ثنائي الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم الأغنية الشعبية على مستوى العالم عبرت بقدرة  
فائقة عما لم تستطعه النماذج الرسمية للخطاب الابداعي أن تعبر عنه.

ففي البرازيل على سبيل المثال وفي أسوأ مراحل الديكتاتورية العسكرية ما بين أعوام  
١٩٦٤ وحتى ١٩٧٨ كانت الرقابة أكثر إحكاماً وتركيزاً على الصحافة والتلفزيون  
والموسيقى والمسرح والأدب الروائي ، ولكن بالنسبة للشعر لم تشغل أجهزة الرقابة  
كثيراً به.

لكن برغم كل ذلك فقد طورد الكثير من الشعراء البرازيليين أمثال فرييراجولر وثياجود  
ميللو اقتيد معظمهم إلى المنافي، ورغم ذلك كانت أعمالهم توزع في طبقات محدودة  
وبشكل سرى.

وكانت هناك مجموعة من الشعراء الهامشيين من أمثال ألفنسو هنريك نيتو وغيره ممن  
قاموا بنسخ أعمالهم ، وبيعها في الشوارع بأسعار شعبية رخيصة الثمن، وكانت الأغنية  
الشعبية هي أهم الأوراق الراحلة لحركة الكفاح الوطني البرازيلي وكانت بالمثل أكثر  
الأنواع الأدبية تعرضاً للرقابة وعنفها المقيت ، ولعل أهم كتاب هذه المرحلة الشاعر  
تشيكيوبواركي الذي منعت معظم كلماته المغناة من الإذاعة، والبعض الآخر مورست  
ضده أساليب الحذف والتبديل والتغيير في بعض الأحيان.



وقد أعتمد بواركى فى كتابته للأغنية الشعبية على اللغة العامية التى صورت أقسى صور الامتهان التى تعرض لها المواطن البرازيلى أثناء هذه الفترة المظلمة ، ونقتبس من إحدى أغنياته هذه الفقرة القصيرة جداً لكنها تعبر عن الواقع المرير الذى عاشته البرازيل لفترة طويلة:

قل نعم

لكى تضمن

أن تواصل حياتك

أما عن دور الرقيب فى منع أغاني بواركى فقد كان الرقباء يفتشون عن أدق التفاصيل التى قد تحمل شبهة إسقاط سياسى ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أغنية شهيرة له تحت عنوان "بحار كثيرة" وكانت اللازمة المتكررة فيها كلمة "يا" وتتكرر بعد كل مقطع وكلمة "يا" عبارة عن صيحة إنفعالية برتغالية تعنى الرفض للأوضاع السائدة، مما جعل الرقابة تتعامل بقسوة شديدة مع الأغنية واعتبرتها صيحة فرح بنهاية ديكتاتورية سالوزار كاتيانو وقد ساءت بعد ذلك الأمور بالنسبة للشاعر المعنى لدرجة أن أى أغنية كانت توقع باسم بواركى يتم منعها تلقائياً دون بحث أو تفتيش عن أى دلالة للكلمات. فكان يكتب بعد ذلك بأسماء مستعارة مثل جولنيهود أديلا وباييفا ، وإذا كان هذا الحال بالنسبة لبواركى فإن مغنين وشعراء آخرين مورست ضدهم أعنف أنواع الرقابة والنفى أمثال الشاعر ميلتون ناسيفتو الذى أجبر على حذف كل أغنيته "نادى الركن" حين ذهب لتسجيلها فى الاستوديو ، وكذلك المعنى جيرالد فاندريه الذى سجن وعذب كثيراً لدرجة أنه أصبح غير قادر على الكتابة والكلام والغناء خاصة بعد انتشار أغنيته "كامن هاندوش" وكذلك المطربان كاتيانوفيلوسو وهيليرتوجيل اللذان انتهى بهما الأمر إلى أن أصبحا لاجئين فى لندن وهناك سجلا العديد من الأغنيات منها "لندن .. لندن" و"الطريق الطويل" ، ولكن برغم ذلك بقيت أغاني هؤلاء الفنانين يرددوها العامة والبسطاء فى تلك المنطقة ، وعلى امتداد القارة اللاتينية .

# تقارير



## المؤتمر السنوي الثاني للحزب الحاكم

---

عبد الستار حتيّة





## الحزب الحاكم يتلاعب بمصير البلاد

■ عبد الستار حتيّة

توجهات خطيرة ظهرت في المؤتمر السنوي للحزب الوطني الحاكم تهدر حقوق الفقراء ومحدودي الدخل، والاستمرار في التلاعب بالقوى الوطنية والسياسية الأخرى من أجل الهيمنة على مقدرات البلاد والائفراد بالحكم وإدارة الدولة بلا رقيب ولا حسيب. ووضع الحزب خطة شاملة تهدف إلى بيع معظم الشركات والمصانع والمرافق العامة للقطاع الخاص، وإخراج رأس المال الذي تشارك به الدولة في العديد من الشركات، وتركها بالكامل للمستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى بحث الاستعانة بالأجانب لإدارة المرافق الحيوية التي لن يتم طرحها للبيع!

وعلى الصعيد السياسي قرر الحزب عدم التخلي عن حالة الطوارئ. وتناست قيادات الحزب قضية الحوار مع أحزاب المعارضة. ولم تلتفت قيادات الوطني من الجيل القديم والجديد للمطالب الشعبية التي تنادي بضرورة تحديد فترات محددة لرئاسة الجمهورية، وأن يكون ذلك بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح. واتخذ الحزب الوطني قرارات وتوجهات جديدة للعمل بها خلال السنوات المقبلة بما يهدف إلى «خلق» قبول شعبي كبير لشخصية جمال مبارك تمهيداً لترشيحه لمنصب متقدم قد يصل لمنصب رئيس الدولة.

ويبدو أن الحزب يعاني من القلق الداخلي لأنه غير واثق من قدرته على الاستمرار في فعل ما يريد بدون انتقادات من الرأي العام. وتركزت حالة القلق تلك تجاه كل من الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على تجديد فترة الرئاسة للرئيس مبارك لست سنوات قادمة، والمقرر لهما النصف الثاني من العام المقبل، هذا على الرغم من سيطرة الحزب

على مقدرات البلاد، من أول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حتى كشف الناخبين وصناديق الانتخابات، وغيرها..

وساد شعور عام بين جانب كبير من الذين شاركوا في المؤتمر السنوي لـ"الوطني"، وهو أن القيادات الجديدة في الحزب بقيادة جمال مبارك أمين السياسات، تريد تحقيق معادلة من الصعب تحقيقها، وهي اتخاذ خطوات للتخلي عن محدودى الدخل والفقراء تدريجياً، وفي نفس الوقت تحويل الحزب بقياداته الجديدة في الأمانة العامة والحكومة إلى كيان شعبي له جماهير في الشارع من الفقراء والموظفين والعمال والفلاحين.

يأتى هذا في الوقت الذي تعاني فيه القيادات الحزبية الوسيطة من ضغوط المواطنين بالمدن والقرى، وشكاواهم من تقلص الدعم، وتراجع دور الحكومة في مراقبة الأسعار والسلع وغيرهما، وقد يكون اتخاذ القرارات الخاصة بالسماح لسكان القرى والمدن في الدلتا والصعيد بالبناء على المساحات الخضراء المسماة بالمتخللات، دون أن تكون هناك أي ضوابط حقيقية للحفاظ على ما تبقى من الأراضي الزراعية.. لكن هل ستحقق مثل هذه القرارات الإجماع الشعبي على شخصية جمال مبارك كرئيس قادم للجمهورية!

لقد بات واضحاً حسب ما رواه أعضاء في الحزب ممن شاركوا في المؤتمر أن "جمال بيه سيكون الرئيس القادم، لكن ذلك لن يتم بقرارات أو بفرض على الناس، بل سيأتي بإرادة شعبية من خلال الإنجازات التي يسعى لتحقيقها(!!)" لقد تحدث "جمال بيه" أمام المؤتمر العام كثيراً، وكان الحاضرون للمؤتمر لديهم شعور قوي بأن السيناريو المرسوم للسنوات المقبلة، هو القيام بحشد الرأي العام لتمديد فترة الرئاسة العام القادم، وفتح الباب واسعاً للتربيطات الانتخابية التي تعطي للحزب الوطني الأغلبية الساحقة (كالعادة) في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، والثالثة الاستمرار في التأكيد على الدور الذي يلعبه «الجيل الجديد» في التحول بمصر نحو الرفاهية بقيادة أمين لجنة السياسات، نجل رئيس الدولة.

من الملاحظات المهمة التي ظهرت في المؤتمر العام أنه لم يتم التطرق بشكل جدى إلى قضية الإصلاح السياسى، كما كان متوقفاً من القوى الوطنية والسياسية، وكما ردد الحزب الوطنى ذاته خلال الأيام الأخيرة التي سبقت المؤتمر.. ما حدث هو توجه عام وخطير نحو تحولات اقتصادية كبرى قد تعصف بكل ما تبقى لمحدودى الدخل من العمال

والموظفين والفلاحين والطلاب. هل اعترض صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الحاكم الذي كان يتغنى برعاية الحزب لمحدودي الدخل؟ لا لم يتدخل ولم يعترض، كما لم يتدخل كمال الشاذلي، أمين التنظيم.. لماذا، لأن كلا منهما كان يجلس في مؤخرة الصفوف، وقد تركوا القيادة للجيل الشاب، ومن هو الجيل الشاب، إن عددهم أصبح لا يزيد عن أربعة أشخاص، هم جمال مبارك مهندس السياسات الجديدة وراعيها، والدكتور محمود محيي الدين، وزير الاستثمار في حكومة الدكتور نظيف، والدكتور محمد كمال، عضو لجنة السياسات، والمنسق الإعلامي للمؤتمر، وأحمد عز أمين العضوية.

والذي لا يحتفظ بعلاقات وثيقة مع قيادات في الإدارة الأمريكية (في الاقتصاد والسياسة) من هؤلاء الأربعة، فإن له توجهاته الليبرالية المتشددة التي يرى بها أن مصر لا بد أن تتحول لدولة رأسمالية.. دولة رأسمالية نعم.. قد يقول البعض ذلك طمعاً في إجراء أي تحول ينقذ البلاد من التدهور العام، لكن هل يمكن بناء دولة رأسمالية بدون الأسس الديمقراطية السليمة، وإطلاق حق التعبير، وتطبيق القانون على اللصوص الذين نهبوا مليارات الجنيهات من أموال البنوك، وغيرهم من الفاسدين داخل الحزب الوطني نفسه، وفي الإدارات المحلية التابعة له، بشهادة الجهاز المركزي للمحاسبات، وغيره من الجهات الرقابية.

فبعد أيام قليلة من انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم، أخذت قيادات الحزب الحاكم في الأمانة العامة ومجلس الوزراء تبحث، بل توقع الاتفاقات التي ستزج ممتلكات الشعب بعيداً عن يدي الدولة، بل ستستعين بالأجانب لهذا الغرض. فهي تصر على إعادة النظر في توزيع السلع المدعومة على البطاقات التموينية، وستقوم بإعادة تقييم السلع السبع الإضافية على البطاقة، علي أن تقوم بخفض بعضها تحت زعم عدم إقبال المواطنين علي تلك السلع!!

وجاء انعقاد المؤتمر السنوي للحزب الحاكم بعد شهور من تهرب قيادات الحزب من الاعتراف بموجة الغلاء التي تضر بغالبية الشعب المصري، وما حدث في المؤتمر الذي عقد أيام ٢١، و٢٢، و٢٣ سبتمبر لم يخرج عن ذات التوجهات السابقة وأهمها تأجيل حل مشكلة الغلاء، ومواصلة التستر على نهب المال العام، والفساد في الأجهزة الحكومية. لقد وقف نواب الحزب الحاكم ضد محاولات نواب المعارضة لكشف ملفات الفساد ومحاسبة



المسؤولين عنه، وكان هؤلاء النواب يشغلون الجانب الأكبر من مقاعد المؤتمر السنوي، حيث صفقوا لكل ما قالته قيادات الحزب، تماماً كما يفعلون تحت قبة البرلمان! ولم تدع القيادات الجديدة بالحزب أى عضو أو قيادي تسول له نفسه معارضة الخطط التي يضعها رجال الأعمال في المجلس الأعلى للسياسات، ناهيك عن مناقشة تلك الخطط التي تصب في طريق المزيد من الخصخصة، والمزيد من الإجراءات للتخلي عن محدودى الدخل في التعليم والصحة والمرافق الخدمية الأخرى. لقد وقف النائب في الحزب الحاكم، جمال أبو ذكري معارضاً لبعض التوجهات، لكن أبو ذكري شخص واحد لا أكثر، كما أنه اعتاد عدم الصمت على ما يرى أنه خطأ أثناء جلسات البرلمان، وكذلك فعل في المؤتمر العام!

وكان يوجد على رأس المؤتمر عدد من الوزراء الذين سبق اتهامهم في البرلمان باتباع سياسات تشجع على ممارسة الاحتكار، والتشريع لصالح حفنة من المنتفعين على حساب الغالبية العظمى من المواطنين.. وكان يوجد كذلك بين القائمين على المؤتمر العام جانب كبير من قيادات الحزب ممن تمكنوا في السابق من التستر على قضية مليارات الجنيهات التي اقترضها رجال الأعمال ولم يسددوها للبنوك.

ولم يتطرق أحد من المجتمعين في اللجان المنبثقة عن المؤتمر السنوي إلى الاتهامات الموجهة للعديد من الوزارات التي يديرها زملاؤهم المنتمون للحزب الوطني بارتكاب أعمال الفساد دون التحقيق فيها، ودون وضع أى اعتبار لما يتردد في الشارع العام عن إهدار المال العام، واستغلال النفوذ.

وانعقد مؤتمر الحزب الوطني في ظل ظروف صعبة يعيشها المصريون ويكتوون بنارها كل يوم، ولا يريد أحد من قيادات الحزب الوطني الدفاع عن محدودى الدخل، أو المطالبة من خلال قاعة المؤتمرات بزيادة الحد الأدنى للأجور.. بينما تعتمد التوجهات التي تمكن لوبي رجال الأعمال في الحزب الحاكم من إقرارها على السياسات التي وضعها عدد من القيادات الجديدة التي دخلت الأمانة العامة للحزب الوطني في العامين الأخيرين، ومنها الدعوة لمبادلة الاستثمارات ذات القيمة الموحدة لبنك الاستثمار بجزء من الديون المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية، واستكمال برنامج تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شركات قابضة، و تسخير وسائل الإعلام (المملوكة للدولة) للدعاية لبرامج التحرر

الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص، ودعوة هذا القطاع لتمويل وتطوير مرافق البنية الأساسية، ووضع التشريعات اللازمة لذلك، بما فيها تحويل أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركات ذات طابع اقتصادي، وغيرها من المقترحات.

وعلى الرغم من إعلان حكومات الحزب الوطني وعدد من قيادات الحزب والوزراء، الموجودين في المؤتمر، عن قرب تقديمهم لمشروعات القوانين الخاصة بمنع الاحتكار وحماية المستهلك والضرائب والحقوق السياسية والانتخابات، إلا أن الجديد في الأمر هو أن كل هذه البنود قابلة للتأجيل لسنوات قادمة.

وما بين مؤتمره السنوي العام الماضي ومؤتمر هذا العام، قدم الحزب الوطني الرؤية التي يعتقد أنها ستعجب جماهير الشعب، وسيستقبلها المواطنون بالورود والرياحين، وهي الرؤية التي تخلص من أي حديث عن إنهاء حالة الطوارئ، أو إطلاق الحريات العامة، أو حتى فتح حوار جدي مع أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى غياب البعد القومي من أطروحات الحزب، وعجزه عن لعب دور فاعل تجاه العدوان الذي يقع على الدول العربية من فلسطين للعراق والسودان، مما يعرض الأمن القومي للبلاد للخطر مستقبلاً.

كما جاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم بعد نحو خمسة أشهر من التطويل والتهيل لمؤتمر الإسكندرية للإصلاح، والذي لم ينفذ الحزب أي بند من بنوده، على الرغم من مشاركة أعضاء في المجلس الأعلى للسياسات بالحزب في صياغة توصيات مؤتمر الإسكندرية، كما أن معظم أوراق الحزب الوطني المعروضة على مؤتمره السنوي لم ترق إلى أي مستوى من مستويات الفكر أو درجة من درجات المقترحات التي تقدم بها المشاركون في مؤتمر الإصلاح بمكتبة الإسكندرية.

ويبدو أنه لم يكن في وسع الحزب الحاكم الاعتراف بما جاء في أي من أوراق الإصلاح الجديدة التي طرحتها تيارات وطنية مختلفة. ويبدو أن الذين يصيغون توجهات الحزب الوطني يريدون الابتعاد عن أي محاولة واقعية لتحقيق الإصلاح، لأن ذلك لن يعنى غير أمر واحد، هو التنازل عن المقاعد الوثيرة والحراسات الضخمة والأموال الطائلة لمن يجلسون على سدة الحكم بلا مساءلة لا برلمانية ولا قضائية!

ومن المتوقع أن يستمر دور الرافضين لإجراء أي إصلاح سياسى حقيقى فى تعطيل الحياة السياسية فى مصر، وفى إصابة المجتمع باليأس، وفى المزيد من التدهور

الشامل للبلاد. وهذه النوعية من قيادات الحزب الحاكم هي نفس النوعية من الشخصيات التي وقفت بشكل غير مباشر لإفشال توصيات مجلس الشورى بضرورة إنقاذ مستقبل البلاد من خلال خطة شاملة للإصلاح تم تقديمها في السابق للحزب الوطني، حيث ما زال تقرير "الشورى" عن "تحديث مصر"، مركباً في أدرج مجلس الوزراء برئيسه السابق "الدكتور عبيد"، والحالي "الدكتور نظيف". ويتضمن التقرير، الذي لم يجد من قيادات الحزب الحاكم من يلتفت إليه بعد الانتهاء من إعداده، الخطوط العريضة لإنقاذ مصر من الكساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

ومن أهم التوصيات الواردة في التقرير مطالبته بتحديث القوانين المتعلقة بممارسة السلطة التنفيذية لأعمالها، وانتهى إلى أنه لا بد من تطهير نصوص القانون حتى لا يكون للسلطة التنفيذية حماية تزيد من حدة تسلطها، وتحميها من المحاسبة فى وقائع الانحراف أو إساءة استعمال الوظائف العمومية، مطالباً بوضع التيسيرات اللازمة لتطوير الدولة من خلال إعادة صياغة قوانين مثل الإدارة المحلية، والعاملين المدنيين بالدولة، والقطاع العام، وشركات قطاع الأعمال، وكذلك في الوظائف القيادية، والتأمين الاجتماعى، والسجل العينى، والسجل المدنى، وغيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الغالبية العظمى من المواطنين.

إلا إن الحزب الوطنى اختتم مؤتمره السنوي بقيامه بوضع المواطنين في خيار صعب.. ومعادلة مستحيلة تتلخص في أنه على الشعب المصري أن يقبل بموجة جديدة من ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.. فى مقابل أن يقوم هو، أي الحزب، بتشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنفاق والاستثمار وذلك لكي يزيد من قدرة الاقتصاد على رفع معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل تؤدي إلى قدرة المواطنين على الإنفاق، وبالتالي سيتغلب الحزب، بهذه الطريقة، على ارتفاع الأسعار، حسب مزاعم السياسيين في الحزب الحاكم!

ولا تختلف رؤية الحزب الوطنى لقضية التشغيل وخفض الأسعار عما ورد في جانب من أوراقه الاقتصادية الأساسية، إذ أن كل البدائل التي توصل إليها تذهب إلى أنه لا حل لتحقيق زيادة في حجم الإنفاق العام إلا بحدوث زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة. ويبدو أنه سوف يلجأ لهذا الخيار الذى سيتحمل العبء الأكبر فيه الفقراء ومحدودو الدخل..



ولأن رجال الأعمال هم أصحاب القرار في الحزب الحاكم فقد تم التوصل لمخرج آخر عجيب هو جعل أهداف الحزب للمرحلة المقبلة هي تهيئة المناخ لدفع القطاع الخاص نحو زيادة إنفاقه الجارى والاستثمارى لكي يخلق فرص عمل تعيد النشاط للاقتصاد القومى وتدفع معدلات التنمية لاستيعاب الزيادة فى العاطلين والخريجين.. إذن أين دور الدولة؟ سيكون مجرد دور إشرافى لا غير.. هكذا؟!

ولم تخل أوراق الحزب الوطنى من الموضوع الذي يشغل الملايين من المصريين، وهو الدعم.. وبعد أيام من قيام حكومة الحزب برفع أسعار السولار، فإن الحديث بدأ يدور عقب انتهاء المؤتمر عن ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم، وتوجد خطط جاهزة للتنفيذ تقضى بتقليص الدعم عن رغيف العيش، وعن أسطوانة البوتاجاز، وعن البنزين، وعن مياه الشرب، وعن تذاكر الركوب، وعن الطرق العامة التي تربط المحافظات ببعضها مثل طريق الإسكندرية القاهرة الصحراوى..

وقام مؤتمر الحزب الوطنى بالتستر وراء كلمات براقية ومقبولة لدى الراى العام مثل رغبته في تحديد مستحقى الدعم الحقيقيين، وتوصيل الدعم لهم بأسلوب يسمح بتحقيق أكبر استفادة منه. بالإضافة إلى القول بأنه يريد إتاحة دعم نقدى مباشر ليحل محل الدعم العينى الذى يتم فى شكل سلع بأسعار منخفضة تتعرض للسرقة أو التهريب، أى أن الفقراء ومحدودي الدخل هم المسئولون عن عدم وصول الدعم لهم، وأن الحزب الوطنى يريد أن يوصله لهم حتى باب المنزل فى صورة رزمة من الأوراق المالية.. يا سلام!

شركة الأمل للطباعة والنشر  
(مورافيتلى سابقاً)







وداد أبو عمار